

سلسلة العدالة في القانون المدني (١٣)

# المسئولية عن عمل الغير

## في ضوء آراء الفقهاء والتشريع وأحكام القضاء

مسئولية المكلف بالرقابة - شروط قيام المسئولية عن عمل الغير - مسئولية من تجب رقابته - انتقال المسئولية من ولي النفس إلى متولي الرقابة - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه - شروط قيام مسئولية المتبوع - خطأ التابع أثناء تادية الوظيفة أو بسببها - رجوع المسئول عن عمل الغير على المتسبب - المسئولية الناشئة عن الأشياء - مسئولية حارس الحيوان - اختلاف المسئوليتين المدنية والجنايية لحارس الحيوان - مسئولية حارس البناء - مسئولية حارس البناء المفترضة مقررة لمصلحة المضرور فقط - اختلاف هذه المسئولية عن المسئولية الناشئة عن أعمال الهدم والبناء - مسئولية حارس الشيء - الأشياء التي تشملها الحراسة - المقصود بحارس الأشياء الخطرة - الحراسة الإدارية - مدى اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على مسئولية حارس الشيء - تقادم دعوى المسئولية عن الأشياء.

المستشار

المستشار القانوني

أشرف أحمد عبد الوهاب

إبراهيم سيد أحمد

رئيس محكمة الاستئناف

المحامي بالنقض والإدارية العليا

الطبعة الأولى ٢٠٢٠

دار العدالة للنشر والتوزيع

٨٥ شارع محمد فريد - الدور (٥) - عابدين - القاهرة

Tel: 00202/23916135 - fax: 00202/23955271

WWW. ELADALAH.COM -002/ 01002551699

**اسم الكتاب :** المسؤولية عن عمل الغير  
**المؤلف :** المستشار القانوني/ أشرف أحمد عبد الوهاب  
**المحامي بالنقض والإدارية العليا**  
**الناشر :** دار العدالة للنشر والتوزيع ٨٥ شارع محمد  
فريد - الدور (٥) - القاهرة  
Tel: 00202/23916135 – fax: 00202/23955271  
**حقوق التأليف :** جميع حقوق الطبع محفوظة ولا يجوز إعادة طبع  
أو استخدام كل أو جزء من هذا الكتاب إلا وفقاً  
للأصول العلمية والقانونية المتعارف عليها.  
**الطبعة :** الأولى.  
**سنة الطبع :** 2020  
**رقم الإيداع :** 2020/1913  
**الترقيم الدولي :** 978 - 977- 6647- 33 -6  
**الموقع :** www. ELADALAH.com  
**الإيميل :** eladalashrf@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله سبحانه وتعالى:

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝ ﴾

صدق الله العظيم

قال العماد الأصفهاني...

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً من يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر..."



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُقَدِّمَةٌ

هذا الكتاب من سلسلة كتب العدالة في القانون المدني التي تتفرد بها دار العدالة للنشر والتوزيع، حيث نقوم في هذه السلسلة باستعراض كل موضوعات القانون المدني، وذلك تيسيراً لمهمة القاضي والمحامي والباحث في الاستعانة بأي من هذه الموضوعات التي تهمة، وتكون عوناً له في مجال عمله، وفي الوصول إلى الرأي الصحيح والمبدأ المستقر.

وهذا الكتاب رقم (١٣) في سلسلة القانون المدني (المسئولية عن عمل الغير) يتضمن شرحاً فقهياً وتعليقاً بأراء الفقهاء كما تضمنته أيضاً أهم المبادئ القضائية الحديثة التي أرست قواعدها المحاكم المصرية والعربية.

راجياً من ذلك أن أكون - بهذا الجهد المتواضع - قد أسهمت في إلقاء بعض الضوء على أهم قوانيننا ارتباطاً بالحياة والمعاملات.

والله وحده المستعان . . . وهونعم المولى ونعم النصير،،،

المستشار القانوني

أشرف أحمد عبد الوهاب

المحامي بالنقض والإدارية العليا



## مسئولية المكلف بالرقابة

### النص التشريعي (مادة ١٧٣) :

(١) كل من يجب عليه قانوناً أو اتفاقاً رقابة شخص فى حاجة إلى الرقابة بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية يكون ملزماً بتعويض الضرر الذى يحدثه ذلك الشخص للغير بعمله غير المشروع، ويترتب هذا الإلتزام ولو كان من وقع منه العمل الضار غير مميز.

(٢) ويعتبر القاصر فى حاجة إلى الرقابة اذا لم يبلغ خمس عشر سنة أو بلغها وكان فى كنف القائم على تربيته، وتنتقل الرقابة على القاصر إلى معلمه فى المدرسة أو المشرف فى الحرفة، مادام القاصر تحت إشراف المعلم أو المشرف، وتنتقل الرقابة على الزوجة القاصر إلى زوجها أو إلى من يتولى الرقابة على الزوج.

(٣) ويستطيع المكلف بالرقابة أن يتخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة، أو أثبت أن الضرر كان لابد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية.

### النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية، المواد التالية:

مادة ١٧٦بى و ٢١٨ اقى و ١٧٤ رى و ١٢٥ و ١٢٦ لبنانى و ١٥٥

سودانى.

### الاعمال التحضيرية :

يحدد النص اولا فكرة الرقابة تحديدا بيناء، ويراعى ان نصوص التقنين الحالى (اى الملغى) وان كانت من هذه الناحية نصوص التقنين الفرنسى من حيث تدارك ما اعتوه أحكام هذا التقنين من نقص فى بيان من لهم حق الرقابة، الا انها فى صياغة هذه الفكرة قد بالغت فى الايجار والاقتصاب، وقد عمد المشروع الى تحليل الإلتزام بالرقابة فبين علته

ومصدره، فبين علته ومصدره، فقد يحتاج الانسان الى رقابة، اما بسبب قصوه، واما بسبب حالته العقلية او الجسمية، ولهذا يشرف الاب او من يقوم مقامه على ابنه القاصر، ما بقى الابن محتاجا الى الرقابة، ويقدر القاضى تبعا للظروف ما اذا كانت حاجة القاصر الى هذه الرقابة لا تزال قائمة، وكذلك يقوم مباشر العمل على رقابة صبيانه، والمعلم على رقابة تلاميذه، والرقيب او الممرض على رقابة من نيّطت به رقابتهم من المجانين او الزمنى ما بقى هؤلاء الاشخاص جميعا فى حاجة الى تلك الرقابة بسبب حالتهم العقلية او الجسمية، اما فيما يتعلق بمصدر الالتزام بالرقابة فهو فى الاصل نص القانون، فأحكام قانون الأحوال الشخصية هى التى تلقى عبء الرقابة على الاب او الام و الوصى على حسب الأحوال، وقد يفرض الالتزام بالرقابة بمقتضى اتفاق خاص كما هو الشأن فى الحارس.

وينص المشروع على ان مسؤولية الشخص عما يقع ممن نيّطت به رقابتهم تظل قائمة، ولو كان محدث الضرر غير مميز وهو بذلك يقر الحكم المتبع فى ظل التقنين الحالى، بيد انه رؤى من الانسب ان ينص صراحة على هذا الحكم اذ قد يكون فى عدم تمييز الفاعل الاصلى، وارتفاع مسؤوليته تفريعا على ذلك، مدخل للشك عند التطبيق، بإعتبار المسؤولية التبعية لا تقوم الا مستندة الى مسؤولية اصلية، ولكن الواقع ان مسؤولية المكلف بالرقابة فى هذه الحالة ليست من قبيل المسؤوليات التبعية، بل هى مسؤولية اصلية أساسها خطأ مفترض، وهى بهذه المثابة، مسؤولية شخصية او ذاتية، اما غير المميز فهو الذى تقع على عاتقه مسؤولية مادية او موضوعية يتحقق فيها معنى التبعية عند تعذر رجوع المصاب

بالتعويض على المكلف بالرقابة، وهو المسئول بطريق الاصاله مسئولية ذاتية او شخصية.

واخيرا يقرر المشروع صراحة ان مسئولية الشخص عن ثم تحت رقابته أساسها قرينة قوامها افتراض الخطأ تسقط بإثبات العكس، فيفرض ابتداء ان الفعل الضار نشأ عن تقصير في الرقابة، الى ان يقوم الدليل على خلاف ذلك. ومما هو جدير بالذكر في هذه الصدد، ان نصوص النقنين المصرى الراهن (اى الملغى) قد انحرف عن جادة للصواب فالمادة ٢١٣/٢/١٥١ منه تخطئ بين ما ينسب الى من يقع تحت الرقابة من إهمال او رعونة من ناحية، وبين ما يفترض من تقصير في الرقابة ينسب الى من كلف بها من ناحية اخرى، فإذا اقيم الدليل على خطأ من وقع منه الفعل الضار ترتبت مسئوليته وفقا لأحكام القواعد العامة اما من نيّطت به الرقابة عليه فيفترض خطؤه بإعتبار انه قصر في اداء واجب الرقابة، ولكن يجوز له رغم ذلك ان ينقض هذه القرينة بإحدى وسيلتين، فإما ان يقيم الدليل على انتفاء الخطأ من ناحيته بأن يثبت انه قام بقضاء ما يوجب به عليه التزام الرقابة، وان خطأ من احدث الضرر يرجع الى سبب غير معلوم لا ينبغي ان يتحمل تبعه، وفي هذا الوضع تكون قرينة افتراض الخطأ قرينة غير قاطعة تنقض بإثبات العكس. واما ان يترك قرينة الخطأ قائمة وينفى علاقة السببية بأن يقيم الدليل على ان الضرر كان لابد واقعا، حتى لو قام بواجب الرقابة بما ينبغي له من حرص وعناية، في كلتا الحالتين ترتفع عنه المسئولية، اما بسبب انتفاء الخطأ، وما لسبب علاقة السببية، وبديهي ان الفاعل الاصلى، وهو من وقع منه الفعل الضار تظل مسئوليته قائمة وفقا لأحكام القواعد العامة.

(مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني - جزء ٢-ص ٤٠٦ وما بعدها)

## رأى الفقه:

١- يتبين من نص المادة ١٧٣ مدنى ان المسؤولية تتحقق بتوافر

شرطين:

١- تولى شخص الرقابة على شخص اخر.

٢- صدور عمل غير مشروع ممن هو تحت الرقابة.

فلابد من قيام التزام بالرقابة حتى تتحقق المسؤولية، ومصدر هذا التزام اما القانون (الاب حيال ابنه)، او الاتفاق (كمدير مستشفى الامراض العقلية حيال مرضاه)، وعله هذا الالتزام، كما جاء فى النص، حاجة الشخص الموضوع فى رقابة غيره الى هذه الرقابة اما بسبب سنة كالقصر، واما بسبب حالته العقلية كالمجنون والمعتوه وذى الغفلة، او بسبب حالته الجسمية كالاعمى والمشلول.

اما رقابة السجان على المسجونين، ورقابة رئيس الحزب على الاعضاء، فلا تقوم على التزام قانونى او انفاقى، ومن ثم فلا تترتب عليها المسؤولية.

فإذا قام الالتزام بالرقابة وتحدد طرفاه (متولى الرقابة والخاضع للرقابة)، وجب لتحقيق مسؤولية متولى الرقابة ان يصدر عمل غير مشروع من الشخص الخاضع للرقابة، فيجب اذن إثبات خطأ فى جانب هذا الشخص او افتراض خطأ فى جانبه، كما لو كان صبيًا يسوق سيارة فدهس احد المارة.

ومسؤولية متولى الرقابة عن اعمال غير المميز (دون السابعة) مسؤولية اصلية ولا تبعية، اما مسؤوليته عن اعمال المميز فهي مسؤولية تبعية تقوم بقيام مسؤولية الشخص الخاضع للرقابة، وذلك ان غير المميز لا يمكن القول ان مسؤوليته تحققت فتحققت تبعاً لها مسؤولية متولى الرقابة، بل الواجب ان

يقال ان مسؤولية متولى الرقابة هنا هي مسؤولية اصلية قامت مستقلة، وأساس خطأ مفترض فى جانب المسئول، ولا تستند هذه المسؤولية الى مسؤولية غير المميز، فإن هذا لا يكون مسئولا الا مسؤولية موضوعية مخففة عند تعذر الرجوع على متولى الرقابة (م ٢/١٤٦ مدنى).

والخطأ المفترض فى جانب متولى الرقابة قابل لإثبات العكس، ويستطيع متولى الرقابة ان يفي هذا الخطأ بأن يثبت انه قام بواجب الرقابة بما ينبغى من العناية، وانه اتخذ الاحتياطات المعقولة ليمنع من نيطة به رقابته من الاضرار بالغير.

ولا يكفى ان يثبت متولى الرقابة انه اتخذ الاحتياطات المعقولة، بل يجب ايضا ان يثبت انه لم يسيئ تربية من نيطة به رقابته، بأن يثبت انه لم يألف التعاضى عن هفواته او تدليله بما يجعله يتعود الانحراف عن الجادة. ولكى يستطيع متولى الرقابة نفي علاقة السببية فى تطبيق نص المادة ١٧٣ مدنى، يكفى ان يثبت ان الخطأ لمنسوب الى الخاضع لرقابة قد وقع دون ان يكون لوقوعه ايه علاقة بالخطأ المفترض فى جانبه، فوقعه كان بسبب اجنبى وكان يقع حتى لو اتخذ متولى الرقابة كل الاحتياطات المعقولة لمنعه.

ويخلص من ذلك ان متولى الرقابة ترتفع عنه المسؤولية بأحد امرين: اما ان ينفي الخطأ المفترض فى جانبه فينعدم ركن الخطأ، او ان يثبت السبب الاجنبى فينعدم ركن السببية، وفى الحالتين يبقى الخاضع الرقابة مسئولا عن العمل غير المشروع الذى صدر منه وفقا للقواعد العامة فى المسؤولية.

وقيام مسؤولية متولى الرقابة لا يمنع من ان تقوم الى جانبها مسؤولية الشخص الخاضع للرقابة فيستطيع المضرور ان يرجع على من ارتكب

الخطأ بالذات ان كان عنده مال، فإن استوفى منه كل التعويض المتحق فلا رجوع له بعد ذلك على متولى الرقابة، وإذا رجع متولى الرقابة بكل التعويض، فلا رجوع له بعد ذلك على من إرتكب الخطأ. والمهم ان يستولى المضرور على تعويضين عن ضرر واحد، بل يستوفى فى تعويضا وحدا اما من متولى الرقابة او من الخاضع للرقابة او منهما معا مسئولين امامه بالتضامن.

ويغلب ان يرجع المضرور على متولى الرقابة لانه هو المسئول، فيرجع هذا الاخير على الخاضع للرقابة ان كان مميزا لان الخطأ هو خطوه، وان كان غير مميز فلا رجوع لمتولى الرقابة عليه بشئ، لان عديم التمييز غير مسئول عن الخطأ ولا تترتب فى ذمته الا مسئولية مخففة نحو المضرور لا نحو متولى الرقابة.

اما اذا رجع المضرور على الخاضع للرقابة اذا كان مميزا، فإن هذا لا يرجع على متولى الرقابة بشئ لانه هو الذى احدث الضرر بخطئه. (الوسيط-١. الدكتور السنهوري-١٩٥٢ص٩٩٢ وما بعدها وكتابة: الوجيز-١٩٦٦ص٤٠٣) تقوم مسئولية المكلف بالرقابة على أساس افتراض انه اخطأ فى القيام بواجب القيام بما ينبغى من عناية وان تقصيره هذا هو السبب فى إرتكاب الخاضع للرقابة للعمل غير المشروع الذى نتج عنه الضرر بالغير فمسئولية المكلف بالرقابة اذن هى فى حقيقتها مسئولية عن العمل الشخصى ولا بد فيها من ان يكون هذا العمل خطأ طبقا للقاعدة العامة، كل ما فى ان المشرع قد اعفى المضرور من إثبات خطأ المكلف بالرقابة ومن إثبات علاقة السببية بين ذلك الخطأ والضرر، فيكفى المضرور ان يثبت العمل غير المشروع الذى صدر من الخاضع والضرر الذى اصابه بسبب، فقوم قرينة على ان ذلك راجع الى اخلال المكلف بالرقابة بواجبه فى الرقابة.

فمسئولية المكلف بالرقابة اذن تقوم على قرينة مزدوجة تفترض الخطأ والسببية معا، وهى قرينة قابلة لإثبات العكس فى كل من شقها، فتكون التكليف بالرقابة ان يتخلص من المسؤولية اما بنفى قرينة الخطأ او ما بنفى قرينة السببية:

(١) وهو ينفى قرينة الخطأ- بأن يثبت انه قد قام بواجب الرقابة ما ينبغى من عناية، فيثبت انه قد اتخذ الاحتياطات المعقولة ليحول الخاضع للرقابة والاضرار بالغير، واذا كانت الرقابة على قاصر وجب على القائم على تربيته المكلف برقابته ان يثبت ايضا انه قد احسن تربية القاصر، فواجب القائم على تربية القاصر لا يقتصر على إتخاذ الاحتياطات لمنعه من الاضرار بالغير، بل هو يشمل كذلك احسان التربية.

كما يستطيع المكلف بالرقابة ان يدفع المسؤولية عن نفسه بأن ينفى علاقة السببية بأن يقيم الدليل على ان الضرر كان لابد واقعا ولو كان قد قام بواجبه فى الرقابة بما ينبغى من عناية، وتطبيقا لذلك قضى بعدم مسؤولية ناظر المدرسة عن حرج احدثه تلميذ بزميل له اذ ثبت ان الحادث قد وقع فجأة بحيث كان لا يمكن توقعه او تلافيه.

فإذا كان الخاضع للرقابة غير مميز، فإنه لا يكون مسئولا عن فعله للضرر قبل الغير، اذ لا ينسب الخطأ فى القانون المصرى الى غير المميز، على ان ذلك لا يمنع من قيام مسؤولية المكلف بالرقابة ان كان فعل الخاضع للرقابة قد توافر فيه الركن المادى للخطأ وهو الانحراف عن سلوك الشخص العادى، ولا يكون للمكلف بالرقابة حق فى الرجوع بما إلترزم بدفعه من تعويض على الخاضع للرقابة، فمسئولية المكلف بالرقابة عندئذ هى مسئولية اصلية.

اما اذا كان الخاضع الرقابة مميزا، فإن مسؤولية المكلف بالرقابة تقوم بجانب مسؤولية للخاضع للرقابة وهو الذى صدر منه للخطأ، وللمضرور ان يوجه دعوى التعويض الى اى منهما، الى الخاضع على أساس خطئه الثابت او الى المكلف بالرقابة على أساس خطئه المفروض، وله ان يرجع عليهما متضامين، فإذا استوفى التعويض كاملا من احدهما لم يكن له رجوع على الاخر، واذا استوفاه من الخاضع للرقابة لم يكن هذا رجوع على متولى الرقابة، وعلى العكس اذا استوفى المضرور للتعويض من المكلف فالرقابة كان لهذا حق الرجوع على الخاضع للرقابة بكل ما دفع، وليس لهذا ان يحتج بأن المكلف بالرقابة مسئول معه، ذلك ان مسؤولية الخاضع للرقابة مادام مميزا هي المسؤولية الاصلية، فهو الذى ارتكب الخطأ، اما مسؤولية المكلف بالرقابة فهي مسؤولية تبعية تقررت لمصلحة الغير لا لمصلحة الخاضع للرقابة نفسه.

فالمكلف بالرقابة اذن، اذا ادى التعويض للمضرور، يكون له الرجوع على الخاضع للرقابة بكل ما دفع ان كان مميزا، ولا رجوع عليه بشئ ان كان غير مميز.

(النظرية العامة للالتزام بالفعل الضار الدكتور اسماعيل غانم طبعة ١٩٦٨ ص ٤٣١ وما بعدها)

٣- تقوم مسؤولية متولى الرقابة على أساس قرينة للخطأ، اذ يفترض القانون انه اهمل فى رقابة الخاضع للرقابة مما هيا لصدور العمل غير المشروع، فالمفروض يتربص الخطأ فى جانب متولى الرقابة كما افترض ان الضرر وقع بسبب هذا الخطأ، لذلك فإن المضرور عند رجوعه على متولى الرقابة لا يكلف إثبات الخطأ فى جانبه، كما لا يكلف بإثبات علاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى اصابه.

ولكن افتراض الخطأ وافتراض علاقة السببية ليس افتراضاً قاطعاً، إذ يجوز إثبات عكسه، فيستطيع متولى للرقابة ان يتخلص من مسئوليته ينفي الخطأ او ينفي علاقة السببية، انما عليه هو عبء الإثبات بأن يقيم الدليل على انه قام بواجب الرقابة كما ينبغي، فينتفى بذلك الخطأ المفروض فى جانبه او يقيم الدليل على وجود السبب الاجنبى فتنتفى بذلك علاقة السببية بين خطئه المفروض والضرر الذى وقع.

(الالتزام- الدكتور حسين الثوري- ١٩٧٤- ص ٣٨ وما بعدها)

● **شروط قيام المسؤولية عن عمل الغير:** يشترط شرطين لكى تقوم مسؤولية متولى الرقابة أولها: أن يكون هناك التزام بالرقابة على شخص معين وثانيهما: أن يصدر خطأ من هذا الشخص يترتب عليه ضرر للغير وهما على الترتيب التالى:

● **الالتزام بالرقابة:** الالتزام بالرقابة إما أن ينشأ بحكم القانون أو بمقتضى الاتفاق. وهو ينشأ بحكم القانون على عاتق كل شخص يوجد قاصر فى رعايته ويعتبر الشخص قاصراً فى حاجة إلى رعاية إذا لم يكن قد بلغ من العمر خمس عشرة سنة. وإلى أن يصل إلى هذا العمر فإن رعايته واجبة قانوناً على من يتولى حضائته أو من له ولاية النفس عليه وهو والده أو جده أو عمه أو أمه بحسب الأحوال. فإذا بلغ الشخص هذا العمر وخرج يسعى إلى رزقه واستقل فى معيشته فإنه لا يكون فى حاجة إلى رقابة أحد. وبالتالي لا يكون هناك من هو مسئول عنه. أما إذا بلغ هذا العمر واستمر مع ذلك فى رعاية من يتولى رعايته فإن الرقابة تظل قائمة عليه. ويظل من يتولى رعايته ملتزماً برقابته ومسئولاً عن أعماله ويستمر هذا الوضع إلى أن يبلغ القاصر الواحد والعشرين من عمره، فترتفع عنه

كل رقابة ولا يصبح أى شخص مسئولاً عن أعماله حتى ولو كان لا يزال يعيش فى كنف نفس الشخص الذى كان مسئولاً عنه من قبل، وحتى ولو كان لا يزال فى مراحل التعليم، لم يبدأ حياته العملية بعد طالما أنه بلغ سن الرشد ولم يلحقه عارض من عوارض الأهلية كجنون أو عته أو غير ذلك. ويلاحظ أن الالتزام بالرقابة قد يقع على عاتق شخصين مختلفين بالنسبة لنفس القاصر ويتحقق ذلك إذا كان القاصر يذهب إلى المدرسة أو يتعلم حرفة فهو يكون فى رعاية المدرس أثناء وجوده بالفصل وفى رعاية ناظر المدرسة أثناء وجوده بها وفى رعاية رب العمل أثناء مزاولة الحرف، وهو يكون فى رعاية من يلتزم برعايته قانوناً فى غير أوقات المدرسة أو الحرفة. وكما ينشأ الالتزام بالرقابة بحكم القانون فهو ينشأ أيضاً بمقتضى الاتفاق، فمن أصيب بجنون أو عته ووضع فى مستشفى للأمراض النفسية أو العقلية، فإنه يكون تحت رقابة مدير هذه المستشفى بمقتضى اتفاق وكذلك من أصيب بمرض كشلل أو فقد البصر وأوكل أمر رعايته إلى مشرف أو ممرض، فإن هذا المشرف أو الممرض يكون مسئولاً عن أعماله على أساس التزامه بالرقابة وهو التزام نشئ عن اتفاق. والأحكام السابق ذكرها كما تصدق على الرجل فهي تصدق على المرأة أيضاً. ولكن نظراً لأن المرأة المتزوجة تكون فى رعاية زوجها فإن الالتزام بالرقابة على المرأة القاصر ينتقل بالزواج من وليها إلى زوجها، بشرط أن يكون الزوج هو نفسه فى غير حاجة إلى رقابة. أما إذا كان الزوج قاصراً يعيش فى كنف شخص آخر. فإن من يتولى الرقابة على الزوج يتولى الرقابة على الزوجة أيضاً، إلى أن يبلغ الزوج سن الرشد فترفع عنه الرقابة ويتولى هو بالتالى رقابة زوجته. أما إذا بلغت الزوجة سن الرشد قبل أن

يبلغ الزوج هذه السن فإن الرقابة ترتفع عنها ويظل الزوج مع ذلك خاضعا للرقابة إلى أن يبلغ هو هذه السن.

● **مسئولية من تجب رقابته:** يشترط لقيام مسؤولية متولى الرقابة أن تقوم أولا مسؤولية الخاضع لرقابته، فهي مسؤولية عن عمل الغير، لا بد لقيامها أن يصدر خطأ من الغير المشمول بالرعاية يسبب ضررا لشخص آخر. ويشترط أن يكون المشمول بالرقابة هو الذى وقع منه الخطأ، أما إذا كان هو الذى أصابه الضرر فلا يكون متولى رقابته مسئولا عن هذا الضرر ما لم يكن قد صدر منه خطأ شخص نشأ عنه هذه الضرر. أما إذا لحق المشمول بالرعاية ضرر من خطأ شخص آخر أو ألحق بنفسه ضررا، فلا يكون المشرف عليه مسئولا عن هذا الضرر. فيجب إذن أن يصدر عمل غير مشروع من الشخص المشمول بالرعاية. سواء كان ذلك فى صورة خطأ واجب الإثبات أو فى صورة خطأ مفترض، ويكون الخطأ مفترضا إذا تعلق بحراسة آلة ميكانيكية كقيادة سيارة مثلا، وإذا نشأت مسؤولية المشمول بالرعاية على هذا الوجه فإن مسؤولية من يتولى رقابته تكون تبعية نتيجة لهذه المسؤولية الأصلية. وسنرى أن المضرور يكون أمامه شخصان يستطيع الرجوع عليهما وهما المشمول بالرعاية ومسئوليته أصلية والمشرف عليه ومسئوليته تبعية. ولكن يلاحظ أن المشرع قرر أن من يقوم بالرقابة يكون مسئولا عمن هو فى رقابته، حتى ولو كان غير مميز. وقد سبق أن ذكرنا أن غير المميز قد يصدر منه الركن المادى فى الخطأ وهو الانحراف، ولكن لا يتوافر لديه الركن المعنوى فى الخطأ وهو الإدراك. وأنه لهذا السبب لا يتصور أن يصدر منه خطأ أو أن تقوم

مسئوليته بالمعنى الفنى لهذا الاصطلاح، ولكن المشرع قرر مع ذلك إلزامه بالتعويض على أساس تحمل التبعية. وجعل ذلك جوازيًا للقاضي بحسب حالة كل من عديم التمييز وحالة المضرور. فإذا كان المشرع يقرر بالنسبة لمتولى الرقابة مسئوليته عن عديم التمييز فى جميع الأحوال، فمعنى ذلك أنه يلتزم بصفة أصلية، وليس فقط بصفة تبعية، إذ لا يوجد شخص آخر غيره يلتزم بصفة أصلية، إذ لا ينسب إلى عديم التمييز خطأ، ولذلك نرى المشرع ينص على أن التزام متولى الرقابة يقوم - ولو كان من وقع منه الضرر غير مميز - فمن كان غير مميز قد يقع منه ضرر، ولكن لا ينسب إليه خطأ، وقد راعى المشرع الدقة فى التعبير على هذا النحو. (انظر تناغو فيما سبق وراجع السنهورى بندى ٦٦٦، ٦٦٧ - ومقرص بند ٢٥٧ - جمال زكى فى الوجيز فى الالتزام بند ٢٨٧ و ٢٨٨ ويرى أن الالتزام بالرقابة على الصغير يقع على عاتق الأم طالما كان فى حضانتها - الصدة بند ٤٩٨ - الشرقاوى بند ١١٩)

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** لا يجوز تطبيق المادة ١٥١ مدنى قديم وهى المقابلة للمادة (١٧٣) بزعم أن السيد ..... مكلف على حال بملاحظة خادمه ورعايته فإن عبارة تلك المادة خاصة مبدئياً بمسئولية المكلفين بملاحظة القصر وغيرهم من عديمى التمييز. (١٩٣١/٣/٢٩ - م ق م - ٤٦ - ١٢٩٢)

• **الخطأ المفترض ونفيه:** تقوم مسئولية متولى الرقابة على أساس خطأ مفترض فى جانبه وهو الخطأ فى تربية القاصر أو فى مراقبته، ولا يطلب من المضرور إثبات هذا الخطأ بل على متولى الرقابة أن ينفى هذا الخطأ

إذا هو أراد دفع المسؤولية عن نفسه. وفى هذا تنص المادة ٣/١٧٣ ويستطيع المكلف بالرقابة أن يخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة. ويتضح من هذا النص أن افتراض الخطأ فى جانب من يقوم بالرقابة هو افتراض قابل لإثبات العكس. وإثبات عكس القرينة القانونية لا يتحقق إلا أثبت متولى الرقابة أنه لم يكن مسيئاً فى تربية القاصر، وأنه لم يكن يغفر له هفواته وأنه كان يوجهه دائماً إلى الطريق السليم، وأنه فضلاً عن ذلك لم يقصر فى اتخاذ الاحتياطات التى تمنع من وقوع مثل هذا الضرر. ويلاحظ أن القرينة القانونية على الخطأ تقوم فقط فى العلاقة بين المضرور ومتولى الرقابة ولكنها لا تقوم فى العلاقة بين المضرور وبين الخاضع للرقابة الذى صدر منه العمل غير المشروع. وفى هذه العلاقة الأخيرة يكون الخطأ واجب الإثبات أو مفترضاً بحسب ما إذا كانت المسؤولية فيه ناشئة عن فعل شخصى أو عن حراسة آلات ميكانيكية أو غيرها. وسنرى أن لكل من المسئوليتين أحكامها المستقلة .

• **نفي علاقة السببية:** يستطيع متولى الرقابة أن ينفي عن نفسه المسؤولية أيضاً، إذا هو نفي علاقة السببية بين الخطأ المفترض فى جانبه وبين الضرر. ويكون ذلك كما يقرر نص المادة ٢/١٧٣ فى عبارته الأخيرة (أن أثبت أن الضرر كان لابد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية). وغنى عن الذكر أن المشمول بالرعاية هو كائن ذو إرادة مستقلة. ولا يمكن فرض رقابة مستمرة على التصرفات غير المحدودة التى يمكن أن تصدر عن هذه الإرادة فإذا صدر الخطأ من المشمول بالرقابة بطريقة مفاجئة بحيث ما كان ليمنع وقوعه أى تربية

سابقة أو احتياط مبذول. فإن علاقة السببية تنتفى بين الخطأ المفترض فى جانب متولى الرقابة. وبين الضرر الذى نشأ عن العمل المفاجئ المشمول بالرقابة.

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال غير المشروعة التى تقع ممن هم فى رقابته وهى مسئولية مبنية على خطأ مفترض هو الإخلال بواجب الرقابة وهو خطأ يقبل إثبات العكس - لا ترتفع فى حالة وقوع الحادث الذى سبب الضرر للغير فجأة إلا إذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض فى جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذى أصاب المضرور وهذا لا يتحقق إلا إذا أثبت لمحكمة الموضوع أن المفاجأة فى وقوع الفعل الضار بلغت حدا ما كانت تجدى معه الرقابة فى منع وقوعه وأن الضرر كان لا بد واقعا حتى ولو قام متولى الرقابة بما ينبغى له من حرص وعناية (١٠/٦/١٩٨٠ طعن ٦٢٣ سنة ٤٩ ق) وبأنه " مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال غير المشروعة التى تقع ممن هم فى رقابته - وهى مسئولية مبنية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس - لا ترتفع فى حالة وقوع الحادث الذى سبب الضرر للغير مفاجأة إلا إذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض فى جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذى أصاب المضرور وهذا لا يتحقق إلا إذا ثبت لمحكمة الموضوع أن المفاجأة فى وقوع الفعل الضار بلغت حدا ما كانت تجدى معه المراقبة على وقوعه وأن الضرر كان لا بد واقعا حتى ولو قام متولى الرقابة بواجب الرقابة بما ينبغى له من حرص وعناية. فإذا كانت محكمة

الموضوع رأت في حدود سلطتها التقديرية بأن الفعل الضار ما كان ليقع لو أن المكلف بالرقابة " الطاعن " قام بواجب الرقابة المفروض عليه فإنها بذلك تكون قد نفت ما تمسك به الطاعن من أن ظرف المفاجأة الذى لابس الفعل، كان من شأنه أن يجعل وقوعه مؤكدا ولو كان هو قد قام بواجب الرقابة ومادام الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى أن المفاجأة - المدعاة - لم تكن من شأنها نفى علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض فى جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر فإنه إذ لم يعتبر دفاع الطاعن بحصول الفعل الضار مفاجأة سببا لإعفائه من المسؤولية المقررة فى المادة ١٧٣ من القانون المدنى لا يكون مخطئا فى القانون " (١٩/١/١٩٦٧ طعن ١١ لسنة ٣٣ ق) وبأنه " متى كانت الواقعة ناشئة عن حادث قهرى لا يد للمتهم فيه ولا فى قدرته منعه فلا مسئولية عليه ولا على المسئولة عن الحق المدنى، بل لأيهما أن يطلب من المحكمة تحقيق ما يزعمه من وقوع هذا الحادث القهرى وللمحكمة أن ترفض هذا الطلب متى رأت أنه غير جدى، وأن العناصر الموجودة لديها فى التحقيق تدل على عدم الأحقية فيه " (١٩٣٢/١١/١٤ - م ق ج - ١ - ١٧١). وبأنه " ليس للمعلم أن يتمسك بأن الحادثة التى هى محل المساءلة كانت نتيجة ظرف مفاجئ ليتخلص من المسؤولية إلا إذا أثبت أنه قام بواجب المراقبة المفروضة عليه " (١٩٤٦/١٠/٣١ - م ق م - ٣٠ - ٩٧٢ - وراجع تعليق السنهورى على هذا الحكم بهامش ص ١٠٠٩ حيث يرى أن عبارة الحكم غير دقيقة والمقصود أنه لا يجوز التمسك بأن الحادث كان نتيجة ظرف مفاجئ إذا أثبت المضرور تقصيرا فى جانب متولى الرقابة).

**وقضت أيضا بأن:** لما كان البين من الأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها لم تكن موجودة بالمدرسة وقت وقوع الحادث وإن الإهمال الذى نسب إليها هو مجرد التأخر عن مواعيد العمل والذى لا شأن له بوقوعه، وهو دفاع من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع بما يواجهه وأقام قضاءه على ثبوت خطأ الطاعنة لعدم قيامها بالتأكد من تثبيت العارضة وإهمالها فى واجب الرقابة المقرر عليها بالمادة ١٧٣ من القانون المدنى دون بيان وجه إلزام الطاعنة بالتيقن من تثبيت العارضة والمصدر الذى استقى منه قضاءه فى هذا الخصوص .. بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال. (١٥/٦/١٩٩٩ طعنان ٥٣٣ سنة ٦٨ ق، ١٥٧ سنة ٦٩ ق)

**وترتيباً على ما سبق فإن أساس المسؤولية:** كما يذهب معظم الفقه تقوم على افتراض خطأ مزدوج هو الخطأ فى التربية والخطأ فى الملاحظة أو المراقبة وهو ما ذهبت إليه أيضا محكمة النقض (السنهورى بند ٦٧١ - مصطفى مرعى بند ١٧٢ - المرصفاوى بند ٥٩ - الصدة بند ٤٩٥)

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** مسئولية الوالد عن الأعمال غير المشروعة التى تقع من ابنه المكلف بتربيته ورقابته - وهى مسئولية مبنية على خطأ مفترض افتراضاً قابلاً لإثبات العكس - لا ترفع إلا إذا أثبت الوالد أنه لم يسئ تربية ولده وأنه قام بواجب الرقابة عليه بما ينبغى من العناية. فإذا كان الحكم المطعون فيه وإن أخذ بدفاع الطاعن - الأب - بأنه قام بتربية ابنه تربية حسنة إلا أنه لم يأخذ بدفاعه الآخر - فى أسباب

سائغة - بأنه قام بواجب الرقابة على ابنه بما يلزم من حرص وعناية ورتب على ذلك مسؤولية الطاعن عن حصول الضرر، فإن النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس. (١٩٦٩/١٢/٢٣ طعن ٤٢٦ سنة ٣٥ ق - م نقض م - ٢٠ - ١٣٠٣ - ويراجع نقض ١٩٧٧/١٢/١٥ فى الطعن ٤٢٠ لسنة ٤٤ ق - م نقض م - ٢٨ - ١٨١٥ المنشور بعد). وبأنه " نص المادة ١٧٣ من القانون المدنى يجعل الوالد مسئولا عن رقابة ولده الذى لم يبلغ من العمر خمسة عشر سنة، أو بلغها وكان فى كنفه ويقيم من ذلك مسؤولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد، وتستند هذه المسؤولية بالنسبة إلى الوالد على قرينه الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أساء تربية ولده، وإلى الأمرين معا، ولا تسقط إلا بإثبات العكس، وعبء ذلك يقع على كاهل المسئول الذى له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة، أو أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية، وعلى المسئول وهو الوالد أن يثبت أيضا أنه لم يسئ تربية ولده، وإذ كان ما تقدم وكان يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يجادل فى أساس مسئوليته هذه أمام محكمة الموضوع، فلا يقبل منه إثارة شئ من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض " (١٩٧١/٤/١٨ طعن ١١٣ لسنة ٤١ ق - م نقض م - ٢٢ - ٣٦٢).

### • انتقال المسؤولية من ولى النفس إلى متولى الرقابة فقد قضت محكمة

**النقض بأن:** القائم على تربية القاصر وإن كان ملزما بتعويض الضرر الذى يحدثه ذلك القاصر للغير بعمله غير المشروع، وأن هذه المسؤولية تقوم على خطأ مفترض لمصلحة المضرور هو الإخلال بواجب الرقابة،

إلا أن هذه الرقابة تنتقل إلى من يشرف على تعليمه أثناء وجوده فى المدرسة فلا يستطيع المكلف بالرقابة أن يدرأ مسؤوليته إلا إذا ثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن الضرر وقع بسبب أجنبى أو خطأ من المضرور أو خطأ ثابت فى جانب الغير وإذ كان الحكم الابتدائى قد أقام قضاءه بنفى المسؤولية عن والد الغلام الجانى على أن الحادث وقع فى المدرسة وأن إدارة المدرسة كانت مسئولة بمفردها على الرقابة وقت وقوعه - وكان الثابت أن الطاعن لم يتمسك بصحيفة الاستئناف بالخطأ الثابت اكتفاء بالخطأ المفترض فى جانب والد القاصر عن الحادث الذى وقع منه أثناء وجوده فى المدرسة، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه. (١٠٧٥/٦/٨ طعن ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق - م نقض م - ٢٣ - ١٠٧٥) وبأنه " المسؤولية المدنية عن أفعال الغير ليست أمراً اجتهادياً بل يجب أن تحصر فى الأحوال التى نص عليها القانون وأن تركز على الأساس الذى عده القانون مبعثاً لها وذلك لورودها على خلاف الأصل الذى يقضى بأن الإنسان لا يسأل إلا عن أخطائه الشخصية وما دام هذا من شأنها فلا يجوز التوسع فيها. وإذن فلا خطأ إذا نفى الحكم تقصير الوالد فى ملاحظة ابنه بناء على أن الحادثة التى وقعت من هذا الابن قد حصلت أثناء وجوده فى المدرسة بمنأى عن والده الذى يقيم فى بلد آخر وفى رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة لأن القانون المدنى لا يحمل الوالد المسؤولية فى هذه الحالة إلا إذا ثبت وقوع تقصير من ناحية الأب فى ملاحظة الابن (المادة ١٥١ مدنى). (١٩٣٤/١١/١٩ - م ق م - ١٥٥ - ٦٢٣ - وراجع أحكام المحاكم الأخرى المشار إليها بالسنهورى هامش بند ٦٦٧). وبأنه " إذا كان الثابت من مدونات الحكم

الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه خلص إلى مسؤولية الطاعن عن الحادث الذي وقع من ابنه المكلف بتربيته ورقابته قانونا - وهي مسؤولية مبنية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس - ولم يستطع أن ينفیها - وكان ما أورده في هذا الشأن سائغا وله أصله الثابت في الأوراق ويكفي لحمل قضاءه فإن النعى بهذا السبب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا تتحسر عنه رقابة محكمة النقض مما لا يجوز إثارتها أمامها ومن ثم يكون غير مقبول " (١٩٩٠/٢/٧ طعن ١٠٢٠ سنة ٥٨ ق - م نقض م - ٤١ - ٤٦٥) وبأنه "تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني على أن المكلف بالرقابة يستطيع أن يخلص من المسؤولية إذا ثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا لو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية فإذا كان يبين مما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى أن الحادث الذي وقع كان مفاجئا أثناء عبث المجنى عليه هو والمتهم وهما صديقان وقد بلغ المتهم ثمانية عشر عاما. فلم يكن حدوثه راجعا إلى نقص في الرقابة من جانب الطاعن على ابنه المتهم ومع ذلك قضى الحكم بمسائلة الطاعن مدنيا على أساس الخطأ المفترض وأن المتهم ما دام قاصرا فإن رقابة والده يجب أن تستمر بصورة تمنعه من إيقاع الضرر بغيره والالتزام بتعويض هذا الضرر فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون " (١٩٥٤/٧/٦ - م ق م - ٣٤ - ٢٩٠) وبأنه "مسئولية المكلف بالرقابة لا تنتفي إلا إذا ثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب. وإذ نفت محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية كلا الأمرين بأسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإنها لا تكون قد

خالفت القانون " (١٩٦٣/٦/٢٠ طعن ٢٠٩، ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - م نقض م - ١٤ - ٨٨٨). وبأنه " إذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بمسئولية الأب عن خطأ ابنه الذى كان يبلغ تسع سنوات وقت الحادث على أساس أن الخطأ وقع فى حضوره وأنه أهمل فى رقابة ابنه إذ شاهده فى الطريق قبل وقوع الحادث يلهو بلعبة النبله وهى أداة الفعل الذى سبب الضرر - دون أن يتخذ الحيطة لمنعه من ممارسة هذه اللعبة بل تركه يلهو بها مع ما فى استعمالها من خطر وقد تحقق فعلا فأصيب المطعون ضده فى إحدى عينيه، وكانت الظروف التى وقع فيها الحادث على هذا النحو تؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم من وصف اللعبة بأنها خطيرة ما دام من شأنها - فى مثل هذه الظروف - حدوث الخطر من مزاولتها، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون " (١٩٦٩/١٢/٢٣ طعن ٤٢٦ لسنة ٣٥ ق - م نقض م - ٢٠ - ١٣٠٣) وبأنه "إذا كان مؤدى نص المادة ١٧٣/٣ من القانون المدنى أن مسئولية متولى الرقابة عن الأعمال غير المشروعة التى تقع ممن تجب عليه رقابتهم هى مسئولية مبناها خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس ومن ثم يستطيع متولى الرقابة أن ينفى هذا الخطأ عن نفسه بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة بما ينبغى من العناية وأنه اتخذ الاحتياطات المعقولة ليمنع من نيطت به رقابته من الإضرار بالغير وأنه بوجه عام لم يسئ تربيته فإن فعل انتفى الخطأ المفترض فى جانبه وارتفعت عنه المسئولية كما يستطيع أيضا أن ينفى مسئوليته بنفى علاقة السببية بإثبات أن الضرر كان لا محالة واقعا ولو قام بما يفرضه عليه القانون من واجب الرقابة بما ينبغى من العناية، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بنفى مسئوليته عن الفعل الضار الذى وقع

من ابنه القاصر مؤسسا ذلك على أنه لم يقصر فى واجب الرقابة المفروض عليه بما ينبغى من العناية وأنه لم يسئ تربيته، فضلا عن تمسكه بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفترض فى جانبه وبين الضرر الذى أحدثه الفعل على أساس أن الفعل الذى سبب الضرر كان مفاجأة من شأنها أن تجعل وقوع الضرر مؤكدا حتى ولو لم يهمل فى واجب الرقابة بما ينبغى من حرص وعناية وطلب إحالة الدعوى إلى لتحقيق لإثبات دفاعه، وكان هذا الدفاع جوهريا قد يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالرد عليه يكون معيبا بالقصور. (١٩٧٧/١٢/١٥ فى الطعن ٤٢٠ لسنة ٤٤ ق - م نقض م - ٢٨ - ١٨١٥).

#### • وينتهى واجب الرقابة ببلوغ القاصر سن الرشد فقد قضت محكمة

**النقض بأن:** مجال تطبيق المادة ١٧٣ من القانون المدنى أن يكون التابع فى حاجة إلى رقابة - لم يتجاوز سن الولاية على النفس - فإن ثبت أنه لم يبلغ تلك السن كان المتبوع مسئولا عن الإهمال فى رقابته وعن التعويض الناشئ عن هذا الإهمال، أما إذا كان قد بلغ سن الرشد فإن واجب الرقابة عليه يزول وتنتفى تبعاً لذلك مسئولية المتبوع. ولما كان الحكم المطعون فيه أغفل البحث فى توفر شروط قيام واجب الرقابة فى حق الطاعنة (المتبوعة) بأن لم يستظهر سن المتهم (التابع) وقت الحادث وهو بيان جوهري يحول تخلفه دون مراقبة محكمة النقض لصحة تطبيق القانون فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه. (١٩٦٣/١٢/٢ طعن ٨٧٥ لسنة ٣٣ ق - م نقض ج - ١٤ - ٨٦٩).

● **مدى مسؤولية المعلم أو المشرف:** مسؤولية المعلم أو المشرف تتناول ما يحدثه الصبى أو التلميذ بالغير سواء كان هذا الغير تلميذا أو صبيا آخر بنفس المدرسة أو المصنع أو أجنبيا ولكن لا تتناول ما يحدثه أيهما بنفسه كما لا تتناول ما يقع على أيهما من اعتداء من الغير إلا فى حدود القواعد العامة للمسئولية فيجب إثبات خطأ فى جانب الرئيس حتى يكون مسئولا. (مصطفى مرعى، المسئولية المدنية بند ١٨٦ - السنهاورى - مرقص - محسن البنية)

● **المقصود بالمعلم:** كل من يقدم لتلاميذه من الأطفال والصبية تعليما فكريا أو ذهنيا أو تهذيبيا أو أخلاقيا أو مدنيا أو عسكريا، ويلتزم برقابتهن خلال فترة التعليم وفقا للأنظمة المتبعة. ومن خلال هذا التعريف فإنه يتعين أن يتوافر فيه عنصران أولهما عنصر معنوى هو التعليم بأن يكون ملتزما بتعليم تلامذته سواء كان مصدر التزامه القانون كمدرسى المدارس الحكومية أو الاتفاق كمدرسى المدارس والمعاهد غير الحكومية، ويستوى أن يقوم بذلك بمقابل أو بغير مقابل، كما يستوى مادة التعليم الذى يتولاه سواء كانت مواد التعليم العام أو الفنى أو المدنى أو العسكرى أو الرياضى أو غيره أو كان مجرد الإشراف على معسكرات للترويح وثانيهما عنصر موضوعى وهو الرقابة ويقصد بها الرقابة القانونية بأن يكون للمعلم مركز قانونى يخوله الرقابة على التلميذ ويلقى عليه هذا الواجب كذلك ويبدأ واجب الرقابة من وقت السماح للتلاميذ بالدخول إلى الأماكن المدرسية وتنتهى بخروجهم من المدرسة إلا إذا كانت ملتزمة برقابتهن خلال الطريق إلى منازلهم. (محسن البنية بند ٤ : ٩).

### • ويقصد بالحرفى: هو كل من يمارس حرفة أو صنعة معينة على

سبيل الدوام و الاستقرار ويعمل لديه صبية من المتدرجين كى يتلقوا على يديه أصول الحرفة أو الصنعة بطريقة عملية كالحداد والنجار والخياط والميكانيكى، ويتميز عن التعليم الفنى ومراكز التدريب المهنى أو الحرفى فى أن المندرج لدى صاحب الحرفة يتلقى الخبرة بصفة عرضية من خلال محاكاة صاحب الحرفة وهو يقوم بعمله (محسن البنية بند ٢٧)

### وقد قضت محكمة النقض بأن: مسئولية رئيس المدرسة بالرقابة لا ترتفع

بمجرد اختيار مشرفين من المعلمين لملاحظة التلاميذ أثناء وجودهم بالمدرسة بل تقوم بوصفه رقيبها الأول، يلزم بتعويض الضرر الذى يحدثه القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة - إلى جانب مسئولية هؤلاء المشرفين - بناء على خطأ مفترض فى واجب الرقابة بوصفه قائماً بإدارة المدرسة، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون متى ثبت أن الفعل الضار وقع من أحد المتولى رقابتهم خارج الفصل وفى فناء المدرسة وقبل انتهاء اليوم الدراسى (١٠/٦/١٩٨٠ طعن ٦٢٣ سنة ٤٩ ق - م نقض م - ٣١ - ١٧٣٦).

وبأنه " وقوع الضرر ممن تشمله الرقابة قرينة على تقصير متولى الرقابة وإلى هذا يشير الشارع فى مذكرته الإيضاحية عن المادة ٢٤١ المقابلة للمادة ١٧٣ من القانون المدنى الجديد من أن مسئولية المكلف بالرقابة هى مسئولية أصلية أساسها خطأ مفترض ولا تنتفى المسئولية إلا إذا أثبت متولى الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة فليس للطاعة أو لناظرة المدرسة التى

يتبعها التمسك بأن الحادثة التي هي محل المساءلة - كانت نتيجة ظرف مفاجئ للخلاص من المسؤولية مادام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يقدّم عليه دليل من الحكم الذي أثبت أن الحادث وقع في فترة تغيير الحصص، وأنه لم يكن بالفصل أحد لمراقبة الطلبة في ذلك الوقت " (١٩٥٩/٤/٢٨ طعن ١٦٨ لسنة ٢٩ ق - م نقض ج - ١٠ - ٥٠٦) وبأنه " من الخطأ تخلي المعلم عن المراقبة المفروضة عليه وعهده بها إلى تلميذ لم يبلغ عمره سبع سنوات " (١٩٤٦/١٠/٣١ - م ق م - ٢٩ - ٩٧٢ - ويراجع تعليق الدكتور سليمان مرقص بمجلة القانون والاقتصاد ص ٣٣٥ س ١٣ على حكم محكمة استئناف مصر الصادر في ١٩٣٩/١٢/٢٤ بشأن مسؤولية المدرسة عن ضمان سلامة التلاميذ في رحلة مدرسية والذي أسسها على المسؤولية التعاقدية " وبأنه " إذا كانت الأسباب التي أوردتها المحكمة في استخلاص واقعة الدعوى مستقاة من الثابت في التحقيقات من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة فلا يصح إعادة الجدل في شأنها أمام محكمة النقض. فإذا كان الثابت أن مدرسا بالمدرسة كلف التلميذ المجنى عليه بمراقبة زملائه واستخلصت المحكمة من ذلك أن المراقبة كانت منوطة بالمدرس، وأن هذه المراقبة المطلوبة كانت منتفية، فلا معقب على حكمها " (١٩٤٦/١٠/٣١ - م ق م - ٣١ - ٩٧٢).

**وقد قضت أيضا بأن:** المستفاد من نص المادة ١٧٣ من القانون المدني

أن مسؤولية متولى الرقابة مقصورة على ما يحدثه الصغير بالغير ولا تتناول ما يحدثه بنفسه أو يقع عليه من الغير " (١٩٩٩/٦/١٥ طعن ٥٣٣ سنة ٦٨ ق، ١٥٧ سنة ٦٩ ق). وبأنه " مسؤولية مدير المدرسة أو المدرس

وإن كانت تقوم في الأصل على أنه ملتزم بتحقيق غاية هي ألا يصاب أحد من الطلبة إبان اليوم الدراسي، إلا أنه يلتزم ببذل العناية الصادقة في هذا السبيل، ولما كان الواجب في بذل العناية مناطه ما يقدمه المدرس أو مدير المدرسة اليقظ من أوسط زملائه علماً ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته للعمل مع مراعاة تقاليد المهنة وأصولها الثابتة - وبصرف النظر عن المسائل التي اختلف فيها أهل هذه المهنة لينفتح باب الاجتهاد فيها وكان انحراف مدير المدرسة أو المدرس عن أداء واجبه وإخلاله بالتزامه المحدد على النحو المتقدم يعد خطأ يستوجب مساءلته عن الضرر الذي يلحق أحد الطلبة ما دام هذا الخطأ قد تداخل بما يؤدي ارتباطه بالضرر ارتباط السبب بالمسبب. لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أخذ الطاعن الرابع والمطعون ضده الثاني - من الواقع الذي حصله بإهمالهما في تثبيت عارضة الهدف وفي الرقابة الواجبة على الطلبة - لما كان ما تقدم فإن الحكم في وصفه عدم تثبيت عارضة الهدف والسماح للطلبة بالاقتراب منها بأنه خطأ من الطاعن الرابع والمطعون ضده الثاني يكون قد التزم صحيح القانون " (١٩٨٣/١/١٣) طعن ٥٢٢ سنة ٤٥ ق - م نقض م - ٣٤ - (٢٠٢). وبأنه " رئيس المدرسة بوصفه رقيبها الأول يلزم بتعويض الضرر الذي يحدثه القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة، وتقوم هذه المسؤولية على خطأ مفترض لمصلحة المضرور هو الإخلال بواجب الرقابة ولا يستطيع رئيس المدرسة، وهو مكلف بالرقابة أن يدرأ مسؤوليته إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعاً حتى ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي له من حرص وعناية ولما كانت

مسئولية رئيس المدرسة لا ترتفع بمجرد اختيار مشرفين من المعلمين لملاحظة التلاميذ أثناء وجودهم بالمدرسة بل تقوم - وعلى ما سلف البيان إلى جانب مسؤولية هؤلاء المشرفين بناء على خطأ مفترض فى واجب الرقابة بوصفه قائما بإدارة المدرسة وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، فإن النعى عليه يكون على غير أساس " (١١/٣/١٩٧٥ طعن ٧٨ لسنة ٤٠ ق - م نقض م - ٢٦ - ٥٤٩).

**كما قضت أيضا بأن:** تقدير قيام المسئول عن الحقوق المدنية بواجب الرقابة على ابنه أو عدم قيامه من شأن محكمة الموضوع (١٢/٥/١٩٥٤ - م ق ج - ١٦٠ - ٦٢٤) وبأنه " متى كانت محكمة الاستئناف قد رأت فى حدود سلطتها التقديرية أن حادث إصابة الطالب المجنى عليه - بالصورة التى وقع بها ما كان ليقع لو أن الطاعن، ناظر المدرسة والمطعون عليه الثانى، الذى عين مشرفا، قاما بواجب الرقابة المفروض عليهما وانتهت بأسباب سائغة إلى أن المفاجأة فى وقوع الحادث التى قال بها الطاعن لم تتحقق وبالتالي لم تنتفى علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض فى جانبه وبين الضرر الذى أصاب المطعون عليه الأول - والد المجنى عليه - لما كان ذلك فإن النعى على الحكم يكون فى حقيقته جدلا فى تقدير الدليل حول قيام المدرسة بواجب الرقابة والمفاجأة فى وقوع الحادث، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض " (١١/٣/١٩٧٥ طعن ٧٨ لسنة ٤٠ ق - م نقض م - ٢٦ - ٥٤٩). وبأنه " إذا قدرت محكمة الموضوع ظروف الحادث الذى وقع من تلميذ داخل المدرسة وقررت أن لا مسئولية على ناظر المدرسة فيه لأنه

وقع مفاجأة فإنها بذلك تكون قد فصلت في نقطة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها لأن من المتفق عليه أن القول بوجود المفاجأة أو بعدم وجودها أمر متعلق بالموضوع مما لا يدخل تحت رقابة محكمة النقض، أما الزعم بأن المفاجأة لا يمكن اعتبارها في القانون المصري سببا معفيا من المسؤولية المدنية ما دام لم ينص عليها فيه، فذلك لا يعبأ به إذ الأمر ليس بحاجة إلى نص خاص بل يكفي فيه تطبيق مبادئ القانون العامة التي منها وجوب قيام علاقة السببية بين الخطأ أو الحادث الذي أنتج الضرر وبغير ذلك لا يمكن الحكم بالتعويض على مرتكب الخطأ وقول المحكمة بحصول الحادث مفاجأة معناه أن هذا الفعل كان يقع ولو كانت الرقابة شديدة إذ ما كان يمكن تلافيه بحال. ومفهوم هذا القول بداهة أن نقص الرقابة لم يكن هو السبب الذي أنتج الحادث بل كان وقوعه محتملا ولو مع الرقابة الشديدة " (١٩٣٤/١١/١٩ - م ق م - ٣٥ - ١٢٩٠).

**قيام المسئوليتين:** إذا وقع فعل غير مشروع من شخص مشمول بالرعاية سبب ضررا للغير، كان للمضرور أن يرجع إما على المشمول بالرعاية مباشرة وتكون مسئوليته في هذا هي مسئولية الشخص عن أعماله الشخصية وهي تقوم طالما توافر الخطأ بعنصريه المادى والمعنوى، أى صدر الانحراف من المشمول بالرعاية وكان مميزا فى نفس الوقت، وبجانب حق المضرور فى الرجوع على المتسبب بخطئه الشخصى فى إحداث الضرر، فهو صاحب حق فى الرجوع على متولى الرقابة على أساس الخطأ المفترض فى الرقابة طبقا للأحكام السابق ذكرها ولكن لا يجوز للمضرور أن يستفيد من المسئوليتين معا، فيحصل على تعويضين

عن ضرر واحد، فالمبدأ هو أن الضرر الواحد لا يعرض عنه إلا مرة واحدة. وإذا اضطر متولى الرقابة إلى دفع تعويض للمضرور، حق له أن يرجع بما دفعه على المشمول بالرعاية، باعتباره المسئول الأصلي عن هذا التعويض، وذلك بشرط أن يكون مميزاً حتى يمكن القول بأن مسئوليته عن أفعاله قد قامت فعلاً. أما إذا لم يكن المشمول بالرقابة مميزاً فلا ينسب إليه خطأ أو مسئولية ولا يجوز الرجوع عليه من جانب متولى الرقابة، كان المشرع يعطى للمضرور الحق في الرجوع على عديم التمييز طبقاً لأحكام تحمل التبعة كما سبق أن رأينا، فإن هذا مقرر بصفة استثنائية لمصلحة المضرور وحده دون غيره، فلا يستفيد منه متولى الرقابة، الذى تكون مسئوليته في حالة الضرر الناشئ عن فعل عدم التمييز مسئولية أصلية. وفى هذا المعنى تقرر المادة ١٧٥ مدنى "للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر". والحدود التى يكون المشمول بالرقابة مسئولاً فيها عن تعويض الضرر، تقتصر على الحالات التى يكون فيها مميزاً. (راجع فيما سبق تناغو).

### من أحكام القضاء:

١ - مقتضى نص المادة ١٧٣ مدنى يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذى يبلغ خمس عشر سنة أو بلغها وكان فى كنف والده ويقوم من ذلك مسئولية مفترضة فى حق من وجبت عليه الرقابة تبقى الى ان يبلغ الولد سن الرشد مالم تقم به حاجة تدعو الى استمرار الرقابة عليه او الى ان ينفصل فى معيشة مستقلة وهى بالنسبة للوالد تقوم على قرينة الاحلال بواجب الرقابة وعلى افتراض انه اساء تربية ولده او على الامرين معاً، على ان هذه المسئولية المفترضة يمكن إثبات عكسها، وعاء ذلك يقع على

كاهل المسئول الذى يجب لى يتخلص من مسئوليته طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدنى ان يثبت انه قام بواجب الرقابة او ان يثبت ان الضرر كان لابد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية.  
(نقض - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٢ - جنائي - ص ٦٤٥)

٣ - اذا قام الحكم المطعون فيه بمسئولية الاب عن خطأ ابنه الذى كان يبلغ تسع سنوات وقت الحادث على أساس ان الخطأ وقع فى حضوره وانه اهمل فى رقابة ابنه اذ شاهده فى الطريق قبل وقوع الحادث يلهو يلعبه (النبلة) - وهى اداة الفعل الذى سبب الضرر - دون ان يتخذ الحيطة لمنعه من ممارسة هذه اللعبة، بل تركه يلهو بها مع ما فى استعمالها من خطر، وقد تحقق فعلاً فأصيب المطعون ضده فى احدى عينييه، وكانت الظروف التى وقع فيها الحادث على هذا النحو تؤدى الى ما انتهى اليه الحكم من وصف اللعبة بأنها خطيرة مادام من شأنها - فى مثل هذه الظروف - حدوث الخطر من مزاولتها، فإن الحكم لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون.

ان مسئولية الوالد على الاعمال غير المشروطة التى تقع من ابنه المكلف بتربيته ورقابته - وهى مسئولية مبنية على خطأ مفترض افتراضاً بلا لإثبات العكس - لا ترتفع الا اذا أثبت الوالد انه لم يسئ تربية ولده وانه قام بواجب الرقابة عليه بما ينبغى من العناية، فإذا كان الحكم المطعون فيه وان اخذ بدفاع الطاعن (الاب) بأنه قام بتربية ابنه تربية حسنة، الا ان لم يأخذ بدفاعه الاخر - فى أسباب سائغة - بأنه قام بواجب الرقابة على ابنه بما يلزم من حرص وعناية ورتب على ذلك مسئولية الطاعن عن حصول الضرر، فإن النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس.  
(نقض - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣ - المرجع السابق - السنة ٢٠ - مدني ص ١٢٠٣)

٤ - مسؤولية المكلف بالرقابة عن الاعمال غير المشروعة التي تقع ممن هم في رقبته- وهي مسؤولية مبنية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس- لا ترتفع في حالة وقوع الحادث الذي سبب الضرر للغير مفاجأة الا اذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض في جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذي اصاب المضرور، وهذا لا يتحقق الا اذا ثبت لمحكمة الموضوع ان المفاجأة في وقوع الفعل الضار بلغت حدا ما كانت تجدى معه المراقبة في منع وقومه وان الضرر كان لابد واقعا حتى ولو قام متولى الرقابة بواجب الرقابة بما ينبغي له من حرص وعناية- فإذا كانت محكمة الموضوع رأت في حدود سلطتها التقديرية ان الفعل الضار ما كان ليقع لو ان المكلف بالرقابة (الطاعن) قام بواجب الرقابة المفروض عليه فإنها بذلك تكون قد نفت ما تمسك به الطاعن من ان طرف المفاجأة الذي لابس الفعل، كان من شأنه ان يجعل وقوعه مؤكدا ولو كان هو وقد قام بواجب الرقابة ومادام الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة الى ان المفاجأة- المدعاه- لم تكن من شأنها نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض في جانب المكلف بالرقابة، بين الضرر، فإنه اذ لم يعتبر دفاع الطاعن بحصول للفعل الضار مفاجأة سببا لاعفائه من المسؤولية المقررة في المادة ١٧٢ من القانون المدني لا يكون مخطئا في القانون.

(نقض- جلسة ١٩٦٨/١/١٨- المرجع السابق- السنة ١٩- مدني ص ١٢٣)

٥ - إنتهاء الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه سائغا إلى مسؤولية الطاعن عن الحادث الذي وقع من ابنه مسؤولية مفترضة لم يستطيع نفيها. كفايتها لحمل قضاءه. النعي عليه. جدل موضوعي. عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن ١٠٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٧ س ٤٠ ص ٤٦٥)

٦ - مسئولية متولي الرقابة. نطاقها. ما يحدثه الصغير بالغير دون ما يحدثه بنفسه أو يقع عليه من الغير.

المستفاد من نص المادة ١٧٣ من القانون المدني أن مسئولية متولي الرقابة مقصورة علي ما يحدثه الصغير بالغير ولا تتناول ما يحدثه بنفسه أو يقع عليه من الغير.

(الطعنان ٥٣٣ لسنة ٦٨ ق، ١٥٧ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١٩٩٩/٦/١٥ لم ينشر بعد)

٧ - تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بعدم تواجدها بالمدرسة وقت وقوع الحادث وإن الإهمال المنسوب إليها هو التأخير عن مواعيد العمل والذي لا شأن له بوقوعه. دفاع جوهرى. عدم مواجهة الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وإقامة قضائه علي ثبوت الخطأ في جانبها دون بيان المصدر الذي استقي منه قضاءه خطأ وقصور وفساد في الاستدلال.

لما كان البين من الأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها لم تكن موجودة بالمدرسة وقت وقوع الحادث وإن الإهمال الذي نسب إليها هو مجرد التأخر عن مواعيد العمل والذي لا شأن له بوقوعه، وهو دفاع من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأي في الدعوى إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد علي هذا الدفاع بما يواجهة وأقام قضاءه علي ثبوت خطأ الطاعنة لعدم قيامها بالتأكد من تثبيت العارضة وإهمالها في واجب الرقابة المقرر عليها بالمادة ١٧٣ من القانون المدني دون بيان وجه إلزام الطاعنة بالتيقن من تثبيت العارضة والمصدر الذي استقي منه قضاءه في هذا الخصوص.... بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال.

(الطعنان ٥٣٣ لسنة ٦٨ ق، ١٥٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٥ لم ينشر بعد)

٨ - تقادم - المراد بالعلم الذى يبدأ به سريان التقادم الثلاثى المقرر بالمادة ١٧٣ مدنى - مثال ذلك.

(الطعن رقم ٨٣٢٢ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٨/٥/٢٠٠٢)

## مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة

**النص التشريعي (مادة ١٧٤) :**

- (١) يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها.
- (٢) وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعة متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه.

**النصوص العربية المقابلة :**

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية، المواد التالية:

مادة ١٧٧ لیبی و ٢١٩ عراقی و ١٧٥ سورى و ١٥٦ سودانى و ١٢٧ لبنانى.

**الاعمال التحضيرية :**

يفضل هذا ما يتضمن النقتين الحالی من نصوص بشأن مسؤولية المتبوع والتابع، من وجوه ثلاثة:

(أ) فیراعى ان المشرع حدد علاقة التبعية تحديداً بينا، فليس في طبيعة الأشياء ما يحتم قيام هذه العلاقة على حرية المتبوع في اختيار تابعة، فقوامها ولاية، والرقابة والتوجيه، وما تستتبع عند الاقتضاء من اعمال حق الفصل.

(ب) ويراعى من ناحية اخرى ان المشرع قد وقف موقفاً صريحاً عن تعويض ما ينجم من الضرر عما يقع في تابعة من الافعال غير المشروعة، ولم يقصر هذه المسؤولية على ما يقع من هذه الافعال اثناء تأدية الوظيفة، بل بسط نطاقها على ما تكون هذه الوظيفة قد هیأت فرصة إرتكابه وبهذا اقر المشرع مذهب القضاء المصرى في نزوعه الى التوسع في مسؤولية المتبوع اقتداءً بالقضاء المصرى.

(ج) ثم ان المشرع جعل من الخطأ المفترض أساسا لهذه المسؤولية، وقد جرى المذهب اللاتيني خلافا للمذهب الجرمانى على إعتبار قرينة الخطأ قاطعة لا يقبل فى شأنها الدليل العكسى، فليس للمتبوع تفريعا على ذلك ان يقيم الدليل على انتفاء الخطأ من ناحية، وقصارى ما يستطيع فى هذا الصدد نفى علاقة السببية بإثبات السبب الاجنبى، اما المشروع فلم يتشيع لاي من المذهبية، واكتفى بالنص على ان المتبوع لا يستطيع ان يدفع المسؤولية على نفسه الا اذا أثبت انه كان يستحيل عليه ان يحول دون العمل غير المشروع الذى نجم الضرر عنه، والواقع ان هذه الاستحالة تستتبع سقوط المسؤولية او ارتفاعها من الناحية العملية بإعتبار انها تنفى علاقة السببية ولم يعبأ المشروع فى اقرار هذا الحكم العادل برعاية الماثور لدى أصحاب الفقه، ولا استشعر الحرج بإزائه، وعلى هذا النحو اتيح للمشرع كذلك ان يخفف مما لابس بعض أحكام القضاء من أسباب التسدّد والتضييق اذ بلغ من امرها ان رتبت مسؤولية مالك السيارة اذا تسلل بها السائق فى اثناء عطلته باستعمال مفتاح مسروق، ووقع منه حادث فى خلال ذلك، ففى هذه الحالة يسهل على المتبوع وفقا لنص المشروع ان يقيم الدليل على انه كان يستحيل عليه ان يحول دون وقوع العمل غير المشروع الذى يقيم الضرر عنه.

(مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى - الجزء ٢ - ص ٤١٣ و ٤١٤)

### رأى الفقه :

١ - تتحقق مسؤولية المتبوع عن التابع فى تطبيق المادة ١٧٤ من القانون المدنى اذا قامت علاقة تبعية ما بين شخصين متبوع، وتابع وإرتكب التابع فى حالة تأدية وظيفته او بسببها خطأ احدث ضررا.

ومتى تحققت مسؤولية المتبوع بتوافر شرطين: رابطة التبعية وخطأ في تأدية الوظيفة او بسببها، قامت هذه المسؤولية على أساس ينبغي تحديده، وهى على كل حال لا تجب مسؤولية التابع بل تقوم الى جانبها.

وتكليف مسؤولية المتبوع انها فى نظر كثير من الفقهاء انها تقوم على خطأ مفترض فى جانب المتبوع، واخذ بهذا الرأى كثير من أحكام القضاء. والصحيح فى نظر الدكتور السنهورى ان مسؤولية المتبوع عن التابع ليست مسؤولية ذاتية، بل هى مسؤولية عن الغير، ولعلها هى المسؤولية الوحيدة عن الغير فيما قرره القانون على مسؤوليات مختلفة، فإن مسؤولية متولى الرقابة مسؤولية ذاتية، وسنرى ان المسؤولية عن الحيوان وعن البناء وعن الأشياء هى ايضا مسؤولية ذاتية تقوم على خطأ فى جابن المسئول نفسه، فلا يبقى الا مسؤولية المتبوع عن التابع وهذه هى المسؤولية عن الغير، ومتى قررنا او مسؤولية المتبوع عن التابع هى مسؤولية عن الغير، يستوى عندئذ عندنا بعد ذلك ان تقوم على فكرة الضمان او على فكرة النيابة او على فكرة الحلول، فكل ذلك يؤدى الى نتيجة رئيسية واحدة وان اختلفت فى بعض التفاصيل.

والمضرور بالخيار اما ان يرجع على التابع او ان يرجع على المتبوع، او ان يرجع عليهما معا، والاتان متضامنان امامه، فإذا رجع على المتبوع رجع هذا على التابع، واذا رجع على التابع لم يرجع التابع على المتبوع.

ويثبت المضرور عادة الخطأ فى جانب التابع حتى تقوم مسؤولية المتبوع، فيستفيد المتبوع من ذلك ولا يعود فى حاجة الى إثبات خطأ التابع عند الرجوع عليه. فإذا كان التابع مسئولا نحو المضرور الى إثبات خطأ

التابع لان هذا الخطأ مفترض، ولكن هذا الافتراض لا يفيد المتبوع اذا رجع على التابع فعليه ان يثبت الخطأ فى جانب التابع، لان الخطأ المفترض انما يقوم فى العلاقة ما بين التابع والمضروب لا فى العلاقة ما بين التابع والمتبوع.

(الوسيط - ١- للدكتور السنهاوري - ص ١٠١٢ وما بعدها، وكتابة: الوجيز - ١٩٦٦ - ص ٤١١ وما بعدها)

٢ - لا سبيل للمتبوع اذا تحققت شروط مسئوليته لان يدفعها عن نفسه، بإثبات انه لم يرتكب خطأ او بإثبات ان الضرر كان لابد واقعا ولو قام بواجبه فى اختيار تابعة ورقابته وتوجيهه بما ينبغى من عناية، اى بإثبات انه كان يستحيل منع العمل غير المشروع الذى صدر من التابع. على انه يجب ان يلاحظ ان مسؤولية المتبوع لا تقوم الا اذا تحققت مسؤولية التابع، فإذا انتفت مسؤولية التابع نفسه انتفت ايضا مسؤولية المتبوع، كما لو ثبت قد ارتكب العمل غير المشروع وهو فى حالة عدم تمييز بغير خطأ منه، او انتفت علاقة السببية بين خطأ التابع وبين المضروب بإثبات السبب الاجنبى الذى نتج عنه ذلك الضرر، على انه لا يقال فى هذه الحالات ان المتبوع قد دفع المسؤولية عن نفسه بعد ان توافرت شروطها، بل الصحيح ان مسئوليته لم تتحقق لعدم توافر شرط من شروطها وهو شرط تحقق مسؤولية التابع، اما اذا توافرت شروط مسؤولية المتبوع ومنها شرط تحقق مسؤولية التابع، فلا سبيل للمتبوع الى دفع المسؤولية عن نفسه.

ان مسؤولية المتبرع تقوم استنادا وتبعا لمسؤولية التابع وهى المسؤولية الاصلية، فالعمل غير المشروع الذى اضر بالغير انما صدر من التابع،

فهناك اذن مسئولان عن تعويض الضرر الذى اصاب المضرور التابع والمتبوع فيكونان متضامنين فى التزامهما بتعويض الضرر (م ١٦٩ مدنى)، ويكون للمضرور ان يرجع عليهما معا، كما يجوز له ان يرجع على اى منها بالتعويض كاملا.

فاذا رجع المضرور على المتبوع، فللمتبوع ان يرجع لا بكل ما دفعه ولا ببعضه فمسئولية التابع هى المسؤولية الاصلية، ولم تتقرر مسؤولية المتبوع الا لمصلحة المضرور وحده.

اما اذا رجع المضرور على المتبوع، فللمتبوع ان يرجع بكل ما دفعه على تابعة، ولا يستطيع التابع ان يحتج على المتبوع بأن القانون يقرر مسؤوليته عن الضرر الذى احدثه التابع فهذه المسؤولية لم تتقرر الا لمصلحة المضرور فلا يحتد بهذا التابع الذى احدث للضرر.

(نظرية العامة للالتزام الفعل الضار- للدكتور اسماعيل غانم- ١٩٦٨- ص ٤٣٦ ومابعدها)

٣ - تقوم مسؤولية المتبوع، وفقا لرأى البعض، على أساس خطأ فى جانب المتبوع مفروض فرضا لا يقب إثبات العكس. والرأى الراجح هو ان المتبوع يسأل عن اعمال تابعة بإعتباره كفيلا متضامنا له، فإذا قامت مسؤولية التابع، قامت مسؤولية المتبوع، ولا يستطيع المتبوع ان يتخلص من مسؤوليته بأن يقيم الدليل على انتفاء الخطأ من جانبه.

(الإلتزام- للدكتور حسين النوري- ١٩٧٤ ص ٤٧ ومابعدها)

• أساس مسؤولية المتبوع: مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه مسؤولية عن فعل الغير، تقوم على أساس ارتكاب الغير (التابع) لخطأ يحدث ضررا لشخص آخر، ويتحملها المتبوع بسبب ما يربطه بالتابع من علاقة التبعية.

فقيام مسؤولية المتبوع يستلزم أولاً إثبات مسؤولية التابع، بإثبات خطئه والضرر المترتب عليه، فإذا ثبتت هذه المسؤولية، نشأت استناداً إليها مسؤولية المتبوع عن تعويض الضرر، وذلك لمصلحة الغير المضرور، ومسئوليته عن هذا التعويض مسؤولية لا يستطيع أن يتخلص منها بإثبات أنه لم يقصر في رقابة تابعه أو توجهه، بل بذل في ذلك كل الجهد الذي كان من اللازم أن يمنع ارتكاب الخطأ ووقوع الضرر للغير، كما أن الفقه يقول أنه لا يستطيع أن يتخلص من المسؤولية أيضاً ولو أثبت أنه لا صلة بين ما يمكن أن ينسب إليه من تقصير وبين وقوع الضرر للغير، أى لا يستطيع أن يتخلص من المسؤولية بنفى رابطة السببية. وقد حاول الفقه تفسير أساس مسؤولية المتبوع بهذه الأحكام، فقال البعض أنها تقوم على خطأ مفترض في جانبه، وقال البعض الآخر بأنها تقوم على فكرة تحمل التبعة أو فكرة الضمان. فقد ذهب بعض الفقه إلى أن أساس مسؤولية المتبوع هو الخطأ المفترض في جانبه، سواء في اختيار التابع أوفى مراقبته وتوجهه، وأنه لا يقبل منه إثبات عكس هذا الافتراض، أى أن أساس مسئوليته هو خطأ مفترض غير قابل لإثبات العكس، ولكن الفقه يأخذ على هذا الرأي ما يأتى: (أ) أن بناء المسؤولية على افتراض الخطأ يقتضى إباحة نفي هذا الافتراض، أو على الأقل إباحة نفي المسؤولية عن طريق نفي رابطة السببية، ولا يباح ذلك المتبوع. (ب) لو بنت المسؤولية على الخطأ، للزم أن يعفى المتبوع من المسؤولية إن كان غير مميز، لأن غير المميز لا ينسب إليه الخطأ ولو افتراضاً، وغير المميز يسأل باعتباره متبوعاً، كما رأينا مما يجعل تفسير أساس المسؤولية بأنه خطأ مفترض، تفسيراً غير مقنع (ويقول السنهورى فى الوجيز أن مسؤولية المتبوع عن

فعل التابع، هي الصورة الوحيدة للمسئولية عن فعل الغير، على أساس أن مسؤولية متولى الرقابة مسؤولية عن خطئه هو فى الرقابة والتوجيه، وهى مسؤولية تنتفى بإثبات عدم تقصيره فى الرقابة، كما تنتفى بنفى رابطة السببية)، (ج) إن الالتجاء الى فكرة خطأ المتبوع، ولو كان هذا الخطأ مفترضا، يقتضى النظر الى مسؤولية المتبوع على أنها مسؤولية ذاتية (أى عن سلوكه هو) والحال أنها مسؤولية عن فعل الغير، وهذا يعنى إمكان صرف النظر عن خطأ المسئول فى تقريرها. ولذا ذهب البعض الآخر الى أن مسؤولية المتبوع عن أخطاء تابعه أساسها تحمل التبعة، فمادام يفيد من نشاطه ومن اللازم أن يتحمل أيضا بالأضرار التى تترتب للغير من هذا النشاط، وإذا كان لهذا التفسير من ميزة تبريره عدم إمكان المتبوع التخلص من المسؤولية بنفى الخطأ أو نفى رابطة السببية، وكذا تبريره مسؤولية عديم التمييز، مسؤولية المتبوع، إلا أنه لا يتفق مع اشتراط وقوع خطأ من التابع كشرط لقيام مسؤولية المتبوع، لأن المسؤولية المدنية على تحمل التبعة كانت تقتضى إلزام المتبوع بتعويض الأضرار الحادثة للغير من نشاط التابع، ولو لم يكن هناك خطأ من جانب التابع، لأن هذا هو الذى يتفق مع فكرة تحمل التبعية التى تقوم على أن من يقيد من نشاط معين، يتحمل ما يترتب عليه من ضرر، دون بحيث عن ارتكاب خطأ أو عدم ارتكابه. كما أن بناء المسؤولية على تحمل التبعة لا يتفق مع اجازة رجوع المتبوع على التابع بما أداه للغير من تعويض على خلاف المسلم من حقه فى هذا الرجوع. وذهبت آراء أخرى الى تفسير مسؤولية المتبوع قبل الغير الذى يصدر خطأ التابع، بأن هذه المسؤولية تقوم على ضمان من المتبوع لمصلحة الغير لكل ما يترتب على خطئه من أضرار لهم، وهذا الضمان

يقوم بحكم القانون لمجرد توافر التبعية (وهناك من يرجع مسؤولية المتبوع الى اعتبار التابع نائباً للمتبوع، مما يجعل المتبوع مسئولاً عن كل أعماله التي تحدث ضرراً واجب التعويض للغير، وهناك رأى آخر يقيم هذه المسؤولية على حلول التابع محل المتبوع، واعتبار خطأ التابع بمثابة خطأ المتبوع، وفكرة الضمان كأساس لتفسير مسؤولية المتبوع تقوم على افتراض وجود هذا الضمان، دون أن يكون لذلك سند من أحكام القانون، ودون أن يتم التحقيق من اتجاه النية الى هذا الضمان فى الظروف المختلفة لقيام علاقة التبعية، ولذا فإننا نستطيع أن نقول أن فكرة تحمل التبعية تصلح أساساً لتفسير هذه المسؤولية، التي تقوم لمصلحة الغير المضرور وحده، مما يجيز رجوع المتبوع على التابع، ومع اعتبار اشتراط خطأ التابع شرطاً مبرراً لقيام المسؤولية بهذه الأحكام، وقد ترددت هذه الأفكار فى أحكام محكمة النقض ولكن أحكامها استقرت على استناد تلك المسؤولية على فكرة الضمان القانونى حيث اعتبرت المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن التابع كفالة مصدرها القانون، وأعملت هذا الأساس فى علاقة المتبوع بالتابع عند رجوعه عليه بما أوفاه. (يراجع فى نقد هذا الأساس جمال ذكى بند ٢٩٨)

**وقد قضت محكمة النقض بان:** إذ نص المشرع فى المادة ١/١٧٤ من القانون المدنى على أن " يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها "، ونص فى المادة ١٧٥ من القانون المشار إليه على أن " للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير

مسئولا عن تعويض الضرر"، فقد دل أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان القانوني فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد، ومن ثم فإن للمتبوع الحق في الرجوع على تابعه محدث الضرر بما يفي من التعويض للمضرور لا على أساس أنه مسئول معه بل لأنه مسئول عنه " (١٩٧٨/٥/٨) الطعن ٦٥٧ لسنة ٤٢ق - م نقض م - ٢٩ - ١١٨٠ - وب نفس المعنى فى ١٠/٥/١٩٧٩ طعن ٨٧٩ لسنة ٤٣ق - ونقض ٣٠/١/١٩٦٩ طعن ٥٤٠ لسنة ٣٤ق - م نقض م - ٢٠ - ١٩٩ - ٢٢/٢/١٩٦٨ طعن ٦٤ لسنة ٣٣ق - م نقض م - ١٩ - ٣٢٧)

**والملاحظ أن محكمة النقض كانت قد قضت بأن:** القانون المدنى إذ نص فى المادة ١٧٤ على أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حال تأدية وظيفته أو بسببها"، قد أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس مرجعه الى سوء اختياره لتابعه وتقصيره فى رقابته. (١٩٥٥/٦/٧) م ق ج - ١٨٤ - ٦٢٨ - وب نفس المعنى فى ٢٨/١١/١٩٤٦ -

م ق م - ٢٢ - ٩٧١) وبأنه " لا يرفع المسؤولية المدنية عن مالكة المجلة ادعاؤها بعدها عن أعمالها التى يقوم بها ابنها الناشر وحده مادامت هى التى اختارته لهذا العمل إذ هو يعتبر تابعا لها تسأل عن خطئه ما بقيت ملكية المجلة لها " (١٩٥٠/١/١٦) م ق ج - ١٨٠ - ٦٢٧).

### • ومسئولية المتبوع مدنيا عن تابعه تتحقق حتى ولو كان المتبوع غير

**مميز، فقد قضت محكمة النقض بان:** مسؤولية المتبوع مدنيا عن تابعه تتحقق إذا ارتكب التابع خطأ أضر بالغير حال تأدية وظيفته أو بسببها ولو كان المتبوع غير مميز أو لم يكن حرا فى اختيار تابعه متى كان له سلطة فعلية فى رقابة تابعه وتوجيهه ممثلا فى شخص وليه أو وصيه، وإذن فيصح فى القانون بناء على ذلك مساءلة القصر عن تعويض الضرر عما وقع من سائق سيارتهم أثناء تأديته وظيفته ولو كان من اختاره هو مورثهم قبل وفاته. (١٠/٢/١٩٥٣ - م ق ج - ١٧٢ - ٦٢٥)

### • ومسئولية المتبوع تتحقق ولو لم يعين تابعه الذى وقع منه الفعل غير

**المشروع إذ يكفى فى مساءلة المتبوع أن يثبت وقوع خطأ من تابع له ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه، وقد قضت محكمة النقض بان:** إقامة الحكم قضاءه بمسئولية الطاعة على ما استخلصه من أوراق الجنحة أنفة الذكر أن الخطأ وقع من أحد العمال التابعين لها الذى أدار مفتاح تشغيل الآلة البريمة أثناء قيام المطعون عليه بأعمال صيانتها مما نجم عنه حدوث اصابته فإنه يكون قد رد الحادث الى خطأ تابع الطاعة ورتب على ذلك مسئوليتها عن الضرر وكان مؤدى هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه أنه قطع - وفى نطاق ما لمحكمة الموضوع من سلطة تقديره وبأسباب سائغة - أن مرتكب الفعل الضار رغم الجهالة بفاعله أو تعذر من بين العاملين لديها هو أحد تابعى الطاعة، وكان يكفى فى مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة أن يثبت أن الحادث قد نتج عن خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه وكان الثابت أنه لم يصدر حكم جنائى بات فاصلا فى الدعوى

الجنائية ينفي الخطأ فى جانب أى من العاملين بالشركة والذى سبب إصابة المطعون عليه فإن تعيب الحكم بما ورد بسبب النعى لا يعدو أن يكون - فى حقيقته - جدلاً فيما تستقل محكمة الموضوع بتحصيله وفهمه وتقديره وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض، ويكون ما قرره الحكم فى صدد مسئولية الطاعة عن التعويض صحيحاً فى القانون. (١٩٩٧/١٢/٢٨ طعن ٤٨٦١ سنة ٦١ ق - ٤٨ - ١٥٨٤) وبأنه "يكفى فى مسألة المخدم مدنيا أن يثبت أن الحادث قد تسبب عن خطأ خادم له ولو تعذر تعيينه من بين خدمه. فمادام الحكم قد أثبت أن وفاة المجنى عليه لابد وأن تكون قد نشأت عن خطأ أحد المتهمين (الكمسارى أو السائق) الذين هما تابعان لإدارة النقل المشترك فإن مسألة هذه الإدارة مدنيا تكون متعينة لأنها مسئولة عما يقع من مستخدميها فى أثناء تأدية خدمتهم ولا يمنع من ذلك أن المحكمة لا تستطيع تعيين المخطئ منهما وليس فى إلزام الإدارة بالتعويض مع تبرئة الكمسارى خروج عن القواعد الخاصة بالمسئولية فإن هذه التبرئة قائمة على عدم ثبوت ارتكابه الخطأ الذى أدى الى وقوع الحادث. أما مسئوليتها فهى مؤسسة على ما ثبت قطعاً من أن هذا الخطأ إنما وقع من أحد خادميها الذين كانوا يعملان معاً فى السيارة " (١٩٤٣/١١/٢٢ - م ق م - ١٧٤ - ٦٢٦ - وراجع تعليق الدكتور / سليمان مرقص على هذا الحكم فى مجلة القانون والاقتصاد ص ٢٤٥ سنة ١٧) وبأنه "متى كان مفاد ما قرره الحكم أن إصابة المطعون ضدها جاءت نتيجة لخطأ تابعى الطاعة (وزارة المواصلات) من مستخدميها وعمال وأنه رغم الجهالة بالفاعل الذى ألقى بالحجر الذى اصاب المطعون عليها فأفقدتها ابصار إحدى عينيها فقد قطع الحكم فى نطاق سلطته

الموضوعية وبأسباب سائغة بأن هذا الفاعل ليس أجنبياً عن طرفى المشاجرة التى نشبت بين عمال مصلحة السكك الحديدية ومستخدميها العاملين بالقطار فإن النعى على الحكم خطأه فى تطبيق المادة ١٦٥ من القانون المدنى يكون على غير أساس " (١٦/١١/١٩٦٥ طعن ٤١ لسنة ٣١ ق - م نقض م - ١٦ - ١٠٨٢)

**وقضت أيضاً بان:** من المقرر أنه يكفى فى القانون مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة والحارس عن الأشياء التى فى حراسته ولو تعذر تعيين التابع بين تابعيه، أو تحديد الشئ الذى أحدث الضرر من بين غيره منها. (٤/١٢/١٩٩٤ طعن ٢٨٠١ سنة ٦٠ ق - م نقض م - ٤٥ - ١٥٣٤) وبأنه "مسئولية المتبوع تتحقق ولو لم يعين تابعه الذى وقع منه الفعل غير المشروع إذ يكفى فى مساءلة المتبوع أن يثبت وقوع خطأ من تابع له ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه " (٦/١٢/١٩٧٩ طعن ٧٤٠ سنة ٤٦ ق - م نقض م - ٣٠ العدد الثالث - ١٨١ - وبفس المعنى ١١/١/١٩٨١ طعن ٥٧٣ سنة ٤٥ ق - م نقض م - ٣٢ - ١٧٠ - ٢/٢/١٩٧٨ طعن ٥٦ سنة ٤٥ ق) وبأنه " إقامة الحكم قضاءه بمسئولية الطاعنة عن التعويض على ما استخلصه من أوراق الجنحة آنفة الذكر أن الخطأ وقع من أحد العمال التابعين لها الذى أدار مفتاح تشغيل الآلة (البريمة) اثناء قيام المطعون عليه بأعمال صيانتها مما نجم عنه حدوث اصابته فإنه يكون قد رد الحادث الى خطأ تابع الطاعنة ورتب على ذلك مسئوليتها عن الضرر، وكان مؤدى هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه أنه قطع - وفى نطاق ما لمحكمة الموضوع من سلطة تقديرية - وبأسباب

سائغة أن مرتكب الفعل الضار رغم الجهالة بفاعله أو تعذر تعيينه من بين العاملين لديها هو أحد تابعى الطاعنة وكان يكفى فى مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة أن يثبت أن الحادث قد نتج عن خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه وكان الثابت أنه لم يصدر حكم جنائى بات فاصلا فى الدعوى الجنائية ينفى الخطأ فى جانب أى من العاملين بالشركة والذى سبب اصابة المطعون عليه فن تعيين الحكم بما ورد بسبب النعى لا يعدو أن يكون - فى حقيقته - جدلا فيما تستقل محكمة الموضوع بتحصيله وفهمه وتقديره وهو ما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض، ويكون ما قرره الحكم فى صدد مسؤولية الطاعنة عن التعويض صحيحا فى القانون " (١٩٩٧/١٢/٢٨ طعن ٤٨٦١ سنة ٦١ق - ٤٨ - ١٥٨٤)

• **ولا يلزم لمطالبة المضرور للمتبوع أن يختصم التابع إذ أن تضامنها فى المسؤولية يخوله الجميع بينهما أو اختيار أحدهما، فقد قضت محكمة النقض بان:** مفاد نص المادة ١٧٤ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هى مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرتو الضمان القانونى فالمتبوع يعتبر فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانونى وليس العقد، ومن ثم فإن للمضرور أن يرجع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشئ عن أعمال تابعه غير المشروعة دون حاجة لادخال التابع. (١٩٩٧/٥/٢١ طعن ٣٠٦٣ سنة ٦١ق - ويراجع ٢٠٠٢/٥/١٢ طعن ٩٨٧ سنة ٥٨ق) وبأنه " إذ كان الطاعن بصفته ليس مدنيا متضامنا منع تابعه، وكان الحكم الابتدائى قد قضى

بسقوط الدعوى بالنزاع، كما أن واقعة النزاع ليست من ضمن حالات عدم القابلية للتجزئة المنصوص عليها قانوناً، ولم يوجب القانون اختصاص التابع والمتبوع معا فى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع فإنه لا تثريب على الحكم المطعون فيه اذا التفت عن ادخال التابع المدخل أمام محكمة أول درجة" (١٢/١١/١٩٨١ طعن ٩٢٤ سنة ٤٨ق - م نقض م - ٣٦ - ٢٠٣١) وبأنه " للمضرور أن يرجع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشئ عن اعمال تابعه غير المشروعة دون حاجة لادخال التابع فى الدعوى ولا تلتزم المحكمة فى هذه الحالة بتنبية المتبوع الى حقه فى ادخال تابعه " (٢٨/٣/١٩٦٨ طعن ٢٩٩، ٣٠٩ لسنة ٣٣ق - م نقض م - ١٩ - ٦٤٢) وبأنه " لا يشترط لمساءلة المخدم عن خطأ خادمه أن يكون الخادم حاضرا أو ممثلا فى الدعوى التى تقام على المخدم وإذا فالتنازل عن مخاصمة ورثة الخادم لا يحول دون مطالبة المخدم، إذ أن هذا التناول ليس فيه ما ينفى مسئولية الخادم حتى كان يمكن أن يقال بعدم مسئولية المخدم " (٢٢/١١/١٩٤٣ - م ق ج - ١٧٥ - ٦٢٦) شروط قيام مسئولية المتبوع:

- يشترط ثلاثة شروط لقيام مسئولية المتبوع وهم على الترتيب التالى:

**أولاً: رابطة التبعية:** التبعية، كما يشير الى ذلك الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ فيما يكون للمتبوع من سلطة فى توجيه التابع ورقابته، والمفروض أن تكون هذه السلطة بالنسبة للأعمال التى يلتزم التابع لقيام بها لحساب المتبوع. وليس من اللازم أن تكون السلطة التى تتوافر بها التبعية سلطة شرعية، أى مترتبة على سبب قانونى تقوم استنادا إليه، كعقد أو حكم القانون، بل يكفى أن تكون سلطة فعلية أو واقعية لا تستمد من مصدر

قانونى، فالتبعية تتوافر بناء على عقد عمل، كما هى الحال فى تبعية السائق أو الخادم أو العامل حراً فى اختيار تابعه، فالهيئة الإقليمية، كالمحافظة أو المدينة التى تعين لها الحكومة المركزية موظفين أو عمالاً لا تختار هؤلاء الموظفين أو العمال، ولكن تتوافر لها عليهم تبعية تجعلها مسئولة عن أفعالهم الضارة بالغير كما تتوافر التبعية لمجرد توافر سلطة الرقابة والتوجيه، ولو لم تقم هذه السلطة على علاقة قانونية، كما لو قامت الزوجة أو الابن بعمل لحساب الزوج أو الأب باعتباره من شئون الأسرة، إذ تتوافر فى هذه الصور تبعية فعلية، بل أن الفقه يرى أن التبعية تتوافر فى علاقة رئيس عصابة بأفراد هذه العصابة ماداموا يأتزمون بأوامره، ويكون مسئولاً عن أفعالهم الضارة بالغير. ومضمون السلطة التى تنشأ بها التبعية هو حق المتبوع فى رقابة الطبع وتوجيهه فى قيامه بالعمل، وليس من اللازم لذلك أن يكون المتبوع قادراً على إدارة العمل من الناحية الفنية، بل يكفى أن تكون له سلطة التوجيه الإدارى. فالطبيب الذى يعمل لدى مستشفى مملوكة لأحد الأفراد من غير الأطباء يعتبر تابعا لصاحب المستشفى لالتزامه بطاعته فيما يصدره من توجيهات إدارية لتنظيم العمل وتحديد طريقته، وكذا السائق يكون تابعا لصاحب السيارة الذى لا يعرف القيادة. والتبعية تكون فى عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع، وذلك على خلاف الحال فى الصورة الأخرى للمسئولية عن فعل الغير، وهى مسئولية متولى الرقابة الذى يسأل عن أفعال الخاضع للرقابة دون أن تكون هذه الأفعال قد صدرت منه فى أداء أى عمل لحساب متولى الرقابة. فمعلم الحرفة يسأل عن الضرر الحادث بفعل (صيانة) مادام الفعل قد وقع أثناء تعلم الحرفة، رغم أن (الصبى) لا يمارس عمله لحساب معلم الحرفة بل

يقوم به ليتعلم. أى لحساب نفسه. ومن الممكن أن تنتقل التبعية من شخص إلى آخر. فإذا استعمل أحد الأشخاص سائق سيارة يعمل لدى إحدى الشركات. لينقله فى سيارته إلى مكان ما، فإنه فى هذه المهمة يكون تابعاً لمالك السيارة الذى استعاره. ولا تكون الشركة مسئولة عن أفعاله بصفتها متبوعه فى هذه الفترة وكذلك الطبيب الذى يجرى عمليات لحسابه الخاص فى مستشفى، إذا استعان فى ذلك بمرضة تعمل فى المستشفى، تكون الممرضة تابعة له فى قيامها بمعاونته فى هذه العمليات، وتنتقل تبعيتها إليه من المستشفى. (راجع بما سبق الشرقاوى وأنظر السنهورى بند ٦٧٨ و ٦٧٩ - جمال زكى بند ٢٩٥ - الصدة بند ٥٠٦ - مرقص بندى ٢٧٥ حتى ٢٧٧ وراجع فيه مركز أصحاب المهن الحرة وعلاقة المتبوع بتابع التابع).

• **وعلاقة التبعية تقوم على توافر الولاية فى الرقابة والتوجيه سواء كانت دائمة أو موقوته مادام فعل التابع وقع فى ظلها وقد قضت محكمة النقض بأن: مفاد نص المادتين ١٧٤، ١٧٥ من القانون المدنى أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هى مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور، ويعتبر المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ومن ثم فإن للمتبوع الحق فى أن يرجع على تابعه محدث للضرر بما يفى به من التعويض للمضرور لأنه مسئول عنه وليس مسئولاً معه وتقوم علاقة التبعية بين المتبوع وتابعه كلما كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع فى الرقابة والتوجيه ولو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية كما تقوم علاقة التبعية على توافر الولاية فى**

الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية فى إصدار الأوامر إلى التابع فى طريقه أداء عمله وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما كان فى استطاعته استعمالها ومن ثم فإن قوام علاقة المتبوع للتابع من سلطة فعلية فى توجيهه ورقابته ويكفى لتحقيقها أن يقوم بها تابع آخر عنه ولحسابه " (١٩٩٣/٣/٢٨) طعن ١٧٥٨ سنة ٦١ ق - م نقض م - ٤٤ - ٨٣١) وبأنه " عقد القطر وإن كان يعتبر من عقود النقل البحرى إلا أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من اتفاق طرفيه على أن تكون القاطرة وربانها ورجال طاقمها تحت رقابة وتوجيه الشركة المطعون ضدها - مالكة المنشأة المقطورة - وتابعين لها ومن ثم تسأل عن خطئهم، ولا يعد ذلك منهم اتفاقا على نفى أو درء المسؤولية التقصيرية - وهو الأمر الذى حظرته المادة ٣/٢١٧ مدنى إذ أن مسؤولية المطعون ضدها على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة - وعلى ما سلف البيان - هى مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور بعدم مسئول آخر يكفل بالتضامن المسئول الاصلى دون أن ينقص ذلك من حق المضرور فى الرجوع إن شاء على المسئول الاصلى مباشرة أو على المتبوع، فإذا استأدى تعويضه من المتبوع كان للأخير الرجوع على تابعه محدث الضرر بما يفى به من التعويض للمضرور، كما أن عدم الاتفاق فى عقد القطر على تنظيم كيفية ملازمة ملاك الحوض العائم أو وكلائهم (المطعون ضدها) للرحلة البحرية أثناء القطر لا ينفى تبعية ربان ورجال طاقم القاطرة للمطعون ضدها، تلك التبعية الثابتة بشروط عقد القطر والتي تعطيها السلطة الفعلية فى الرقابة والإشراف والتوجيه على ربان وبحارة

القاطرة، ذلك أن علاقة التبعية تقوم على السلطة الفعلية التي تثبت للمتبوع في رقابة التابع وتوجيه سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها سواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما أنه كان في استطاعته استعمالها " (١٩٧٨/٥/٨ طعن ٦٥٧ سنة ٤٢ق - م نقض م - ٢٩ - ١١٨٠) وبأنه " مؤدى نص المادة ١٧٤ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية في اصدار الأوامر الى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها " (١٩٧٧/١١/١ في الطعن رقم ١٣٨ سنة ٤٤ق - م نقض م - ٢٨ - ١٥٩٢) وبأنه " مؤدى ما نصت عليه المادة ١٧٤ من القانون المدنى هو أن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية فى الرقابة أو التوجيه، بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية في اصدار الأوامر ومحاسبته على الخروج عنها " (١٩٦٣/٥/٩ طعن ١٢٣ سنة ٢٨ق - م نقض م - ١٤ - ٦٦٣) وبأنه " قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية والذي يحكم واقعة النزاع قبل تعديله بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ أورد فى الباب الخامس الأحكام المتعلقة بإدارة الجمعيات التعاونية " ونص فى المادة ٣٥ على أنه " تخضع الجمعيات التعاونية وهيئاتها لرقابة الجهة الإدارية المختصة وتتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعية والتحقق من مطابقتها للقوانين .... " ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٣١ سنة ١٩٦٠ بتحديد هذه الجهة الإدارية، ويقضى فى مادته الأولى بأن تتولى وزارة الاصلاح الزراعى مهمة الرقابة على الجمعيات التعاونية الزراعية وتعيين المفتشين اللازمين لذلك

وتلقى تقاريرهم ووقف تنفيذ قرارات الهيئات القائمة بإدارة تلك الجمعيات مما مؤداه أن وزير الإصلاح الزراعى طبقا لهذا القانون هو صاحب السلطة الفعلية فى الرقابة والتوجيه على الجمعيات التعاونية الزراعية بما يجعل هذه الجمعيات تابعة للوزارة المذكورة بالمعنى المقصود فى المادة ١٧٤ من القانون المدنى، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر قيام علاقة التبعية بين وزير الزراعة - الطاعن - والجمعية التعاونية الزراعية ورتب على ذلك إلزامه بالتعويض بوصفه متبوعا لهذه الجمعية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون " (١٩٧٧/١١/١) طعن ١٣٨ سنة ٤٤٤ ق - م نقض م - ٢٨ - ١٥٩٢) وبأنه " مؤدى نص المادة ١٥٢ من القانون المدنى الملغى أن رابطة التبعية تقوم بين المتبوع والتابع متى كانت له عليه سلطة فعلية ورقابة فى توجيهه، وإذ كان مفاد ما نص عليه القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ بشأن علاقة وزارة التربية والتعليم بالمدارس الحرة، أن للوزارة سلطة فعلية فى رقابة وتوجيه العاملين بالمدارس الحرة إذ أنها تصدر الأوامر الى التابع فى طريقة إداء عمله وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته عن الخروج عليها، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقرر أن نصوص القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ تجعل وزارة التربية مسئولة عن خطأ صاحب المدرسة وموظفيها باعتبارها متبوعا فإنه لا يكون قد خالف القانون " (١٩٦٣/٦/٢٠) - م نقض م - ١٤ - ٨٨٨ - وبنفس المعنى ١٩٨٨/٣/١٠ طعن ١٧٣٩ سنة ٥٤ ق - م نقض م - ٣٩ - ٣٨٠) وبأنه " مفاد ما نص عليه القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والقرارات المنفذة له من خضوع المدارس الحرة لرقابة وزارة التربية والتعليم وتقنينها فى الحدود التى رسمها وأن وزارة التربية والتعليم سلطة فعلية فى

رقابة وتوجيه العاملين بالمدارس الحرة، وهى سلطة تستمدّها من القانون لا لحساب هذه المدارس وإنما لحسابها هى باعتبارها القوامة على مرفق التعليم بما يتحقق معه تبعية المدارس المذكورة والعاملين بها للوزارة بالمعنى المقصود فى المادة ١٧٤ من القانون المدنى " (١٩٦٣/٥/٩) طعن ١٢٣ لسنة ٢٨ق - م نقض م - ١٤ - ٦٦٣)

**وقضت أيضا بان:** إن رابطة العمل وإن كان لازمها الرقابة والتوجيه والاشراف من صاحب العمل على العامل إلا أنها بمجردّها لا تكفى لاثبات علاقة التبعية اللازمة لتوافر شروط المسئولية التقصيرية. (١٩٩٣/٦/٢٤ طعن ٣٧٥٠ سنة ٦٢ق - م نقض م - ٤٤ - ٧٦٧) وبأنه " رابطة العمل وإن كان لازمها الرقابة والتوجيه والاشراف من صاحب العمل على العامل إلا أنها بمجردّها لا تكفى لاثبات علاقة التبعية اللازمة لتوافر شروط المسئولية التقصيرية، ذلك لأنه لا يكفى لتوافر التبعية الموجبة للمسئولية أن يكون هناك مطلق رقابة أو توجيه فقد تنقل سلطة الرقابة والتوجيه الفعلية مع قيام رابطة العمل الى شخص آخر غير صاحب العمل كالمستعير أو المستأجر إذا كانت الاعارة أو الاجازة يستفاد منها أنه فى فترة الاعارة أو الاجازة يستقل المستعير أو المستأجر بالرقابة على العامل توجيهه فى العمل الذى يقوم له العامل لحساب المستعير أو المستأجر خاصة لا لحساب صاحب العمل ولو أن ذلك يتم فى نطاق علاقة العمل الأصلية بين العامل وصاحب العمل الذى أجز أو أعار فخرج العامل بمقتضى الاعارة أو الاجارة عن نطاق سلطته الفعلية فى الرقابة عليه والتوجيه له فى العمل الضار أو الاجارة عن نطاق سلطته الفعلية فى

الرقابة عليه والتوجيه له فى العمل الضار بذاته المسئول عنه وإن بقى فى ذات الوقت عاملاً لديه وله مطلق الرقابة ومطلق التوجيه له فى نطاق العمل لديه لا فى العمل الضار بذاته الذى ارتكبه وسئل عنه" (١٠٦٥ - ٣٣ - م - م - نقض - م - سنة ٥٧٤ طعن ١٩٨٢/١١/٢٨) وبأنه " المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية فى الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية فى إصدار الأوامر الى التابع فى طريقة أداء عمل معين يقوم به لحساب المتبوع وفى الرقابة عليه فى تنفيذ الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها حتى ولو لم يكن المتبوع حراً فى اختيار التابع " (١٩٩٣/٤/٢٢ طعن ٧٣٤ سنة ٥٩ق - م - نقض - م - ٤٤ - ٢٠٥ - وبنفس المعنى ١٩٩٧/٤/٢٤ طعن ٢٢٢٤ سنة ٦٥ق - ١٩٩٠/٦/٢٧ طعن ١٨٦١ سنة ٥٩ق - م - نقض - م - ٤١ - ٣٨٤ - ويراجع ٢٠٠١/١٢/١٣ طعن ١٩٧٤ سنة ٧٠ق) وبأنه " من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة ١٧٤ من القانون المدنى أن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية فى الرقابة والتوجيه بأن يكون المتبوع سلطة فعلية - طالبت مدتها أو قصرت - فى إصدار الأوامر الى التابع فى طريقة أداء عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها حتى ولو لم يكن المتبوع حراً فى اختيار التابع " (١٩٩٢/٥/٢٨ طعن ٢٤٤٦ لسنة ٥٨ق - م - نقض - م - ٤٣ - ٧٦٦) وبأنه " من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ١٧٤ من القانون المدنى إذ نصت على أن " يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأديته وظيفته أو بسببها وتقوم رابطة التبعية ولو لم

يكن حراً في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه فقد دلت على أن المشرع وإن أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل اثبات العكس مرجعه سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقابته إلا أن مسؤولية المتبوع أساسها ما للمتبوع من سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله والرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها، وهو الأمر الذي تقوم به سلطة التوجيه والرقابة في جانب المتبوع، فإذا انعدم هذا الأساس فلا يكون التابع قائماً بوظيفته لدى المتبوع، ولا يكون الأخير مسئولاً عن الفعل الخاطئ الذي يقع من التابع. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها لرفعها على غير ذي صفة وبانتفاء مسئوليتها عن الحادث مثار التداعي لاقتصار دورها على توزيع وبيع الطاقة الكهربائية وأن المسئول عن تعويض الضرر هي الوحدة المحلية الواقعة بدائرتها الحادث باعتبارها الحارس على عامود الإنارة - أداة الحادث - كما تسأل عنه أيضاً المطعون ضدها الرابعة باعتبار أن المطعون عليه الثالث - الذي كان المورث يعمل تحت إشرافه ورقابته - تابعا لها وأنه الذي أهمل بعدم تأكده من فصل التيار الكهربائي فصلاً كاملاً عن عامود الإنارة قبل صعود المورث للعمل عليه بتكليف منه، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - قد اجتزأ الرد على هذا الدفاع بقالة أن المطعون عليه الثاني تابع للطاعنة وأنه تسبب بخطئه في وفاة المورث وهو ما لا يصلح رداً لمواجهته، دون أن يعنى ببحثه وتحقيقه رغم أنه - لو صح - لكان من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى وأقام قضاءه بالزامها بالتعويض باعتبارها متبوعاً

للمطعون عليه الثانى ومسئولة عن تعويض الضرر دون أن يورد الدليل على قيام تلك التبعية، فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبب فضلا من الخطأ فى القانون " (١٩٩٦/١٢/٨ طعن ٦٥٠٣ سنة ٦٥ق) وبأنه " علاقة التبعية من أمور الواقع - استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها طالما أقامت قضائها على أسباب سائغة " (١٩٩٥/٦/٧ طعن ٢٤١٧ سنة ٦٥ق) وبأنه " من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية لا تكون له حجية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية، وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله، وإذ كان الثابت بالحكم الصادر فى قضية الجنائية المشار إليها أنه قضى بإدانة تابع الطاعن فيما أسند إليه من قتل مورث المطعون ضدهم عمدا واحرازه سلاحا ناريا وذخيرة بغير ترخيص، وبراءة الطاعن مما نسب إليه من تسليم سلاحه لآخر - هو تابعه المذكور - بغير ترخيص ولم يتعرض فى أسبابه لنفى علاقة التبعية بين هذا الأخير والطاعن، ولم يكن ذلك لازما للفصل فى الدعوى الجنائية فإنه لا يكون لقضائه حجية تحول بين القضاء المدنى وإثبات تلك العلاقة " (١٩٨٣/١١/١٠ طعن ٥٨٩ سنة ٥٥ق - م نقض م - ٣٤ - ١٥٧٨) وبأنه " مفاد نص المادة ١٧٤ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله عمله غير المشروع تقوم على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس متى كان هذا العمل غير المشروع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أو مساعدته هذه الوظيفة أو هيأت له اتیان فعله غير المشروع وتقوم علاقة التبعية كلما كان

المتبوع سلطة فعلية على التابع فى الرقابة والتوجيه ولو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية، كما تقوم علاقة التبعية على توافر الولاية فى الرقابة والتوجيه بحيث يكون المتبوع سلطة فعلية فى اصدار الأوامر الى التابع فى طريقة أداء عمله فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته سواء فى طريق العلاقة العقدية أو غيرها وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما كان فى استطاعته استعمالها، ومن ثم فإن قوام علاقة المتبوع بالتابع هو ما للمتبوع بالتابع هو ما للمتبوع على التابع من سلطة فعلية فى توجيهه ورقابته ويكفى لتحقيقها أن يقوم بها تابع آخر نيابة عنه ولحسابه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى مسؤولية الشركة المطعون ضدها تأسيسا على أن الحادث وقع بسبب خطأ عامل يعتبر من الغير بالنسبة لتلك الشركة بالرغم مما ورد بتقرير الخبير المنتدب من أن جميع عمال المحلج سواء فى ذلك عمال الشركة المطعون ضدها أو عمال مقاولى الباطن يعملون تحت إمارة الشركة المذكورة واشرافها دون أن يعرض لدلالة هذه الرقابة فإنه يكون مشوبا بالخطأ فى القانون والقصور فى التسبب " (١٩٨٠/٦/٢٥) طعن ٦٠٨ سنة ٤٦ق - م نقض م - ٣١ - ١٨٦٤).

### **وقضت أيضا بأن: مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من القانون**

المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة التبعية تقوم كلما توافرت الولاية فى الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية فى اصدار الأوامر الى التابع فى طريقة أداء عمله وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها وبالتالي فلا يكفى أن يكون هناك مطلق رقابة أو توجيه بل لابد أن تكون هذه الرقابة وذلك التوجيه فى

عمل يقوم به التابع لحساب المتبوع، ولا يعد من هذا القبيل مجرد الاشراف العام على عمل التابع - حتى ولو كان فنيا - بل لابد من التدخل الايجابى من المتبوع فى تنفيذ هذا العمل وتسييره كما شاء وهو الأمر الذى تقوم به سلطة التوجيه والرقابة فى جانب المتبوع ويؤدى الى مساءلته عن الفعل الخاطئ الذى وقع من التابع " (١٩٩٠/٦/٢٨) طعن ٢٩٢٢ سنة ٥٨ق - م نقض م - ٤١ - ٢٩٤) وبأنه " إذ كان الثابت من الأوراق أن الذى لحق بالمطعون ضدهم والذى صدر الحكم المطعون فيه بتعويضهم عنه وقع فى تاريخ وفاة مورثهم فى ١٩٦٩/٩/٧ وأن المطعون ضده الأخير - مرتكب الحادث العامل بورش الرى - كان تابعا فى هذا التاريخ للطاعن - وزير الرى بصفته - حيث لم تنشأ الهيئة العامة لورش الرى إلا منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨١٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بانشائها فى ١٩٧١/٦/٣ وكانت وزارة الرى المسؤولة أصلا بصفتها متبوعا وقت الحادث مازلت قائمة وكانت الهيئة المشار إليها لا تعتبر بذلك خلفا عاما لوزارة الرى، كما أنها لا تعتبر خلفا خاصا لها فى هذا الصدد لخلو قرار انشائها من نص يفيد نقل التزامات وزارة الرى إليها فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة يكون قد اسباب صحيح القانون " (١٩٧٩/١٢/١٣) طعن ١٥١ سنة ٤٣ق - م نقض م - ٣٠ العدد الثالث - ٢٥٧) وبأنه " مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - والمادة التاسعة عشرة من اللائحة التنفيذية لهذه القانون الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ التى لا تتعارض أحكامها والنص المعدل - أنه بصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ أصبح

منوطا بوحداث الحكم المحلى تولى أعمال انشاء وصيانة شبكات الانارة العامة فى مختلف المدن والقرى فتكون هى فى مدلول حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى متبوعا للعاملين بمرفق الكهرباء كل فى نطاق اختصاصها وذلك بما لها من سلطة متبوعا للعاملين بمرفق الكهرباء كل فى نطاق اختصاصها وذلك بما لها من سلطة التوجيه والرقابة عليهم وهى تبعية يتأدى معها مسؤولية هذه المجالس عن أخطائهم التى تقع منهم حال تأدية وظائفهم أو سببها ولو لم تكن حرة فى اختيارهم وكان لا يغير من ذلك ما تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ من اعتبار مرفق الكهرباء من المرافق ذات الطبيعة الخاصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلى إذ أن مجال تطبيق هذا القرار أو يقتصر على سريان هذا القانون الذى صدر فى ظله دون القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المتعارض مع أحكامه كما لا يسوغ انصراف السلطة الفعلية والرقابة والتوجيه الى الشركة المطعون ضدها الثانية إذ يبين من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ الصادر بتأسيسها أن الغرض من انشائها هو مجرد توزيع وبيع الطاقة الكهربائية وليس فى قيامها بهذا العمل ما يخرج شبكات الإدارة العامة عن السلطة الفعلية لوحداث الحكم المحلى نحو رقابتها وفقا لما استهدفه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية " (١٩٩٣/٤/٢٢) طعن ٧٣٤ سنة ٥٩ق - م نقض م - ٤٤ - (٢٠٥) وبأنه " المادة ٣ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن تختص المؤسسة العامة بسلطة الاشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الأداء بالنسبة الى الوحدات الاقتصادية التابعة لا دون تدخل فى شئونها التنفيذية، وحددت

المادتان ١٥، ١٦ من هذا القانون العلاقة بين المؤسسة العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بصدد تنفيذ خطة التنمية، وأوردت المذكرة الايضاحية للقانون أن المقصود من الاشراف والتنسيق أن المؤسسة لا شأن لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن المؤسسة طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون وقد اعتبرت محكمة الاستئناف المؤسسة الطاعنة مسئولة عن التعويض المقضى به دون ان تبين ماهية العلاقة بينهما وما إذا كان للمؤسسة المذكورة - سلطة فعلية على المضرب في رقابته وتوجيهه وهو شرط قيام التبعية في حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب " (٣/٤/١٩٧٩ في الطعن ٦٠٥ لسنة ٤٥ق - م نقض م - ٣٠ العدد الثاني - ٥) وبأنه " لما كان قوام علاقة المتبوع بالتابع هو ما للأول على الثاني من سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه، وكان مؤدى البند الخامس فقرة (ج) من الشروط العامة الملحقة بنموذج وثيقة التأمين الذى صدر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أن حق شركة التأمين في الرجوع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضروب في حادث وقع من تلك السيارة. مناطه. أن يكون ذلك المالك قد وافق على قيادة مرتكب الحادث لسيارته دون أن يكون حاصلا على رخصة قيادة. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد قضى بإلزام الطاعن بالتعويض باعتباره متبوعا للمطعون عليه الثانى الذى وقع منه الخطأ دون أن يورد الدليل على قيام تلك التبعية مكتفيا بما قرره من أن المطعون عليها المذكور قد ارتكب الحادث أثناء قيادته سيارة الطاعن فى حين أن ملكية السيارة لا تتحقق بها

وحدها التبعية الموجبة لمسئولية مالكها. كما حكم على الطاعن فى دعوى الضمان الفرعية استنادا الى أن المطعون عليه الثانى قائد السيارة التى ارتكب بها الحادث دون أن يكون حائزا على رخصة قيادة ولم يستظهر ما إذا كان ذلك قد حدثت بموافقة الطاعن أم لا، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى لأسبابه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه " (١٩٧٨/٦/٢٠ طعن ٣٩٧ لسنة ٤٥ق - م نقض م - ٢٩ - ١٥٠٠) وبأنه " المرشد يعتبر اثناء قيامه بعملية إرشاد السفينة تابعا للمجهز لأنه يزاول نشاطه فى هذه الفترة لحساب المجهز ويكون الحال كذلك ولو كان الارشاد اجباريا وليس فى هذا خروج على الاحكام المقررة فى القانون المدنى فى شأن مسئولية المتبوع ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ منه تقضى بأن رابطة التبعية تقوم ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه متى كانت له عليها سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه، والمجهز يمارس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة ربانه، وقد قررت القاعدة المتقدمة معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية والتى وافقت مصر عليها وصدر مرسوم بالعمل بأحكامها إذ تقضى المادة الخامسة منها ببقاء مسئولية السفينة فى حالة ما إذا حصل التصادم بسبب خطأ المرشد حتى ولو كان الارشاد اجباريا، ومؤدى ذلك أن المرشد ينسلخ فى الفترة التى يباشر فيها نشاطه على ظهر السفينة عن الجهة التى يتبعها أصلا وعلى ذلك فلا تسأل هذه الجهة عن الأخطاء التى تقع منه فى تلك الفترة " (١٩٦٣/١٠/٢٤ - طعن ٣٠٦ لسنة ٢٨ق - م نقض م - ١٤ - ٩٧٤).

### وقضت محكمة النقض أيضا بان: النص في المادة ٣٠ من قانون التجارة

البحرى على مسئولية مالك السفينة مدنيا عن أعمال ربانها وإلزامه بوفاء ما التزم به فيما يختص بالسفينة وتسييرها، وأن كان لا يواجه إلا حالة المالك المجهز إلا أنه إذا قام المالك بتأجير السفينة الى الغير بمشارطة ايجار موقوتة مع ما يترتب على هذا التأجير من انتقال الإدارة التجارية للسفينة الى المستأجر وتبعية ربانها له فى هذه الإدارة، فإن مسئولية المالك مع ذلك لا تنقضى إلا إذا كان المتعاقد مع الربان يعلم بهذا التأجير أو كان عليه أن يعلم له، وإذا كان قد منح انتمائه الى المستأجر شخصا رغم جهله بصفته كمستأجر وترتبيا على ذلك يكون مستأجر السفينة الذى انتقلت إليه إدارتها التجارية بما تتضمنه من أحقيته فى اصدار سندات شحن باسمه لصالح الغير وخضوع الربان لأوامر فى شأن استخدام السفينة واستغلالها تجاريا، مسئولا عما ينشأ للغير من حقوق يبيب ما يصدر من الربان من أفعال ضارة بحسبان أنه فى هذه الحالة تكون له سلطة فعلية على الربان ويجنى حصيلة نشاطه فيعد متبوعا طبقا للقواعد العامة فى مسئولية المتبوع عن أفعال تابعه " (١٩٩٣/٣/٨ طعن ١٩٤١ سنة ٥١ق - م نقض م - ٤٤ - ٧٧٧) وبأنه " لما كان نص المادة ١٥٢ من القانون المدنى القديم - التى تقضى بمسئولية المتبوع عن عمل تابعه حال تأدية وظيفته قد جاء عاما مطلقا فلم يشترط لقيام رابطة التبعية أن يكون للمتبوع علاقة مباشرة بالتابع وإنما تقوم هذه الرابطة ايضا متى كان المتبوع سلطة فعلية على التابع فى الرقابة عليه وفى توجيهه طالت مدة هذه المسطرة أو قصرت فكلما تحققت هذه السلطة قامت تلك العلاقة، ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى مسئولية وزارة الصحة (المطعون عليها) تأسيسا على

عدم تبعية مرتكب الفعل الضار لها (موظف بوزارة الداخلية) دون أن يعرض فى أسبابه لما إذا كان لوزارة الصحة تلك السلطة الفعلية عليه أثناء قيامه بالاجراءات التى كلف بها أو ليس لها تلك السلطة فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور " (١٩٩٢/٤/٢٦ طعن ٤٤٥ لسنة ٢٦ق - م نقض م - ١٣ - ٥٤٣) وبأنه " إذا كان مستأجر السيارة التى وقعت منها الاصابة هو الذى اختار سائقها وكان له عليه وقت حصول الحادث سلطة الأمر والنهى، فإنه يكون مسئولا عن الحقوق المدنية التى تترتب على خطأ السائق بقيادة السيرة بسرعة فى حالة لا تصلح معها للعمل " (١٩٤٩/١٠/١٨ - م ق ج - ١٧٩ - ٦٢٧) وبأنه " متى كان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعن الأول أجر الى الطاعن الثانى والثالث السيارة التى صدمت مورث المطعون عليهم بمقتضى عقد اشتراط فيه انتقال ملكية العين المؤجرة الى المستأجر بعد دفع كل الأقساط - عقد ايجارة المبيع - وكان الحكم المطعون فيه إذ حمل ذلك الطاعن المسؤولية عن الحادث بالتضامن مع الطاعنين الثانى والثالث قد اقام قضاءه على ما استخلصته المحكمة استخلاصا سائغا لنصوص العقد من أنه مازال وقت الحادث مالكا للسيارة وله بمقتضى العقد حق الاشراف والرقابة على من كان يقودها إذ ذلك وتسبب بخطئه فى وقوعه، كان هذا الذى أورده الحكم كافيا لحمله ومؤديا الى ما انتهى إليه، ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور على غير أساس " (١٩٥١/٥/٢٤ - م ق م - ٤٢ - ٩٧٤) وبأنه " وإن كان قيام رابطة التبعية أن يكون للمتبوع على التابع سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه، وهذه السلطة لا تكون للطبيب الجراح فى مستشفى عام على الطبيب الذى عينته إدارة المستشفى لاجراء التخدير، ومن ثم فإن هذا

الأخير لا يعتبر تابعا للطاعن في حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى " (١٩٦٩/٧/٣ طعن ٤١٧ لسنة ٣٤ق - م نقض م - ٢٠ - ١٠٩٤).

### **وقضت أيضا بان: بمقتضى الأحكام العامة المقررة فى المادتين ١٥١،**

١٥٢ من القانون المدنى القديم يجب لالزام الحكومة بتعويض الضرر الناشئ عن فعل المقاتل الذى اتفقت معه على القيام بعمل لها ان يثبت الحكم ان الخطأ الذى ينجم عنه الضرر وقع من موظفيها فى أعمال المقاتلة، أو من المقاتل أن كان يعد فى مركز التابع لها، واذا أسس الحكم مسئولية الحكومة على مجرد قوله أنها كانت تشرف على عمل المقاتل دون أن يبين مدى هذا الاشراف حتى تعرف ما يكون قد وقع من موظفيها من خطأ فى عملية المقاتلة، وما أثر هذا الخطأ فى سير الاعمال، وما علاقته بالضرر الذى وقع وهل الاشراف قد تحاول التنفيذ فى حد ذاته واحترام شروط المقاتلة مما يؤخذ منه أن الحكومة تدخلت تدخلا فعليا فى تنفيذ عملية المقاتلة بتسييرها المقاتل كلما شاءت، فهذا الحكم يكون قاصرا عن إبراز البيانات الكافية لقيام المسئولية " (١٩٤١/٤/١٧ - م ق م - ٣٩ - ٩٧٢ - وبنفس المعنى فى ١٩٤٤/٦/١ - م ق م - ٤٠ - ٩٧٣) وبأنه " إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء مسئوليته عن التعويض لأنه لا تربطه بالمتهم صلة المخدم بالخادم ومع ذلك حماته المحكمة المسئولية عن التعويض استنادا الى المادة ١٥٢ من القانون المدنى القديم قولاً منها بأن المتهم كان وقت وقوع الحادث فى خدمة الطاعن ومؤديا لاعمال وظيفته دون أن تورد الدليل على قيام هذه الصلة والاصل الذى استفتت منه هذا الدليل من أوراق الدعوى - فإن حكمها

يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه " (١٩٥٣/٤/٢٠ - م ق ج - ١٩١ - ٦٢٩) وبأنه " ملكية المدرسة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية لمسئولية مالكيها إذ لا تتحقق مسئولية المتبوع إلا إذا كانت له على تابعه سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث دفاع الطاعن المتضمن عدم توفر هذه السلطة له لندبه لمدرسة أخرى مع انه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيبا بالقصور " (١٩٦٣/٦/٣٠ طعنان ٢٠٩، ٢٢٢ لسنة ٢٨ق - م نقض م - ١٤ - ٨٨٨).

#### • المسئولية أيضا تقوم فى حالة الرقابة الإدارية: قوام علاقة المتبوع

بالتابع هو ما للمتبوع على التابع من سلطة فعلية فى توجيهه ورقابته - كما سبق القول - ويكفى لتحقيقها أن يقوم بها تابع آخر نيابة عنه ولحسابه بما لازمه أن يعنى الحكم عند تكييف الأساس القانونى لدعوى المسئولية التى يقيمها المضرور على المسئول عن الضرر الذى لحقه من العمل غير المشروع الذى ارتكبه تابعه على أساس تلك المسئولية ان يعرض لدلالة قيام علاقة التبعية والولاية فى الرقابة والتوجيه ويبين بما فيه الكفاية مدى توافر ذلك.

#### وقد قضت محكمة النقض بان: علاقة التبعية. قوامها. السلطة الفعلية

على التابع فى الرقابة والتوجيه ولو كانت قاصرة على الرقابة الإدارية. م ١٧٤ مدنى. تكييف الحكم الأساسى القانونى لدعوى المسئولية التى يقيمها المضرور على المسئول عن الضرر الذى لحقه من العمل غير المشروع الذى ارتكبه تابعه وجوب تعرضه لدلالة قيام علاقة التبعية والولاية فى

الرقابة والتوجيه وبيان مدى توافر ذلك. (الطعن رقم ٣٦٠٨ لسنة ٧١ ق - جلسة ٢٥/١٢/٢٠٠٢) وبأنه "علاقة التبعية تقوم كلما كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع فى الرقابة وفى التوجيه ولو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية. فإذا كانت نصوص القانون ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بإصدار القانون الأساسى للمنطقة الرابعة تحت رقابة القوات المصرية وفلسطين تؤدى على النحو الذى استخلصه الحكم الى أن الطاعن الثانى السيد / وزير الحربية، سلطة فعلية على الطاعن الأول السيد / مدير الشئون الثقافية والتعليم لقطاع غزة، واستدل الحكم بذلك على قيام علاقة التبعية بينهما ورتب على ذلك مسئولية الطاعن الثانى عن اعمال الطاعن الأول فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون " (٧/١١/١٩٦٧ طعن ٢٢ لسنة ٣٤ ق - م نقض م - ١٨ - ١٦١٤) وبأنه "مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع - وعلى ما يبين من نص المادة ١٧٤ من التقنين المدنى - تقوم على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضا لا يقبل اثبات العكس متى كان هذا العمل غير المشروع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أو ساعدته هذه الوظيفة أو هيأت له اتيان فعله غير المشروع وتقوم علاقة التبعية كلما كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع فى الرقابة والتوجيه ولو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية ويستقل قاضى الموضوع فى استخلاص علاقة التبعية متى ركن فى استخلاصه الى أسباب سائغة لها أصل ثابت فى الأوراق وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أوضح فى اسبابه أن المطعون ضده الثانى يعمل ضابط أمن بالشركة الطاعنة وأنه قد أسندت إليه مهمة قيادة قوات الدفاع الشعبى عن منشآت الشركة وأن من مقتضيات عمله حمله سلاحا وأن

الحادث وقع فى مقر الشركة أثناء عمله بها وأنه لا يغير من ذلك أن المسدس الذى كان يحمله مملوك له شخصيا طالما أن أداء أعمال وظيفته بالشركة تقتضى حمل السلاح، فإن ما أورده الحكم كاف لحمل قضائه ويكون النعى عليه بالقصور فى غير محله " (١٩٧٩/١/٨) الطعن ٣٩٥ لسنة ٤٥ق) وبأنه " بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى على ما يجب أن يتحمله المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما عهد إليه بالعمل عنده وتقصيره فى مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته، ويكفى فى ذلك تحقق الرقابة من الناحية الإدارية، كما لا ينفىها أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدى عملا مشتركا لهم " (١٩٦١/١/٣) طعن ١٤٥١ لسنة ٣٠ق - م نقض ج - ١٢ - ٤٦) وبأنه " دعوى المخاصمة فى أساسها القانونى الى المسؤولية الشخصية للقاضى أو عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتهما ومؤدى ذلك ولازمه أنه لا يجوز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصيا ذلك أنه ولئن كان النائب العام هو الجهة الرئيسية للنيابة العامة إلا أن تبعية أعضاء النيابة لا تعدو أن تكون تبعية وظيفية ولا تدخل فى نطاق التبعية التضمينية التى يسأل فيها المتبوع من أعمال تابعه إذ لا تقوم هذه التبعية إلا فى جانب الدولة التى يمثلها وزير العدل باعتباره الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وعن إدارته " (١٩٨٧/٣/٢٩) طعن ١٢٣٦ لسنة ٥١ق - م نقض م - ٣٨ - ٤٨٧).

#### • تبعية العاملين بالمستشفيات والوحدات الطبية لرئيس الوحدة المحلية،

فقد قضت محكمة النقض بأن " المادة الأولى من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ قد نصت على أن

"وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية"، كما نصت المادة الرابعة من ذات القانون على أن "يمثل المحافظة محافظها كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلي الأخرى رئيسها وكذلك أمام القضاء وفي مواجهة الغير"، وكان المشرع قد نص في المادة الثانية من قانون نظام الحكم المحلي سالف الذكر على أن "تتولى وحدات الحكم المحلي في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات إنشائها وإدارتها والمرافق التي تتولى إنشائها وإدارتها الوحدات الأخرى للحكم المحلي"، والمادة ٥٥ منه تنص على أن "يكون لكل مدينة رئيس له سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة وموازنة المدينة على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية..." ثم تضمنت المادة السادسة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ النص على أن "تتولى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها الشؤون الصحية والطبية وإنشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الطبية في إطار السياسة العامة وخطة وزارة الصحة"، فإن مؤدى ذلك أن رئيس الوحدة المحلية للمدينة هو المشرف على الوحدات الطبية ومنها المستشفيات العامة الواقعة في دائرة اختصاصه من الناحية المالية والإدارية وبالتالي فهو صاحب الصفة في تمثيل وحدته

أمام القضاء وله وحده - دون وزير الصحة - الرقابة والإشراف على العاملين بتلك المستشفيات والوحدات الطبية وحاسبتهم على الخروج عليها وبالتالي تتحقق بالنسبة له صفة المتبوع في مدلول حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني ويلزم بتعويض الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع " (الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٤/٣/١٤) وبأنه " إذ كان الثابت من الأوراق أن الضرر الذي لحق بالمطعون ضدهما والذي صدر الحكم فيه بتعويضهما عنه قد وقع في تاريخ وفاة مورثهما في ١٩٩٤/١٢/٥ بخطأ أحد العاملين بمستشفى ..... للصحة النفسية والعقلية وقت إن كانت تلك المستشفى الكائنة بمدينة الإسكندرية تابعة لإحدى وحدات الحكم المحلي المبينة في القانون دون الطاعن الثاني بصفته - وزير الصحة - والذي لم تنتقل إليه هذه التبعية بالنسبة للمستشفى المذكورة إلا منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٧ الصادر في ١٩٩٧/٩/٢١ ولا ينال من ذلك ما تضمنته المادة الثانية من هذا القرار الأخير باتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الاعتمادات الواردة بالموازنة العامة للدولة والخاصة بالمستشفيات المشار إليها في المادة الأولى ومنها مستشفى..... للصحة النفسية والعقلية الى موازنة وزارة الصحة والسكان لأن هذا النص ليس فيه ما يفيد انتقال التزامات المستشفيات الواردة به والمترتبة في ذمتها قبل صدوره الى وزير الصحة والسكان أو أن هذا الأخير يعتبر خلفا عاما أو خاصا للوحدات المحلية المشرفة على تلك المستشفيات أو أنه حل محلها حلولا قانونيا مما يترتب عليه أيلولة جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بهذه المستشفيات إليه ومن قم تبقى حقوق الدائنين لهذه المستشفيات قائمة قبلها وقبل الوحدات المحلية التابعة لها

والتي ترتبت في ذمتها قبل صدور القرار المذكور وإذ خالف الحكم الابتدائي مؤيدة بأباه بقضاء الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه برفض الدفع المبدئي من الطاعن الثاني بصفته - وزير الصحة - بعدم قبول الدعوى بالنسبة له لرفعها على غير ذي صفة استنادا لناقلة من القول بقيام علاقة التبعية بينه وبين مستشفى ..... للصحة النفسية والعقلية ورتب على ذلك إلزامه بالتعويض بالتضامن معها فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص " (الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٧٢ق جلسة ٢٠٠٤/٣/١٤).

• ولا يشترط لتوافر علاقة التبعية، أن يكون المتبوع رشيداً، بل يجوز أن يكون المتبوع غير مميز (حسين عامر، عبد الرحيم عامر ص ٦٤٨) وقد قضت محكمة النقض الدائرة الجنائية بأن: " إن المادة ١٥٢ من القانون المدني إذ نصت بصيغة مطلقة على أنه " يلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمه متى كان واقعة منهم في حال تأدية وظائفهم " فقد أفادت أنه لا يقتضي ثبوت أى تقصير أو إهمال من جانب المتبوع الذي يلزم بالتعويض، بل يكفي لتطبيقها أن يكون الخطأ المنتج للضرر قد وقع من التابع أثناء تأدية وظيفته لدى المتبوع وإذن فيصح بناء على هذه المادة مساءلة القاصر عن تعويض الضرر الذي ينشأ عن أفعال خدمه الذين عينهم له وليه أو وصيه أثناء أعمالهم لديه، ولا يرد على ذلك بأن القاصر بسبب عدم تمييزه لصغر سنه لا يتصور أى خطأ في حقه إذ المسؤولية هنا ليست عن فعل وقع من القاصر فيكون للإدراك والتمييز حساب وإنما هي عن فعل وقع من خادمه أثناء تأدية أعماله في خدمته " (الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ١٢ق جلسة ١٩٤٢/٥/٢٥).

### • وتكفى التبعية الأدبية، فقد قضت محكمة النقض بان: وجود تبعية

بين الطبيب وإدارة المستشفى الذى عالج فيه المريض ولو كانت علاقة تبعية أدبية، كاف لتحميل المستشفى مسئولية خطأ الطبيب. (١٩٣٦/٦/٢٢ - م ق م - ٣٢ - ٩٧٢)

### • كما تكفى أيضا التبعية العرضية، فقد قضت محكمة النقض بان:

قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدنى (القديم) هو ما المتبوع على التابع من سلطة فى توجيهه ورقابته. فكلما تحققت هذه السلطة قامت تلك العلاقة. ولا يهم بعدئذ أطالت مدة قيام هذه السلطة أم قصرت إذ العبرة بوجودها فحسب، لأن القانون لا يتطلب سواها، ومتى وجدت العلاقة بين المتبوع والتابع يكون مسئولا عن التعويض الضرر عن كل فعل ضار يقع من تابعه كلما كان وقوعه وقت القيام بالعمل الذى عهد به إليه أو بمناسبته فقط، مادام هذا العمل هو الذى سهل وقوع الفعل أو هيا الفرصة لوقوعه بأية طريقة كانت، فإن نص القانون مطلق عام يسرى على الحالتين، وإذ فإذا كان الحكم قد أقام مسئولية المحكوم عليه (مستعير سيارة) على أنه هو الذى اختار المتهم، دون أن يتحدث عن سلطة التوجيه والرقابة التى لا تقوم المسئولية إلا بها، والتى تتضمن بذاتها حق الاختيار إذ أن من يسلك توجيه إنسان فى أمر من الأمور يكون مختارا له فيه ولئن كانت الوقائع الثابتة تدل بوضوح على أن المحكوم عليه كان له على المتهم سلطة فى توجيهه فيما يختص بالمأمورية التى كلفه بها بل فى أقصائه عنها فإنه لا يكون قد أخطأ لأن مسئولية المستعير تكون متحققة ولو كانت المأمورية مؤقتة بزمن وجيز، أو كان المتهم تابعا فى ذات الوقت لمتبوع آخر، أو كان المتهم (وهو سائق سيارة) هو الذى ذهب من تلقاء نفسه

بالسيارة لعمل (شحن البطارية) مادام القانون لم يعين مدة لقيام علاقة المتبوع بالتابع، ومادامت علاقة المتهم بالمتبوع الآخر ليس لها اتصال بالحادث الذى ارتكبه المتهم بسبب المأمورية المكلف بها من قبل المحكوم عليه ومادام شحن البطارية لم يكن إلا لمناسبة القيام بالعمل الذى اعتزمه هذا المحكوم عليه" (١٥/٢/١٩٤٣ - م ق ج - ١٧٢ - ٦٢٥)

### • وتقوم علاقة التبعية حتى ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه أو

أن تكون علاقتهما عقدية، فقد قضت محكمة النقض بأن: مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها، تتحقق على ما نصت عليه المادة ١٧٤ من القانون المدنى إذا كان للمتبوع على التابع سلطة فعلية فى توجيهه ورقابته فى عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع، ولا ضرورة لأن تكون هذه السلطة عقدية تقوم على الاختيار بل أن مناطها هو السلطة الفعلية التى تقوم حتى ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار التابع متى كانت له عليه سلطة فعلية فى الرقابة والتوجيه. (٢٣/١١/١٩٧٨ طعن ٤٨١ لسنة ٤٣ ق - ونفس المعنى ٢٨/١١/١٩٨٢ طعن ٥٧٤ سنة ٥٢ ق - م نقض م - ٣٣ - ١٠٦٥) وبأنه "تقوم علاقة التبعية على توافر الولاية فى الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية - طالت مدتها أو قصرت - فى إصدار الأوامر الى التابع فى طريقة أداء عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها، وحتى ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار التابع إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه نفى مسئولية المطعون عليه الثانى تأسيسا على عدم تبعية مرتكب الفعل الضار له، دون أن يعرض الحكم فى أسبابه لما اذا كان

المطعون عليه الثانى تلك السلطة الفعلية على المطعون عليه الثالث أثناء قيامه بإصلاح السيارة أو ليس له تلك السلطة، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور " (١٩٧٩/٥/٣١ الطعن ٨٠٢ لسنة ٤٦ق) وبأنه " مقتضى حكم المادتين ١٥١/٢، ١٥٢ من القانون المدنى القديم أن علاقة التبعية تقوم على السلطة الفعلية التى تثبت للمتبوع فى رقابة التابع وتوجيهه سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما أنه كان فى استطاعته استعمالها " (١٩٦٨/٤/٢٣ طعن ٣٥ لسنة ٣٤ق - م نقض م - ١٩ - ٨٢٠).

**وقضت أيضاً بأن:** يقضى القانون المدنى فى المادة ١٧٤ منه على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً فى اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه، فإنه يكون قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع وتقوم علاقة التبعية على توافر الولاية فى الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية فى إصدار الأوامر الى التابع وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها. (١٩٨٤/١/١ طعن ٦٠٢ سنة ٤٠ق - م نقض م - ٣٥ - ١٠٢)

• **ولا ينفى قيام المسئولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص، فقد قضت**

**محكمة النقض بأن:** يدل نص المادتين ٢٧، ٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى - الذى وقع الحادث فى ظل احكامه - على أن الشارع وإن كان قد خول وحدات الحكم المحلى سلطات على العاملين

بالمدارس بما يجعلهم تابعين لها، إلا أنه لم يسلب وزير التعليم صفته بالنسبة لهم، ومن ثم فإن هؤلاء العاملين يكونون تابعين لتلك الوحدات ولوزير التعليم أيضا (١٩٨٤/١١/٢٥ طعن ١٠٤٠ سنة ٥١ ق - م نقض م - ٣٥ - ١٨٨٦) وبأنه " المتبوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر في حكم الكفيل المتضامن التابع كفالة مصدرها القانون مما يترتب عليه أنه إذا تعدد المتبوعون كانوا متضامين فيما بينهم عملا بلمادة ٧٩٥ من القانون المدني " (١٩٨٣/١/١٣ طعن ٥٢٢ سنة ٤٥ ق - م نقض م - ٣٤ - ٢٠٢) وبأنه " بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحمله المتبوع من ضمان اختياره لتابعه عندما عهد إليه بالعمل عنده وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته، ولا ينفي هذه المسؤولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدي عملا مشتركا " (١٩٦٢/١٠/١٥ طعن ١٠٨٩ لسنة ٣٢ ق - م نقض ج - ١٣ - ٦٢٥)

### • والعبرة في تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع بوقت وقوع الخطأ

الذي رتب الضرر، فقد قضت محكمة النقض بأن: مفاد نص المادة ١٧٤ من القانون المدعى أن يتحقق مسؤولية المتبوع عن التابع إذا ارتكب التابع في حالة تأدية وظيفته أو بسببها خطأ أحدث ضررا، ولما كان مصدر الحق في التعويض هو العمل غير المشروع الذي أتاه المسئول ويترتب هذا الحق في ذمة المتبوع من وقت وقوع الضرر المترتب على ما ارتكبه هذا المسئول من خطأ، وتقوم مسؤولية المتبوع في هذه الحالة على واجب الاشراف والتوجيه للتابع، فإن العبرة في تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع هو بوقت نشوء الحق في التعويض وهو وقت وقوع الخطأ الذي تترتب عليه

الضرر الموجب لهذا التعويض، ولا يغير من ذلك انتقال هذا التابع الى رقابة وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك. (١٣/١٢/١٩٧٩ طعن ١٥١ لسنة ٤٣ق - م نقض م - ٣٠ العدد الثالث - ٢٥٧)

● **ثانياً: خطأ التابع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها:** يشترط لقيام مسؤولية المتبوع أن تقوم أولاً مسؤولية التابع. وهى إما أن تقوم على خطأ واجب الاثبات فى جانبه وهذه هى القاعدة فى المسؤولية عن الأعمال الشخصية، أو أن تقوم على خطأ مفترض افتراضاً يقبل اثبات العكس كما هو الشأن فى مسؤولية متولى الرقابة كالمدرس أو ناظر المدرسة بالنسبة للتلاميذ، أو أن تقوم على خطأ مفترض غير قابل لإثبات العكس كما هو الشأن فى مسؤولية حارس الآلات الميكانيكية كسائق السيارة مثلاً. وقيام مسؤولية التابع أياً كان نوعها شرط أول لا تقوم بدونه مسؤولية المتبوع، ولا يكفى أن يقع من التابع خطأ، حتى يكون المتبوع مسئولاً عنه، بل لابد أن يقع منه هذا الخطأ أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، أما إذا وقع منه بمناسبة الوظيفة أو خارجها فلا يكون المتبوع مسئولاً عنه، وتستعرض فيما يلى صوراً مختلفة لخطأ وقع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها أو بمناسبة أو خارجها حتى يتضح الفارق بين كل هذه الأنواع التى يؤدى بعضها الى مساءلة المتبوع، ولا يؤدى بعضها الآخر الى ذلك، أ- خطأ حال تأدية الوظيفة: الخطأ الذى يقع حال تأدية التابع لوظيفته هو الخطأ الذى يقع أثناء تأدية هذه الوظيفة. مثال ذلك. سائق السيارة الذى يدهس شخصاً فى الطريق أثناء قيامه بتوصيل صاحب السيارة الى مكان عمله أو الى منزله. ومثال ذلك أيضاً. عسكري الدورية الذى يقبض على متهم فيطلق عليه عياراً نارياً دون تبصر ودون مبرر فيقتله. فالتابع فى هذين

المتثلين يقوم بأداء وظيفته فعلا، ولكنه يفعل ذلك بطريقة فيها انحراف عن مسلك الشخص المعتاد، مما يترتب عليه ضرر بالغير. ب- خطأ بسبب الوظيفة: يكون الخطأ بسبب تأدية الوظيفة في فرضين أولهما أن يكون من غير الممكن ارتكاب الخطأ بغير الوظيفة، وثانيهما أن يكون من غير الممكن التفكير في ارتكاب الخطأ بغير الوظيفة. ومن الأمثلة القضائية التي تدخل في الفرض الأول، موزع البريد الذي يسرق خطابا تسلمه بحكم وظيفته، ولا يعتبر هذا خطأ حال تأدية الوظيفة لأن مقتضى تأدية الوظيفة أن يوصل الساعي الخطاب لا أن يسرقه، ولكنه يعتبر خطأ بسبب الوظيفة، لأنه بغيرها ما كان الساعي يستطيع ارتكاب هذا الخطأ، وفي هذا المثال تكون مصلحة البريد وهي المتبوع مسئولة عن خطأ موزع البريد وهو التابع، ومن الأمثلة القضائية أيضا، الخفير الذي أحب امرأة متزوجة فاستدريج زوجها الى دركه وقتله، فهنا لولا الوظيفة ما استطاع الخفير أن يرتكب جريمة القتل بهذا الشكل، ولذلك تكون الحكومة مسئولة عنه، ومن الأمثلة القضائية أيضا فراش المدرسة الذي أراد قتل ناظرها لاعتقاده أنه يضطهده فانتظره وهو خارج من باب المدرسة ومنتجه الى ركوب سيارته، فتظاهر بأنه يفتح له الباب احتراما، ثم طعنه بسكين كانت في يده قتله. هنا قضت محكمة النقض بأن وزارة المعارف تكون مسئولة عن الخطأ الذي وقع من الفراش، إذ أنه واقع بسبب الوظيفة. ومن الأمثلة القضائية التي تدخل في الفرض الثاني، أن يرى الخادم سيدة يتشاجر مع شخص آخر، فيتدخل في المشاجرة ويضرب الشخص الآخر ضربا أفضى الى موته، في هذا المثال ما كان الخادم ليفكر في الاعتداء على الشخص الآخر، إلا لأنه رآه يعتدى على مخدمه، أى بسبب الوظيفة، فيكون المخدم مسئولا عن خطأ التابع. ج- خطأ بمناسبة الوظيفة: أما الخطأ

الذى يقع بمناسبة الوظيفة وهو الذى تكون الوظيفة يسرت وقوعه، دون أن تكون لازمة لوقوعه فإن لم يودى الى مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه، ومثال ذلك إذا فرضنا أن خفير الدرك الذى أحب امرأة متزوجة، لم يستدرج زوجها الى دركه، ولكنه ذهب مباشرة الى منزل الزوج وقتله بإطلاق عيار نارى من بندقيته الحكومية، فإن وظيفة الخفير وما أدت إليه من حيازة هذه البندقية قد سهلت له ارتكاب الجريمة، ومع ذلك فهى لم تكن لازمة لذلك، لأنه كان يستطيع أن يستخدم أى وسيلة قتل أخرى يرتكب بها جريمته، فالوظيفة كانت هنا مناسبة لارتكاب الجريمة، ولكنها لم تكن سببا فى ذلك، وهذا بخلاف ما إذا استدرج الخفير الزوج الى دركه وقتله فيه، فإن الوظيفة تكون هى وسيلة القتل وسبب ارتكابه بهذا الشكل بالذات. د- خطأ أجنبى عن الوظيفة: الخطأ الأجنبى عن الوظيفة هو الخطأ الذى لا علاقة له بالوظيفة أصلا، وهو لا يسأل عنه المتبوع أبدا. مثال ذلك الجريمة التى يرتكبها أحد رجال البوليس وهو متغيب عن مقر عمله فى أجازة رسمية، أو أن يسرق خادما شيئا من المنزل الذى يقيم به بعيدا عن عمله وعن مقر إقامة مخدمه، والخلاصة أنه يشترط لقيام مسئولية المتبوع أن تكون هناك علاقة تبعية، وأن يقع خطأ من التابع أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، ولا يعتد بالأخطاء التى تقع منه بمناسبة وظيفته أو خارجها فهو وحده الذى يكون مسئولا عنها. (انظر فيما سبق تناغو وراجع السنهورى بند ٦٨١، ٦٩٤ - الصدة بند ٥٠٨ - الشرقاوى بند ١٢٠ - مرقص بند ٢٧٩).

### من أحكام القضاء:

١ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى على ما يجب ان يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما عهد اليه بالعمل عنده

وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته، وكفى في ذلك تحقق الرقابة من الناحية الادارية، كما لا ينفى ان تكون موزعة بين اكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدي عملا مشتركا لهم.

(نقض- جلسة ١٩٦١/١/٣- مجموعة المكتب الفني- السنة ١٢- مدني ص ٤٦)

٢ - لا يعرف القانون مسئولية التابع عن المتبوع وانما هو قد قرر في المادة ١٧٤ من القانون المدني مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة غير المشروعة وهذه المسئولية مصدرها العمل غير المشروع وهي لا تقوم في حق المتبوع الا حيث تتحقق مسئولية التابع بناء على خطأ اتباعه او بناء على خطأ مفترض.

(نقض- جلسة ١٩٦٤/١١/١٢- المرجع السابق- السنة ١٥ ص ٦٨٩)

٣ - المرشد بغير اثناء قيامه بعملية ارشاد السفينة تابعا للمجهز لانه يزاول نشاطه في هذه الفترة لحساب المجهز ويكون الحل كذلك ولو كان الارشاد اجباريا وليس في هذا خروج على الأحكام المقررة في القانون المدني في شأن مسئولية المتبوع، ذلك ان الفقرة الثانية من المادة ١٥٤ منه تقضى بأن رابطة التبعية تقوم ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقبته وتوجيهه، والمجهز يمارس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة رباه.

(نقض- جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤- المرجع السابق- السنة ١٤- مدني- ص ٩٢٥)

٥ - اذا كانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت الهيئة العامة للبترول (الطاعنة) مسئولية عن خطأ السكرتير العام لها مسئولية المتبوع عن اعماله تابعه غير المشروعة طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني وليست مسئولية شخصية طبقا للمادة ١٦٣ منه كما وصفتها الشركة المدعية (المطعون ضدها) فإن هذا الذي فعلته محكمة الموضوع ان هو الا انزال لحكم

القانون الصحيح على واقعة الدعوى وهو مما تملكه تلك المحكمة، لان تكليف المدعى لدعواه تكييفاً لا ينطبق على واقعته لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من اعطاء الدعوى وهو مما تملكه تلك المحكمة ولا يمنعها من اعطاء الدعوى وصفها الحق وانزال حكم القانون الصحيح عليها وهى تمارس هذا الحق غير ملزمة بتبنيه الخصوم الى الوصف الصحيح الذى تنتهى اليه.

(نقض-جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ المرجع السابق-ص ٦٤٣)

٦ - انه وان كان قيام رابطة التبعية لا يقتضى ان يكون المتبوع حراً فى اختيار تابعة الا انه يشترط لقيام هذه التبعية ان يكون للمتبوع على التابع سلطة فعلية فى رقبته وتوجيهه، وهذه السلطة لا تكون للطبيب الجراح فى مستشفى عام على الطبيب الذى عينته ادارة المستشفى لاجراء التخدير، ومن ثم فإن هذا الاخير لا يعتبر تابعا للطاعن فى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى.

(نقض-جلسة ١٩٦٩/٧/٣- المرجع السابق- السنة ٢٠- مدنى-ص ١٠٩٤)

٧ - المقرر فى قضاء النقض ان القانون المدنى اقام المادة ١٧٤ منه مسؤولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعة بعمله غير المشروع على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس، مرجعة سوء اختيارها لتابعة وتقصيره فى رقبته وان القانون اذ حدد نطاق هذه المسؤولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تأدية الوظيفة او بسببها لم يقصد ان تكون المسؤولية مقتصرة على خطأ التابع وهو يؤدى عملاً من اعمال وظيفته، او ان تكون الوظيفة هى السبب المباشر لهذا الخطأ او تكون ضرورية لامكان وقوعه، بل تتحقق المسؤولية

ايضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه اثناء تأدية الوظيفة او كلما استغل وظيفته او ساعدته هذه الوظيفة على اتيان فعله غير المشروع او هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لتابع لمصلحة المتبوع او عن باعث شخصي، وسواء اكان الباعث الذي دفعه اليه متصلا بالوظيفة او لا علاقة له بها، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع او بغير علمه.

(نقض-جلسة ١٩٧١/٦/١- المرجع السابق- السنة ٢٢- مدني-ص ٧١١)

٨ - مسئولية المتبوع. مناطها. أن يكون فعل التابع قد وقع أثناء تأديته وظيفته أو كان قد استغل وظيفته أو ساعدته أو هيأت له فرصة ارتكابه الفعل غير المشروع سواء كان ذلك لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي بعلم المتبوع أو بغير علمه. مادة ١٧٤ مدني.

من المقرر - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - إن المشرع بصدد تحديد نطاق مسئولية المتبوع وفقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدني لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصرة علي مسئولية التابع وهو يؤدي عملا من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه، بل تتحقق المسئولية أيضا كلما استغل التابع الوظيفة أو ساعدتها هذه الوظيفة علي إتيان فعله غير المشروع، أو هيأت له بأي طريق كانت فرصة ارتكابه، سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي، وسواء كان الباعث الذي دفعه اليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه.

(الطعنان ٢٥١، ٣٠٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/١/٣٠ س ٤١ ص ٣٤٧)

٩ - أساس مسئولية المتبوع من سلطة فعلية في إصدار الأوامر الي التابع في طريقة أداء عمله، والرقابة عليه في هذه الأوامر ومحاسبته علي الخروج عليها وهو الأمر الذي تقوم به سلطة التوجيه والرقابة في جانب

المتبوع فإذا إنعدام هذا الأساس فلا يكون التابع قائماً بوظيفته لدى المتبوع ولا يكون الأخير مسئولاً عن الفعل الخاطئ الذي يقع من التابع لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون عليه هتك عرض المجني عليها في منزله في الوقت الذي كان يعطيها فيه درساً خاصاً، ومن ثم فإنه وقت إرتكابه العمل غير المشروع لم يكن يؤدي عملاً من أعمال وظيفته وإنما وقعت الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وفي الوقت الذي تخلي فيه عن عملهم الرسمي فتكون الصلة قد انقطعت بين وظيفته وبين العمل غير المشروع الذي إرتكبه، ويكون المطعون عليه الثاني حراً يعمل تحت مسئوليته وحده ولا يكن للطاعن سلطة التوجيه والرقابة عليه وهي مناط مسئوليته ومن ثم لا يكون المطعون عليه الثاني قد إرتكب العمل حال تأدية وظيفته أو بسببها. فتنفي مسئولية الطاعن عن التعويض المطالب به.

(الطعن ٢٧٧٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٢/٧/١٩ س ٤٣ ص ٩٧٧)

١٠ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة قيامها علي خطأ مفترض في جانب المتبوع مرجعه سوء إختياره لتابعه وتقصيره في رقابته. تحققها كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو كلما إستغل وظيفته أو ساعدته أو هيأت له بأي طريقه فرصة إرتكابه، لا عبرة للباعث علي إرتكاب الفعل أو وقوع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه مادة ١٧٤ مدني.

(الطعن ٤٨٦٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٨)

(الطعن ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ س ٢٧ ص ٧٤٢)

(الطعن ٧٤٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦ س ٣٠ ص ١٨١)

(الطعن ٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٣ س ٣٢ ص ٤١٥)

(الطعن ١٩٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥)

(الطعن ١٢٩١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)

١١ - علاقة التبعية. مناطها. أن تكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر للتابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته حتي ولو لم يكن حراً في إختيار تابعه.

(الطعن ٧٣٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٢ س ٤٤ ص ٢٠٥)

(الطعن ١٣٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١ س ٢٨ ص ١٥٩٢)

(الطعن ٥٧٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ س ٣٣ ص ١٠٦٥)

(الطعن ٥٧٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٢)

١٢ - رابطة العمل. عدم كفايتها بذاتها لقيام علاقة التبعية اللازمة لتوافر شروط المسؤولية التقصيرة. علة ذلك.

(الطعن ٣٧٥٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٤ س ٤٤ ص ٧٦٧)

(الطعن ٥٧٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ س ٣٣ ص ١٠٦٥)

١٣ - علاقة التبعية. وجوب أن يكون للمتبوع سلطة فعلية طالت مدتها أو قصرت. في إصدار الأوامر للتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع المقاول. إستقلاله في عمله عن صاحب العمل. أثره. عدم مسؤولية الأخير عنه مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه.

(الطعن ٢٩٨٠، ٣٠٥٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٥ س ٤٤ ص ٣٣٠)

١٤ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة، تحققها كلما كان فعل التابع قد وقع أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أو ساعدته هذه الوظيفة أو هيأت له إتيان فعله غير المشروع.

(الطعن ٣٧٥٠ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٤ س ٤٤ ص ٧٦٧)

(الطعن ٥٨٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٨ س ٢٧ ص ٦٩٧)

(الطعن ٥٨٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ س ٣٤ ص ١٥٧٨)

١٥ - مسئولية المتبوع عن أعماله تابعه. إعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون.

(الطعن ١٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/١٢/١٢ لم ينشر بعد)

(الطعن ١٦٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٨ س ٤٤ ص ٦٣٥)

(الطعن ٦٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩ ص ١١٨٠)

(الطعن ٩٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٢ س ٣٢ ص ٢٠٣١)

(الطعن ٢٦٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩ س ٤٠ ص ٤٥٧)

١٦ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة. مناطها علاقة التبعية. قوامها. السلطة الفعلية للمتبوع في التوجيه والرقابة. إنعدام هذا الأساس وإنقطاع العلاقة بين الخطأ التابع وبين العمل الذي يؤديه لمصلحة المتبوع. أثره. إنتقاء مسئولية المتبوع.

أساس مسئولية المتبوع ما للمتبوع من سلطة فعلية في إصدار الأوامر الي التابع في طريقة أداء عمله والرقابة عليه في تنفيذ هذ الأوامر ومحاسبته عن الخروج عليها وهو الأمر الذي تقوم به سلطة التوجيه والرقابة في جانب المتبوع، ومتي إنعدم هذا الأساس فلا يكون التابع قائماً بوظيفته لدي المتبوع ولا يكون الأخير مسئولاً عن الفعل الخاطئ الذي يقع من التابع.

(الطعن ١٩١٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٥/٢/١٢ س ٤٦ ص ٤٦٨)

١٧ - إرتكاب ضابط بالقوات المسلحة جريمة قتل عمد بمسدسه الذي في عهدتها بحكم وظيفته. أثره. تحقق مسئولية وزير الدفاع عن الضرر بإعتباره متبوعاً. نفي الحكم المطعون فيه هذه المسئولية علي قالة أن خطأ التابع منبت الصلة بعمله مكانا وزمانا وإنتقاء علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة خطأ.

لما كانت الثابت من الحكم المطعون فيه أن التابع المسئول ضابط بالقوات المسلحة يعمل تحت رئاسة المطعون ضده - وزير الدفاع - وأنه قتل مورثي الطاعنين بمسدسه الحكومي الذي في عهده بحكم وظيفته فإن لذي المطعون ضده تكون قد هيأت له فرصة إتيان عمله غير المشروع إذ لولا هذه الوظيفة وما بسرته لصاحبها من حيازة السلاح الناري المستعمل في قتل مورثي الطاعنين لما وقع الحادث منه وبالصورة التي وقع بها، ويكون المطعون ضده مسئولاً عن الضرر الذي أحدثه الضابط بعمله غير المشروع، وإذ نفي الحكم المطعون فيه مسئولية المطعون ضده عن هذا الضرر قولاً منه أن الخطأ الذي قارفه التابع منبت الصلة بعمله مكاناً وزماناً وأنه لا توجد علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن ٧٢٢ و ٨٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٧/٤/٨ س ٤٨ ص ٦٢٣)

١٩ - وحيث أن مما ينهائ الطاعنان علي الحكم لمطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوي علي قالة أنه لا يجوز لهما الرجوع علي المطعون ضده إلا عن خطئه الشخصي طبقاً للمادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حال إنهما أقاما دعواهما علي أساس المادة ١/١٧٤ من القانون المنطبقة وحدها علي واقعة الدعوي لإهمال تابعي المطعون ضده في إتخاذ الحيلة اللازمة مما أدى سقوط عمود من الحديد من الرافعة مما نتج عنه وفاه مورثهما وهو ما يرتب مسئوليته عن أعمال تابعة غير المشروعة، فيحق لهما مطالبته بالتعويض عن ذلك، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي برفض الدعوي دون أن يتحقق من قيام مسئولية المطعون ضده علي هذا الأساس، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعي في محله، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نص المادة ١/١٧٤ من القانون المدني يدل علي أن المتبوع يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متي كان واقعاً منه حال تأديته وظيفته أو بسببها، وإنه يكفي في مساءلة المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة أن يثبت أن الحادث نتج عن خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه، وكان مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة ليست مسؤولية ذاتية إنما هي في حكم مسؤولية الكفيل المتضامن كفالة ليس مصدرها العقد إنما مصدرها القانون، فيكون مسؤولاً عن تابعة وليس مسؤولاً معه، ومن ثم فلا جدوي من التحدي في هذه الحالة بنص المادة ٢/٦٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتي لا تجيز للعامل الرجوع علي صاحب العمل لاقتضاء التعويض إلا عن خطئه الشخصي الذي يرتب المسؤولية الذاتية، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضي بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى علي سند من أن الطاعنين إنما استندا في دعواها إلي المادة ١/١٧٤ من القانون المدني وأنه يمتنع عليهما الرجوع علي المطعون ضده بالتعويض إلا عن خطئه الشخصي المرتب للمسؤولية الذاتية. فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما حجه عن بحث قيام مسؤولية المطعون ضده عن أعمال تابعه غير المشروع مما يعيبه ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

(الطعن ٢٥٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٤ لم ينشر بعد)

٢٠ - ولما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن إصابته حدثت له نتيجة خطأ أفراد الشرطة

العسكرية التابعين للمطعون ضده لقيامهم بالقبض عليه أثناء استقلاله القطار حال قيامه بتنفيذ الأمورية التي كلف بها من قبل وحدته العسكرية لعدم وضوح شعار الوحدة علي خطاب الأمورية وأجبروه علي مغادرة القطار بالقوة أثناء تحركه مما أدى إلي سقوط بين القطار والإفريز وحدوث أصابته المطالب بالتعويض عنها وطلب تحقيق ذلك وكان شأن هذا الدفاع - لو فطنت إليه المحكمة ومحصلته - تغيير وجه الرأي في الدعوى، إذ إن مؤداه قيام مسئولية المطعون ضده المفترضة عن الضرر الذي أحدثه تعابعوه بعملهم غير المشروع وفق ما تقتضي به المادة ١٧٤ من القانون المدني ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضي برفض دعوي الطاعن علي سند من خلو الأوراق من خطأ في جانب المطعون ضده وإن الطاعن قد إصيب نتيجة حادث قطار دون أن يبين كيفية وقوع هذا الحادي للوقوف علي ما إذا كان يتفق وتصوير الطاعن له في دفاعه المتقدم ملتفتاً بذلك عن تناول هذا الدفاع الجوهرى بما يقتضيه من البحث فإنه يكون معيباً بقصور مبطل متعيناً نقضه، علي أن يكون مع النقض الإحالة.

(الطعن ٨٢١٠ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٢/٤/٢٤ لم ينشر بعد)

٢١ - الزام رب العمل بتعويض الضرر الذي يلحق بالغير عن فعل المقاتل التابع له. مناطه. ثبوت أن الخطأ الناجم عنه ذلك الضرر وقع من المقاتل. أثره. جواز رجوع المضرور عليهما معاً أو إيهما لاقتضاء التعويض. مؤداه. التزام محكمة الموضوع في حالة الرجوع علي المتبوع. التحقق من توافر السلطة الفعلية أو إنعدامها. ومسئولية المقاتل عن الخطأ الذي سبب الضرر.

(الطعن ٩٨٧ لسنة ٥٨ - جلسة ٢٠٠٢/٥/١٢ لم ينشر بعد)

٢٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع الحق في تقدير الأدلة واستخلاص الواقع منها إلا أنه يتعين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواها وأن يكون لهذه الأدلة مأخذها من أوراق الدعوي، وأن علاقة التبعية لا تقوم وفقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدني إلا بتوافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية طالت مدتها أو قصرت - في إصدار الأوامر إلي التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذه هذه الأوامر ومحاسبته علي الخروج عليها وأن المقول - كأصل عام يعمل مستقلاً عن صاحب العمل ولا يخضع لرقابته وتوجيهه وإشرافه فلا يكون هذا الأخير مسئولاً عنه مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة.

(الطعن ٧٢٦ لسنة ٧١ ق - جلسة ٢٠٠٢/٦/٣٠ لم ينشر بعد)

٢٣ - مؤدي نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من القانون المدني - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - ان علاقة التبعية تقوم كلما توافرت الولاية في الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر الي التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته علي الخروج عليها، وبالتالي فلا يكفي أن يكون هناك مطلق رقابة وتوجيه بل لا بد أن تكون هذه الرقابة وذلك التوجيه في عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع، ولا يعد من هذا القبيل مجرد الاشراف العام علي عمل التابع - حتي ولو كان فنياً بل لا بد من التدخل الايجابي من المتبوع في تنفيذ هذا العمل وتسييره كما شاء وهو الأمر الذي تقوم به سلطة التوجيه والرقابة في جانب المتبوع ويؤدي إلي مساءلته عن الفعل الخاطئ الذي وقع من التابع.

(الطعن ٦٢٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٢/١/١٢ لم ينشر بعد)

٢٤ - وحيث أن هذا النعي في محله، ذلك أن مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشروع الواقع منه حال تأدية وظيفته أو بسببها طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدين قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئوليته هو بحيث إذا انتفت مسؤولية التابع فإن مسؤولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه، ولا تتحقق مسؤولية التابع التي تقوم عليها مسؤولية المتبوع إلا بتوافر أركان المسؤولية الثلاثية وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر، وإذ كان لرجال الأمن عند القيام بمهام وظائفهم واضطلاعهم بالمحافظة، علي الأمن العم والعمل علي استتباب السكينة، وصيانة الأرواح والأموال ان يتخذوا من الوسائل ما يكفل تحقيق هذه الاغراض في حدود المعقول بل وأنه يجب عليهم أن يمتنعوا عن الوسائل المقيدة لحرية الأفراد، ما لم يكن ثمة مسوغ شرعي تقتضيه ظروف الأحوال دون أن تكون عليهم أية مسؤولية في ذلك طالما لم يقدّم الدليل المقنع والإثبات الكافي علي تقصير أو إهمال في تنفيذ هذه الواجبات.

(الطعن ٧٤٢ لسنة ٧٢ ق - جلسة ٢٠٠٣/٣/١٤ لم ينشر بعد)

٢٥ - النص في المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي يدل وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن نص المادة سالف البيان أشارت إلى واجبات أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي وأضافت إليها الواجبات المنصوص عليها في المادتين ٧٦، ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٧٦ من القانون الأخير قد أوجبت على العامل تنفيذ ما يصدر إليه من أوامر بدقة

وأمانة ويتحمل كل رئيس مسئولية الأوامر التي تصدر منه كما يكون مسئولاً عن حسن سير العمل في حدود إختصاصاته.

(الطعن رقم ٤٢٣٧ - لسنة ٧٣ ق- تاريخ الجلسة ١٦/١٢/٢٠٠٤)

٢٧- مفاد النص في المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة للبترول وفي المذكرة الإيضاحية لهذا القانون يدل على أن لكل من الطاعنة... والمطعون ضدها الثانية... شخصيتها الاعتبارية المستقلة وإن كان للطاعنة حق الإشراف على الأخرى إلا أن المشرع منحها الاستقلال في مباشرة نشاطها بما لا يؤدي لتضامنها في الإلتزامات الناشئة عنه باعتبار أن التضامن لا يفترض ولا يؤخذ بالظن ولكن ينبغي أن يرد إلى نص في القانون أو اتفاق صريح أو ضمنى.

(الطعن رقم ١٢٥٠ - لسنة ٧٤ ق- تاريخ الجلسة ٠٩/٠٥/٢٠٠٥)

٢٨- إذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها الثانية..... هي التي باعت للمطعون ضدها الأولى المواد البترولية بالأسعار المحملة بالزيادة التي تطالب باسترداد قيمتها ولم تكن الطاعنة..... طرفاً في هذا الاتفاق فلا تكون ملزمة مع المطعون ضدها الثانية بأداء هذه الزيادة - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذه النظر وألزم الطاعنة مع المطعون ضدها الثانية برد المبلغ المقضي به لمجرد وساطة وكيل الطاعنة فى المحاسبة بين طرفي الإتفاق فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٢٥٠ - لسنة ٧٤ ق- تاريخ الجلسة ٠٩/٠٥/٢٠٠٥)

٢٩- إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع المبدي من الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة على أنها هى الأصل وأن لها فرعاً هي الشركة المطعون ضدها الثانية فى هذا الطعن - الطاعنة فى الطعن المنضم - فتتصرف إليها المسئولية التي قارفها تابعها

حال تمسك الطاعنة بأنها أصل لشركة مساهمة أجنبية مركزها الرئيسي بمدينة نيويورك الأمريكية ولا فرع لها في جمهورية مصر العربية طبقاً لقوانين إنشاءهما وأن الشركة المصرية تعاقدت مع المطعون ضدها الأولي في واقعة بين الأفلام بإسمها ولحسابها فتصرف إليها دونها المسؤولية التي قارفها تابعها ولا يؤخذ في قيام هذه المسؤولية قبلها بأقوال منسوبة إلى هؤلاء التابعين طالما أنها تتنافر مع نصوص القانون كما لا تسألاً الطاعنة عن هذه الواقعة حتى وإن كانت تمتلك نصيباً كبيراً من أسهم الشركة المساهمة المصرية واستدلت على هذا الدفاع بما قدمته من مستندات منها شهادة سلبية صادرة عن السجل التجاري للاستثمار تفيد عدم الاستدلال على فرع لها بمصر وصورة طبق الأصل من النظام الأساسي للمطعون ضدها الثانية المنشور بصحيفة الشركات بالملحق رقم... بالعدد... لسنة... الصادرة عن مصلحة الشركات ثابت منها أنها شركة مساهمة متمتعة بالجنسية المصرية ومركزها الرئيسي بمدينة القاهرة وصورة طبق الأصل من السجل التجاري... وأنها ليست فرعاً لأي جهة أجنبية كما وأن عقد تكوينها هي ونظامها الأساسي لا خلاف عليه من المطعون ضدها الأولي واستدلت عليه أيضاً بالتوكيل المقدم منها والموثق بمعرفة السلطات الرسمية بأمريكا ومصدق عليه من وزارة الخارجية المصرية واعتمدت ترجمته إلى اللغة العربية من السفارة الأمريكية ووزارة الخارجية المصرية. وكان هذا الدفاع والمستندات المؤيدة له يتفق مع حقيقة الواقع وأحكام القانون بانتفاء صفة الطاعنة في الدعوى وعدم تبعية المطعون ضدها الثانية لها ويكون تعامل هذه الأخيرة مع المطعون ضدها الأولى سواء أكان دائماً أم مديناً ينصرف إليها وحدها دون الطاعنة لاستقلال شخصية كل منهما المعنوية ودمتيهما الماليتين وإذ خالف الحكم المطعون

فيه هذا النظر وانتهى إلي إلزام الطاعنة بالتضامن مع المطعون ضدها الثانية بالمبلغ المحكوم به لمجرد أن الطاعنة تمتلك ٩٠% من أسهم الطاعنة في الطعن الثاني رغم إختلاف الشخصيتين لكل منهما على نحو ما سلف وبالتالي انتفاء هذا التضامن بانتفاء علاقة التبعية فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٤٠٣٩ - لسنة ٧٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٥/٥/٨)

٣٠- إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع المبدئي من الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة على أنها هي الأصل وأن لها فرعاً هي الشركة المطعون ضدها الثانية في هذا الطعن - الطاعنة في الطعن المنضم - فتنصرف إليها المسؤولية التي قارفها تابعها حال تمسك الطاعنة بأنها أصل لشركة مساهمة أجنبية مركزها الرئيسي بمدينة نيويورك الأمريكية ولا فرع لها في جمهورية مصر العربية طبقاً لقوانين إنشاءهما وأن الشركة المصرية تعاقدت مع المطعون ضدها الأولي في واقعة بيع الأفلام بإسمها ولحسابها فتنصرف إليها دونها المسؤولية التي قارفها تابعها ولا يؤخذ في قيام هذه المسؤولية قبلها بأقوال منسوبة إلى هؤلاء التابعين طالما أنها تتنافر مع نصوص القانون كما لا تسأل الطاعنة عن هذه الواقعة حتى وإن كانت تمتلك نصيباً كبيراً من أسهم الشركة المساهمة المصرية واستدلت على هذا الدفاع بما قدمته من مستندات منها شهادة سلبية صادرة عن السجل التجاري للاستثمار تفيد عدم الاستدلال على فرع لها بمصر وصورة طبق الأصل من النظام الأساسي للمطعون ضدها الثانية المنشور بصحيفة الشركات بالملحق رقم... بالعدد... لسنة... الصادرة عن مصلحة الشركات ثابت منها أنها شركة مساهمة متمتعة بالجنسية المصرية ومركزها الرئيسي بمدينة القاهرة وصورة طبق الأصل

من السجل التجاري... وأنها ليست فرعاً لأي جهة أجنبية كما وأن عقد تكوينها هي ونظامها الأساسي لا خلاف عليه من المطعون ضدها الأولي واستدلت عليه أيضاً بالتوكيل المقدم منها والموثق بمعرفة السلطات الرسمية بأمريكا ومصدق عليه من وزارة الخارجية المصرية واعتمدت ترجمته إلى اللغة العربية من السفارة الأمريكية ووزارة الخارجية المصرية. وكان هذا الدفاع والمستندات المؤيدة له يتفق مع حقيقة الواقع وأحكام القانون بانتفاء صفة الطاعنة في الدعوى وعدم تبعية المطعون ضدها الثانية لها ويكون تعامل هذه الأخيرة مع المطعون ضدها الأولى سواء أكان دائماً أم مديناً ينصرف إليها وحدها دون الطاعنة لاستقلال شخصية كل منهما المعنوية ودمتيهما الماليتين وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلي إلزام الطاعنة بالتضامن مع المطعون ضدها الثانية بالمبلغ المحكوم به لمجرد أن الطاعنة تمتلك ٩٠% من أسهم الطاعنة في الطعن الثاني رغم إختلاف الشخصيتين لكل منهما على نحو ما سلف وبالتالي إنتفاء هذا التضامن بانتفاء علاقة التبعية فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٤٠٧٤ - لسنة ٧٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٥/٥/٨)

٣١- إذ كان البين من الأوراق أن جريدة..... التي يرأسها المطعون ضده قد نشرت خبراً بعددها الصادر بتاريخ..... بالصفحة..... يفيد أن الطاعن قتل شقيقه خطأً حال إطلاقه أعيره نارياً من مسدسه غير المرخص احتفاءً بعرض شقيقتيها رغم أن النيابة تولت تحقيق الواقعة وأصدرت قراراً بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية ولم توجه إتهاماً للطاعن، ولم تكشف الأوراق عن دليل على صحة ما نسبته إليه الجريدة، وهو مسلك ينم عن التسرع ويعد ضرباً من ضروب الخطأ الموجب للمسئولية لا يشترط

لتحققه توافر سوء النية لدى مرتكبه، وتقوم به مسؤولية المطعون ضده بصفته عن هذا النشر. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وأقام قضاءه برفض دعوى التعويض (عن الأضرار الناجمة عن خطأ الناشر) على سند من عدم وجود خطأ في جانب الصحفي محرر الخبر وانتفاء سوء نيته، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الإستدلال.

(الطعن رقم ٨٢٧١ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٥/٣/١٢)

٣٢- لما كانت المادة ١/١٧٤ من القانون المدني نصت على أن المتبوع يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها، وكانت مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة ليست مسؤولية ذاتية إنما هي في حكم مسؤولية الكفيل المتضامن كفالة ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون فيكون مسؤولاً عن تابعه وليس مسؤولاً معه ومن ثم فإنه لا جدوى من التحدي في هذه الحالة بنص المادة ٢/٦٨ سالف الذكر والتي لا تجيز للعامل الرجوع على صاحب العمل لاقتضاء التعويض إلا عن خطئه الشخصي الذي يرتب المسؤولية الذاتية، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية.

(الطعن رقم ٣٢٩٠ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٥/١٠/٢٠٦)

٣٣- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط، فلا يجوز لتلك المحكمة أن تتعرض للفصل فيما أسقط الحق في التمسك به أمام لجان الطعن. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد قصر طعنه أمام لجنة الطعن على تعييب تقديرات مأمورية الضرائب

استنادا إلى ما جاء بالنموذج ١٩ ضرائب المرسل إليه عن سنوات المحاسبة، دون أن يضمن طعنه ما اعترى هذا النموذج من نقص في بياناته مسقطا بذلك حقه في هذا الخصوص، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع ببطلان النموذج ١٩ فإنه يكون قد خالف صحيح القانون ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس.

(الطعن رقم ٨٥٠٥ - لسنة ٦٥ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٨/٢/٢٦)

٣٤- أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ومن ثم فإذا أوفى المتبوع التعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولا معه. وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧ من القانون المدني التي تقضي بأن المسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه وإنما يكون له عند وفائه بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع على التابع بإحدى دعويين، الأولى دعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست إلا تحقيقا للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضي بأن الموفي يحل محل الدائن الذي استوفى حقه إذا كان الموفي ملزما بوفاء الدين عن المدين وإذ كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن

يتمسك بها في مواجهة الدائن فإن من حق التابع أن يتمسك قبل المتبوع الذي أوفى التعويض عنه للمضرور بانقضاء حق هذا الدائن المضرور قبله بالتقادم المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع على أساس إنه انقضى على علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع المضرور عليه الدعوى بطلب التعويض وعلى أساس أن رفعه الدعوى على المتبوع "الطاعن" لا يقطع التقادم بالنسبة إليه والتقادم هذا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع، وإنما على حق الدائن الأصلي الذي انتقل إلى المتبوع بحلوله محل الدائن المضرور فيه والذي يطالب به المتبوع تابعه، ذلك بأن المتبوع حين يوفي التعويض للدائن المضرور فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع، والدعوى الثانية التي يستطيع المتبوع الرجوع بها على تابعه هي الدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ مدني التي تقضي بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه. وهذه الدعوى سواء كان أساسها الإثراء بلا سبب أو الفضالة فإن المتبوع لا يستطيع الرجوع بها إذا كان قد أوفى التعويض للدائن المضرور بعد أن كان حق الدائن فيه قد سقط بالنسبة للتابع لأن هذا لم يغير شيئاً من هذا الوفاء وليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذي أوفاه بالدعوى الشخصية التي قررها القانون في المادة ٨٠٠ من القانون المدني للكفيل قبل المدين وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن المضرور وحده،

٣٥- المقرر- في قضاء محكمة النقض - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من القانون المدنى أن علاقة التبعية تقوم كلما توافرت الولاية في الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفى الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها.

(الطعن رقم ١٢٢٠٥ لسنة ٨٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٠١٦/١١/٢٠)

\* \* \*

## رجوع المسئول عن عمل الغير علي المتسبب

**النص التشريعي (مادة ١٧٥) :**

للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر.

**النصوص العربية المقابلة :**

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية، المواد التالية:

مادة ١٧٨ لىبى و ٢٢٠ عراقى و ١٧٦ سورى و ١٥٧ سودانى.

**الاعمال التحضيرية :**

إذا ترتبت مسئولية الشخص عن عمل غيره، انطوى هذا الوضع على وجود شخصين يألان عن ذات الدين مع اختلاف الخطا المنسوب الى كل منهما:

**اولهما-** محدث الضرر، ويسأل بناء على خطأ يقام الدليل عليه، والثانى هو المسئول عنه (وهو المكلف بالرقابة او المتبوع) ويسأل على أساس الخطأ المفروض.

ومؤدى ذلك ان كليهما يلزم بالدين ذاته ازاما مبتدأ دون ان يكونا متضامنين فى ادائه، باعتبار ان احدهما مدين اصلى والاخر مدين تبعى او احتياطى.

فإذا رجع المضرور على محدث الضرر واستوفى منه التعويض الواجب وقف المسألة عند هذا الحد لان وفاء المدين الاصلى يدرأ مسئوليته المدين التبعى او الاحتياطى عنه، بيد ان المضرور غالبا ما يؤثر الرجوع على المدين الاحتياطى اذ يكون اكثر اقتدارا او يسارا، ومتى قام هذا

المدين بأداء التعويض كله له، كان له ان يقتضيه ممن احدث الضرر، ذلك ان هذا الاخير هو الذى وقع منه الفعل الضار، فهو يلزم قبل المسئول عنه، بأى يؤدى اليه ما احتمل من التعويض من جزاء هذا الفعل، ويمثل هذا الوضع مركز المدين الاصلى من الكفيل. على ان هذه الأحكام لا سبق ان حيث يتوافر التمييز فى محدث الضرر، كما فرض هذا فى الصورة المتقدمة، فإذا فرض على النقيض من ذلك ان محدث الضرر غير اهل للمسائلة عن عمل غير المشروع، فليس للمسئول عنه ان يرجع عليه بوجه من الوجوه، لانه يكون فى هذه الحالة مدينا اصليا، وينعكس هذا الوضع، فلا يلزم من وقع منه الفعل للصار الا بصفة تبعية او احتياطية.

(مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني - جزء ٢ - ص ٤٢١ و ٤٢٢)

### رأى الفقه:

١ - ان المسئول عن عمل الغير هو متولى الرقابة والمتبوع، وان المتبوع يرجع على التابع بما دفع من التعويض. اما متولى فيرجع على المميز دون عديم التمييز، وان هذه هى حدود مسئولية الغير عن تعويض الضرر التى اشار اليها نص المادة ١٧٥ مدنى. على ان المتبوع قد لا يرجع على التابع الا ببعض مادفع من التعويض، وذلك اذا أثبت التابع ان المتبوع قد اشترك مع فى الخطأ كان يكون قد امره بإرتكابه او ساهم معه فيه، فيقسم التعويض بينهما فى علاقة احدهما بالآخر وفقا للقواعد التى قررناها عند تعدد المسئولية، وهذه هى حدود اخرى لمسئولية الغير عن تعويض الضرر تضاف الى الحدود التى تقدم ذكرها متعلقة بعدم مسئولية عديم التمييز نحو متولى الرقابة.

(الوسيط - ١ - للدكتور السنهوري - المرجع السابق - ص ١٠٥ وما بعدها، وكتابة: الوجيز -

المرجع السابق - ص ٤٣٠ و ٤٣١)

### • قيام مسؤولية التابع الى جانب مسؤولية المتبوع فيما بين المتبوع

**والمضرور:** مسؤولية المتبوع إنما تستند الى مسؤولية التابع استناد التبع الى الأصل، فمسئولية التابع - وقد ثبت في جانبه الخطأ والضرر وعلاقة السببية أى أركان المسؤولية جميعا - تقوم الى جانب مسؤولية المتبوع، بل هى الأصل كما قدمنا، وينبني على ذلك أن المضرور يكون بالخيار، إما أن يرجع على التابع، وإما أن يرجع على المتبوع، وإما أن يرجع عليهما معا، والإثنان متضامنان أمامه، وقد يكون للتابع شريك في الخطأ، فيصح للمضرور أن يرجع على المتبوع والتابع وشريكه جميعا متضامنين، بل يصح له في هذه الحالة أن يرجع على المتبوع وحده بكل التعويض، ثم يرجع المتبوع بعد ذلك على التابع وشريكه، ويجوز للمضرور أيضا أن يرجع على المتبوع والتابع، أو على المتبوع وشريك التابع، أو على التابع وشريكه، فهو حر في أن يختار من يرفع الدعوى عليه من المسؤولين الثلاثة، واحداً أو أكثر، ويطالب المدعى عليه بكل التعويض لأن الثلاثة متضامنون. (السنهوري بند ٦٩٤)

### وقد قضت محكمة النقض بأن "مطالبة المضرور للمتبوع مطالبة

قضائية، قطعها التقادم بالنسبة للمتبوع ليس من شأنها قطع التقادم بالنسبة للتابع " (الطعن رقم ٣٥٣٥ لسنة ٥٨ ق س ٤٦ ص ٨٢ ع ١٤ جلسة ١٩٩٥/١/٥) وبأنه "يجوز للتابع إذا رجع عليه المتبوع بما دفعه للمضرور أن يثبت أن المتبوع قد اشترط معه في الخطأ وفي هذه الحالة يقسم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر " (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٩ ق س ٢٥ ص ١٢٨٦) وبأنه

"للمضرور أن يرجع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشئ عن أعمال تابعه غير المشروعة دون حاجة لإدخال التابع في الدعوى ولا تلتزم المحكمة في هذه الحال بتنبيه المتبوع الى حقه في ادخال تابعه " (الطعن رقم ٣٠٩/٢٩٩ لسنة ٣٣ ق س ١٩ ص ٦٤٢ جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨)

### • قيام مسؤولية التابع الى جانب مسؤولية المتبوع فيما بين المتبوع

**والتابع:** فإذا رجع المضرور على التابع دون المتبوع وقف الأمر عند هذا. أما إذا رجع المتبوع دون التابع، فللمتبع أن يرجع بما دفع على تابعه لأنه مسئول عنه لا مسئول معه، وهذا ما تنص عليه المادة ١٧٥ من القانون المدني الجديد إذ تنول " للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر "، وقد سبق ذكر هذا النص عند الكلام في مسؤولية متولي الرقابة، وبيننا هناك أن المسئول عن عمل الغير هو متولي الرقابة والمتبوع، وأن المتبوع يرجع على التابع بما دفع من التعويض، أما متولي الرقابة فيرجع على المميز دون عديم التمييز، وأن هذه هي حدود مسؤولية الغير عن تعويض الضرر الذي أشار إليها النص على أن المتبوع قد لا يرجع على التابع ألا ببعض ما دفع من التعويض، ويتحقق ذلك إذا اشترك مع التابع في الخطأ، فيقسم التعويض بينها في علاقة أحدهما بالآخر وفقاً للقواعد التي قررنا عند تعدد المسئولين، وهذه هي حدود أخرى لمسؤولية الغير عن تعويض الضرر، وهي حدود تتعلق بمسؤولية التابع نحو المتبوع، وتضاف الى الحدود التي تقدم ذكرها متعلقة بمسؤولية عديم التمييز نحو متولي الرقابة، ولا بد في العلاقة ما بين المتبوع والتابع، أن يثبت التابع أن المتبوع اشترك معه في

الخطأ، كأن يكون قد أمره بارتكابه أو ساهم معه فيه، ولاي ستطيع التابع أن يحتج على المتبوع بالمسئولية المفترضة، فإن هذه لا يحتج بها على المتبوع إلا المضرور كما سبق القول، ويقع كما قدمنا أن يرجع المضرور على المتبوع دون التابع، لأن الأول يكون عادة هو الملئ ففي هذه الحالة يجوز للمتبوع أن يدخل التابع ضامنا في الدعوى ليحكم عليه بما عسى أن يحكم به على المتبوع، بل يجوز للمتبوع، والدعوى مرفوعة من المضرور عليه هو والتابع معا، أن يرفع على التابع دعوى ضمان فرعية ليحكم له على التابع بما يحكم عليه للمضرور، ويثبت المضرور عادة الخطأ في جانب التابع حتى تقوم مسئولية المتبوع كما قدمنا، فيستفيج المتبوع من ذلك ولا يعود في حاجة الى إثبات خطأ التابع عند الرجوع عليه، ولكن قد يقع أن يكون التابع مسئولا نحو المضرور بمقتضى خطأ مفترض في جانبه، كأن يكون معلما مسئولا عن تلميذ ولم يستطع نفي الخطأ المفترض، أو يكون سائق سيارة احتفظ بحراستها فصار مسئولا نحو المضرور بمقتضى خطأ مفترض افتراضا لا يقبل إثبات العكس، ففي هذه الحالة لا يحتاج المضرور الى إثبات خطأ التابع لأن هذا الخطأ مفترض، فهل يستفيد المتبوع هنا أيضا من الخطأ المفترض في جانب التابع عند رجوعه عليه ؟ ليس له ذلك، بل عليه إذا أراد الرجوع على تابعه أن يثبت خطأه ولا يكفي بالخطأ المفترض في جانبه، لأن هذا الخطأ المفترض، في الحالة التي نحن بصدها، إنما يقوم في العلاقة ما بين التابع والمضرور، لا في العلاقة بين التابع والمتبوع. (السنهوري بند ٦٩٥، الشرقاوي بند ١٨٦، الصدة، مرجع سابق).

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** " للمتبوع عند وفاته بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع على التابع بإحدى دعويين الأولى دعوى الحل المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست إلا تطبيقاً للقاعدة العامة في الحل القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضي بأن الموفي يحل محل الدائن الذي استوفى حقه إذا كان الموفى ملوماً بوفاء الدين عن المدين، والدعوى الثانية هي الدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ من ذات القانون التي تقضي بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه، وليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذي وفاه عنه بالدعوى الشخصية التي قررها المشرع في المادة ٨٠٠ من القانون للكفيل قبل المدين وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده وضمن المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده" (الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٠/٥/٢٠٠٠، الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ٦/٦/١٩٨٥، الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١/٣٠/١٩٦٣) وبأنه " يجوز للتابع إذا رجع عليه المتبوع بما دفعه للمضرور أن يثبت أن المتبوع قد اشترك معه في الخطأ وفي هذه الحالة بقسم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن - التابع - قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليها - المتبوع - اشتركت معه في الخطأ الذي نشأ عنه الحادث، وكان الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه مع أنه جوهري قد يتغير معه وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد عاره

قصور يبطله. (١٩٧٤/١١/٢٦ طعن ١٨٩ لسنة ٣٩ق - م نقض م - ٢٥ - ١٢٨٦) وبأنه " تقدير مسئولية المخدم بناء على مجرد وقوع الفعل - الضار من خادمه أثناء خدمته إنما يقوم على افتراض وقوع الخطأ منه، وهذا الافتراض القانوني مقرر لمصلحة من وقع عليه الضرر وحده، فالخادم لا يستفيد منه وإذا فإذا كان المخدم لم يقع منه أى خطأ فإنه - بالنسبة لمن عدا المجنى عليه - لا يكون مسئولا عن شئ فيما يتعلق بالتعويض ويكون له عند الحكم عليه للمجنى عليه أن يطلب تحمل خادمه هو والمتهمين معه ما ألزم هو بدفعه تنفيذا للحكم الصادر عليه بالتضامن معهم، على أن يدفع الخادم - لأنه هو المتسبب فى الحكم عليه بالتعويض - كل ما ألزم هذه بدفعه عنه وأن يؤدى كل من الآخرين نصيبه فقط لأن التضامن لم يقرره القانون إلا لمصلحة من وقع عليه الضرر إذ أجاز له أن يطالب بتعويضه أى شخص يختاره ممن تسببوا فيه أما فيما يختص بعلاقة المحكوم عليهم بعضهم ببعض فإن من قام متهم بدفع المبلغ المحكوم به للمضروور يكون له أن يرجع على زملائه المحكوم عليهم معه ولكن يقدر حصة كل منهم فيما حكم به " (١٩٤١/٥/١ - م ق م - ٣١ - ١٣٨٩) وبأنه " متى كان الحكم الجنائي قد قضى بإلزام الموظفين المقترفين للجريمة متضامين بالتعويض المدني كما قضى بإلزام الحكومة بهذا التعويض بطريق التضامن مه هؤلاء الموظفين على اعتبار أنها مسئولة عنهم مسئولية المتبوع عن تابعه وليست مسئولة معهم عن خطأ شخصي وقع منها ساهم فى ارتكاب هذه الجريمة - فإنها بهذا الوصف تعتبر فى حكم الكفيل المتضامن كفالة ليس مصدرها العقد، وإنما مصدرها القانون، فإذا دفعت التعويض المحكوم به على موظفيها باعتبارهم هم مسئولين عن

أحداث الضرر الذى كان أساسا للتعويض تنفيذا للحكم الجنائى الصادر فى الدعوى المدنية فإن لها بهذا الوصف أن تحل محل الدائن المحكوم له بالتعويض فى حقوقه ويكون لها الحق فى الرجوع على أى من المدينين المتضامنين بجميع ما أدته وفقا للمادة ٥٠٥ من القانون المدنى القديم " (١٦/١٢/١٩٤٢ - م ق م - ٣٦ - ٩٧٣ - وبنفس المعنى فى ١١/٣/١٩٣٧ - م ق م - ٢٢ - ٩٧ - ٢٥/٥/١٩٣٦ - م ق ج - ٢٤٢ - ٦٣٦).

**وقضت أيضا بان:** مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور، وتقوم على فكرة الضمان القانونى فيعتبر المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد، ومن ثم فإذا أوفى المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذى كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولا معه، وهذه القاعدة هى التى قننها المشرع فى المادة ١٧٥ من القانون المدنى التى تقضى بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر، ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه " (٢٧/١٢/١٩٩٠ طعن ٩٦٠ لسنة ٥٨ق - م نقض م - ٤١ - ١٠٢٣) وبأنه " المصروفات القضائية وأتعاب المحاماة تمثل نفقات تكبدها المحكوم لهما فى ذلك الدعوى فيعتبر من قبيل التعويض وتأخذ حكمه فى حلول المتبوع فى كل ما وفى به من التعويض محل الدائن المضرور، ومن ثم يكون الطاعن أن يرجع على تابعه

للمطعون ضده لاقتضاء هذه المصروفات بدعوى الحلول " (١٢/٢٧/١٩٩٠ طعن ٩٦٠ لسنة ٥٨ق - م نقض م - ٤١ - ١٠٢٣) وبأنه " يدل النص في المادتين ١/١٧٤، ١٧٥ من القانون المدنى - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - على أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هى مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان القانونى، فالمتبوع يعتبر فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد، ومن ثم فإن للمضرور أن يرجع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشئ عن أعمال تابعه غير المشروعة دون حاجة لادخال التابع فى الدعوى ولا تلتزم المحكمة فى هذه الحالة بتنبيه المتبوع الى حقه فى إدخال تابعه، وللمتبوع الحق فى الرجوع على تابعه محدث الضرر بما يفى به من التعويض للمضرور لا على أساس أنه مسئول معه لأنه مسئول عنه فهو إن عد فى حكم الكفيل المتضامن لا يعتبر مدينا متضامنا مع التابع " (١٢/١١/١٩٨١ طعن ٩٢٤ لسنة ٤٥ق - م نقض م - ٣٢ - ٢٠٣١) وبأنه " لئن كانت الادارة مسئولة مع الموظف أمام المضرور عن التعويض المستحق له عما يصيبه من ضرر بسبب الخطأ الذى يرتكبه هذا الموظف على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ من القانون المدنى سواء كان هذا الخطأ مرفقيا أو شخصيا، إلا أنها وعلى ما نصت عليه المادة ٥٨ من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المقابلة للمادة ٣/٧٨ من القانون الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن هيئة الشرطة المقابلة للمادة ٣/٤٧ من القانون اللاحق عليه رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١، وما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية

لهذا القانون الأخير - لا ترجع على هذا الموظف بما حكم به عليها من تعويض إلا إذا كان الخطأ الواقع منه خطأ شخصيا، إذ لا يسأل الضابط في علاقته بالدولة عن هذا التعويض إذا كان ما وقع منه خطأ مصلحيا أو مرفقيا، ولا يعتبر ما وقع من الموظف خطأ شخصيا إلا إذا كان خطؤه جسيما، أو كان مدفوعا فيه بعوامل شخصية قصد به مجرد النكاية أو الإيذاء أو تحقيق منفعة ذاتية له أو لغيره " (١٩٨٠/١٢/٣٠ - طعن ٩٣٣ سنة ٤٩ق - م نقض م - ٣١ - ٢١٧٥)

#### • لا يلتزم المتبوع بإثبات خطأ التابع عند رجوعه عليه :مسئولية

المتبوع بوصفه ضامنا للخطأ الذي يرتكبه التابع لا تقوم إلا في العلاقة بين المتبوع والمضروب، فإذا رجع المتبوع على التابع فلا يحق لهذا أن يحتج على المتبوع بذلك الضمان، كما أنه يتعين أن يكون هذا الرجوع على أساس خطأ ثبات في جانب التابع طبقا للقواعد العامة، وهذا هو الخطأ الذي يجب على المضروب أن يثبته حتى تتحقق مسؤولية المتبوع ومن ثم لا يصبح المتبوع في حاجة الى إثباته عند رجوعه على التابع، وقد يحصل أن يكون التابع مسئولا على أساس خطأ مفترض كما لو كان معلما مسئولا عن تلميذ، أو يكون مسئولا بوصفه حارسا كما لو كان سائقا لسيارة هو حارسها، ففي هاتين الحالتين يجب على المتبوع عند رجوعه على التابع أن يثبت خطأه، لأن مسؤولية التابع في الحالة الأولى على أساس خطأ مفترض ومسئوليته في الثانية بوصفه حارسا إنما تكونات في العلاقة بينه وبين المضروب وليس في علاقته بالمتبوع. (عبد المنعم الصدة ص ٥٥٧).

### • عدم اختصاص المضرور للتابع أو التنازل عن مخصصته، فقد قضت

**محكمة النقض بأن:** " للمضرور أن يرجع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشئ عن أعمال تابعه غير المشروعة دون حاجة لإدخال التابع في الدعوى ولا تلتزم المحكمة في هذه الحالة بتنبيه المتبوع الى حقه في إدخال تابعه " (نقض ١٩٦٨/٣/٢٨ س ١٩ ص ١٤٢) وبأنه " لا يشترط لمسائلة المتبوع عن خطأ تابعه أن يكون التابع حاضرا أو ممثلا في الدعوى التي تقام على المتبوع، وإذن فالتنازل عن مخصصة ورثة التابع لا يحول دون مطالبة المتبوع، إذ هذا التنازل ليس فيه ما ينفي مسؤولية التابع متى كان يمكن أني قال بعدم مسؤولية المتبوع " (نقض جنائي ١٩٤٣/١١/٢٢ ج ٢ ف ٢٥ سنة ١٩٦٦) ويسري المبدأ إذا وجد شركاء للتابع وهؤلاء يسألون بالتضامن مع التابع والمتبوع، ويجوز للمضرور قصر دعواه على أحد المسؤولين أو بعضهم، كما يجوز قصر الدعوى على المتبوع وحده دون أى من هؤلاء، لكن يجوز لهم إدخالهم. (المستشار/ أنور طلبية، مرجع سابق).

### • الخطأ المرفقى، فقد قضت محكمة النقض بأن: الخطأ المرفقى - وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الخطأ الذى ينسب الى المرفق حتى ولو كان الذى قام به ماديا أحد العاملين بالمرفق، ويقوم الخطأ على أساس أن الموفق ذاته هو الذى تسبب فى الضرر لأنه لم يؤد الخدمة العامة وفقا للقواعد التى يسير عليها سواء كانت هذه القواعد خارجية أى وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق، أو داخلية أى سنها المرفق لنفسه أو يقتضيها السير العادى للأمور، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد

لأسبابه من الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلزام الطاعن والمطعون عليه بتعويض المضرورين عن موت المجنى عليه أنه أسس قضاءه بالتعويض التزاماً بحجية الحكم الجنائي الذي أدان المطعون عليه فيما نسب إليه من إهمال لقيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق أمامه فاصطدم بالمجنى عليه وأحدث به الإصابات التي أودت بحياته. لما كان ذلك، وكان ما صدر من المطعون عليه من خطأ رتب مسئوليته عن الضرر الموجب للتعويض المقضى به لا يعدو وأن يكون الخطأ شخصياً يسأل عنه التابع وبالتالي يحق للمتبوع الكفيل المتضامن معه الرجوع عليه بما يوفيه عنه من تعويض للمضرور عملاً بنص المادة ١٧٥ من القانون المدني، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن ما صدر من المطعون عليه تابع الطاعنين خطأ مهنياً وأعمل حكم قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد خالف القانون، وأخطأ في تطبيقه. (١٩٩٠/٥/٦ طعن ٢٧٥٣ لسنة ٥٨ق - م نقض م - ٤١ العدد الثاني - ٦١) وبأنه "إن المادة ٧٨ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص في فقرتها الأخيرة على أن "ولا يسأل العامل مدنياً إلا عن خطئه الشخصي"، ومع قيام هذا النص الخاص، فإنه لا يجوز لرجوع إلى النص العام المقرر بالمادة ١٧٥ من القانون المدني فيما جرى به من أن "المسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر" (١٩٩٩/٥/١١ طعن ٣٠٢١ لسنة ٦٨ق) وبأنه "الخطأ المرفق هو الخطأ الذي ينسب إلى المرفق حتى ولو كان الذي قام به مادياً أحد العاملين به ويقوم على أساس أن المرفق ذاته هو الذي تسبب في الضرر لأنه لم يؤد الخدمة العامة وفقاً

للقواعد التى يسير عليها سواء أكانت هذه القواعد خارجية أى وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق أم داخلية سنها المرفق لنفسه ويقتضيها السير العادى للأمر، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه على صحة ما تمسك به المطعون ضده فى هذا الشأن، ذلك استنادا الى ما خلص إليه خبير الدعوى وقرار مجلس إدارة الهيئة الطاعنة الصادر بتاريخ ..... من تنازلها عن حقها فى الرجوع على العاملين فيها فيما تسببه أخطاؤهم المهنية اليسيرة من أضرار للغير وتلتزم الهيئة بتعويضهم عنها وهو الأمر الذى لم يرد بالقانون ما يحظره فإنه يكون قد أصاب صحيح الواقع والقانون " (١٩/٦/١٩٨٦ طعن ٩٠٢ لسنة ٥١ق - م نقض م - ٣٧ - ٧١٩).

**وقضت أيضا بأن: الخطأ المرفقى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو الخطأ الذى ينسب الى المرفق حتى ولو كان الذى قام به ماديا أحد العاملين به ويقوم الخطأ على أساس أن المرفق ذاته هو الذى تسبب فى الضرر لأنه لم يؤد الخدمة العامة وفقا للقواعد التى يسير عليها سواء أكانت هذه القواعد خارجية أى وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق أو داخلية أى سنها المرفق لنفسه أو يقتضيها السير العادى للأمر، وإذ كان الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٨٢ مدنى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية المؤيد بالاستئناف ٦٥٤٢ لسنة ٩٩ق القاهرة فيما بنى عليه من أسباب القضاء على الطاعن بصفته بتعويض المضرورين ورثة المرحوم عبد اللطيف الكيلانى عما نالهم من أضرار مادية وأدبية فضلا عن التعويض الموروث بمبلغ التعويض مثار النزاع باعتباره متبوعا**

قد أسس قضاءه التزاما بحجية الحكم الجنائي الذى أدان المطعون ضده التابع له فيما نسب إليه من تسببه خطأ فى موت المجنى عليه المذكور لعدم التزامه حال قيادته للقاطرة المملوكة للهيئة التى يمثلها الطاعن بصفته لعدم تدهنته السير بها عند المجاز رغم تنبيهه بإعطائه الإشارة الدالة على ذلك فاصطدم به وأحدث به الاصابات التى أودت بحياته، ومن ثم يكون قد سجل عليه الخطأ الشخصى الموجب لتعويض ورثته عما نالهم من أضرار من جراء الحادث تسأل عنها وألزم به الطاعن بصفته باعتباره كفيل متضامن معه وبالتالي يحق الأخير الرجوع عليه بما يوفيه عنه من تعويض للمضرورين عملا بالمادة ١٧٥ من القانون المدنى وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن ما صدر من المطعون ضده تابع الطاعن خطأ مهنيا مرفقيا واعمل حكم قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه " (١٠/٥/٢٠٠٠ طعن ٢٢٢٨ لسنة ٦٣ق)

### • ويجوز للمضرور الرجوع على أى من رب العمل أو المقاول التابع له :يكفى

لإلزام رب العمل بتعويض الضرر الذى يلحق بالغير عن فعل المقاول الذى اتفق معه على القيام بالعمل - إذا كان المقاول فى مركز التابع ..... أن يثبت أن الخطأ الذى نجم عنه الضرر وقع من المقاول - وللمضرور الخيار فى الرجوع إما على التابع أو الرجوع على المتبوع لاقتضاء التعويض أو الرجوع عليهما معا. مما مؤداه إنه فى حالة الرجوع على المتبوع يتعين على محكمة الموضوع التحقيق من توافر السلطة الفعلية أو انعدامها. ومسئولية المقاول عن الخطأ الذى سبب الضرر وقد

أخذت محكمة النقض برأينا هذا وقضت بأن: " إلزام رب العمل بتعويض الضرر الذى يلحق بالغير عن فعل المكاول التابع له. مناطه. ثبوت أن الخطأ الناجم عنه ذلك الضرر وقع من المكاول. أثره. جواز رجوع المضرور عليهما معا أو أيهما لاقتضاء التعويض. مؤداه. التزام محكمة الموضوع فى حالة الرجوع على المتبوع التحقق من توافر السلطة الفعلية أو انعدامها مسئولية المكاول عن الخطأ الذى سبب الضرر " (الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/١٢).

• **ويكفى مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة أن يثبت أن الحادث وقع من خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه:** من المقرر أنه يكفى لمساءلة المتبوع أن يثبت خطأ التابع عن أفعاله غير المشروعة ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه فإذا اقام ورثة عامل دعوى ضد صاحب مصنع تأسيسا على أن اثنين من عماله اعتديا على مورثهما بالضرب وأن الضرب أفضى الى موته وثبت للمحكمة صحة قولهم إلا أن المحكمة تعذر عليها تعيين هذين العاملين من بين عمال المصنع فإنه يجوز لها رغم ذلك أن تقضى بالتعويض على صاحب المصنع إذ يكفى فى مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة أن يثبت أن الحادث قد نتج عن خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه وتتحقق مسئولية المتبوع ولو كان باعث التابع على القتل شخصا وليس لمصلحة المتبوع طالما كانت الوظيفة هى التى ساعدت التابع أو هيأت له اتيان فعله. (الديناصورى والشواربى)

**وقد قضت محكمة النقض بان:** لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة عن التعويض على ما استخلصه من تحقيقات

حدث الاعتداء على مورث المطعون ضدها وما أجرته المحكمة من تحقيقات من أن مجهولا من بين عمال الشركة الطاعنة هو الذى تسبب بخطئه فيما أصاب المطعون ضدها من ضرر بضرب مورثها ضربا أفضى الى موته، وكان يكفى فى مساءلة المتبوع من أعمال تابعه غير المشروعة أن يثبت أن الحادث قد نتج عن خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه، وكانت الطاعنة لا تجادل أن أحد تابعيها هو الذى تسبب بخطئه فى وفاة مورث المطعون ضدها، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس. (نقض ١٩٨١/١/١١ سنة ٣٢ الجزء الأول ص ١٧٠) وبأنه " وحيث أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع بصدد تحديده نطاق مسئولية المتبوع وفقا لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى لم يقصد قصر المسئولية على خطأ التابع وهو يؤدى عملا من أعمال وظيفته أو بسببها بأن تتحقق المسئولية كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأديته الوظيفة أو كلما استغل الوظيفة وساعدته هذه الوظيفة على اتيان فعله غير المشروع أو هيأت له أى طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصى وسواء كات الباعث الذى دفعه إليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها وسوء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه وكان من المقرر أيضا أن مسئولية المتبوع تتحقق ولو لم يعين تابعه الذى وقع منه الفعل غير المشروع إذ يكفى فى مساءلة المتبوع أن يثبت وقوع خطأ من تابع له ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد الأدلة والقرائن التى اتخذها قواما لقضائه وأفصح عن المصدر الذى استقاها منه، فأبان أن جريمة قتل مورث المطعون ضدهم ارتكبت داخل فناء مصنع الشركة الطاعنة وأطرح

دفاع الطاعنة بأن الحادث وقع خارج المصنع وأقيمت الجثة داخله مستدلا على ذلك بأقوال حارس الشركة التى أدلى بها فى تحقيقات النيابة وما أسفرت عنه المعاينة، ثم أورد الحكم فى تقريراته " وحيث أن الثابت من التحقيقات أن العاملين فى فرز الخردة وهم ..... و..... و..... و..... التحقيقات أن العاملين فى فرز الخردة بجوار الباب الغربى فى صباح يوم الحادث ٢٧/٤/١٩٦١ فى الوقت الذى شوهد فيه المجنى عليه متجها الى الناحية الغربية داخل حوش الخردة وهم الذين ورد ذكرهم فى محضر تحريات المباحث أنهم ..... قد ارتكبوا الحادث وأن كانت التحقيقات لم تسفر عن دليل يصلح لاتهامهم إلا أن اجماع أقوال المسؤولين فى الشركة وعلى الأخص شاهدى الشركة أمام محكمة أول درجة وهما ..... رئيس الإدارة والحسابات بالمصنع و..... الموظف بالشركة أنه غير مصرح لأحد غير عمال الشركة بالدخول الى فناء الخردة سالف الذكر بغير تصريح ومرافق ويثبت اسمه بدفتر البوابة وهو أمر لا يحدث إلا مرتين أو ثلاثة فى السنة للمقاولين الذين يطلبون معاينة الخردة، أما الشحن والتفريغ فإنه يتم بواسطة قاطرات الشركة بعمالها ..... وقد قرر الشاهد الثانى من شهود الشركة أمام محكمة أول درجة انه لا يذكر شيئا عن وجود آخرين أو وجود سائق القطار فى يوم الحادث، هذا بالاضافة الى أنه لم يرد فى تحقيقات الشرطة أو النيابة أية اشارة الى وجود أى عنصر غريب عن عمال الشركة بداخل حوش الخردة يوم الحادث الأمر الذى يقطع بأن الحادث وقع من بعض أو أحد العاملين بالشركة وهم وحدهم الذين كشفت التحقيقات عن توافر الدافع لديهم لقتل المجنى عليه ما عرف عن الأخير من شدة تدينه وتمسكه بالفضيلة

وحرصه على صالح الشركة ودأبه على ضبط المخالفين والسارقين منه والتبليغ عنهم للجهات المختصة بالشركة ولا يقدح في ذلك أن التحقيقات به تسفر عن التوصل لمعرفة الفاعل أو الفاعلين من بين هؤلاء العمال. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع السلطة في بحث ما يقدم لها من الدلائل والمستندات وفي مزاولة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطشمن إليه كما لها السلطة في تقدير أقوال الشهود والأخذ بأقوال بعضهم دون البعض الآخر واستخلاص ما يقتنع به وجدانها وتراه متفقاً مع واقع الدعوى ولا رقابة لمحكمة النقض في ذلك متى كان استخلاصها سائغاً به أصله الثابت بالأوراق، وكانت الأدلة والدلائل التي ساقها الحكم المطعون فيه سائغة ومستمدة من التحقيقات التي جرتها النيابة العامة عن الحادث ومن أقوال الشاهدين الذين أدليا بشهادتهما أمام محكمة أول درجة، وهي من شأنها مجتمعة أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من أن حادث مقتل مورث المطعون ضدهم وقع داخل فناء مصنع الشركة الطاعنة ومن فعل أحد أو بعض العاملين بها، وكان يكفي في القانون على هدى ما سلف - لقيام مسئولية الشركة الطاعنة عن التعويض - أن يثبت الحكم المطعون فيه وقوع الجريمة من عامل بها ولو لم يعرف بشخصه وتعيينه من بين تابعيها وتتحقق المسائلة ولو كان الباعث على القتل - كما أفصح الحكم - شخصياً وليس لمصلحة المتبوع طالما كانت الوظيفة هي التي ساعدت التابع أو هيأت له اتیان فعله، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة من نعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس. (نقض ١٩٧٩/١٢/٦ سنة ٣٠ الجزء الثالث ص ٣٨١).

### • وفى حالة ما إذا استغرق خطأ التابع خطأ المضرور فإنه يصبح وحده

**المنتج للضرر:** من المقرر أنه إذا ارتكب التابع خطأ وارتكب المضرور بدوره خطأ إلا أن خطأ التابع استغرق خطأ المضرور فإن خطأ التابع يصبح وحده السبب المنتج للضرر وبالتالي يصبح المتبوع مسئولاً عن جميع الأضرار التى أحدثها تابعه.

### وقد قضت محكمة النقض بان: أن الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف

بيانه فى الرد على السبب الثانى قد عدد الأخطاء المسندة الى تابعى الشركة الطاعنة وخلص الى اعتبارها أخطاء جسيمة أدت الى وقوع الحادث كما أن الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن خطأ هؤلاء التابعين وقد استغرق خطأ المضرور أصبح وحده السبب المنتج للضرر ولما كان استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التى يقدرها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض إلا بالقدر الذى يكون فيه استخلاصه غير سائغ وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع الخطأ الذى أدى الى وقوع الحادث من تابعى الشركة الطاعنة استنادا الى الأدلة السائغة التى ساقها والى أسباب الحكم الابتدائى التى اعتمدها فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز اثارته أمام النقض ويكون ما قرره الحكم من أن الخطأ الذى وقع من الطاعنة يعتبر خطأ جسيماً يبرر مساءلتها عنه صحيحاً فى القانون ولا قصور فيه. (نقض ١٩٧٤/١٢/٢١ سنة ٢٥ ص ١٥١٩).

• ويكون رجوع المتبوع على التابع بموجب دعوى الحلول القانوني المقررة للكفيل المتضامن بما يخول التابع التمسك قبله بما له من دفع قبل المضرور ومنها تقادم دعوى الأخير قبل التابع التي لا يقطعها مطالبة المضرور للمتبوع، فقد قضت محكمة النقض بأن: المتبوع عند وفائه بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع على التابع بإحدى دعويين الأولى دعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست إلا تطبيقاً للقاعدة للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضى بأن المتوفى - يحل محل الدائن الذي استوفى حقه إذا كان الموفى ملزماً بوفاء الدين عن المدين، والدعوى الثانية هي الدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ من ذات القانون التي تقضى بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه، وليس المتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذي وفاه عنه بالدعوى الشخصية التي قررها المشرع في المادة ٨٠٠ من القانون المدني للكفيل قبل المدين، وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده، وضمان المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده.

(١٠٢٣ - ٤١ - م نقض م - لسنة ٥٨ق - م نقض م - ٤١ - ١٠٢٣)

وبأنه "لئن كانت مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسؤولية تبعية مقرررة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان القانوني، فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد بحيث

إذا أوفى المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر فى الحدود التى يكون فيها هذا التابع مسئولا عن تعويض هذا الضرر وذلك إعمالا لحكم المادة ١٧٥ من القانون المدنى مثلما يرجع الكفيل المتضامن على المدين كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولا معه، إلا أن للتابع فى حالة الرجوع عليه من متبوعه أن يتمسك فى مواجهته ليس فقط بالدفع التى كان له أن يتمسك بها فى مواجهة المضرور بل أيضا بما قد يكون لديه من دفع قبل هذا المتبوع " (١٩٨٦/٦/١٩ - طعن ٩٠٢ لسنة ٥١ق - م نقض م - ٣٧ - ٧١٩) وبأنه " من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المتبوع حين يوفى بالتعويض للمضرور إنما يحل محل هذا الأخير فى نفس حقه فينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع، ومن ثم يكون للتابع - فى حالة الرجوع عليه - أن يتمسك فى مواجهة المتبوع بكافة الدفع التى كان له أن يتمسك بها فى مواجهة المضرور طالما لم يكن خصما فى الدعوى التى أقامها هذا المضرور على المتبوع " (١٩٨٥/٦/٦ طعن ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ق - م نقض م - ٣٦ - ٨٧٠) وبأنه " النص فى المادة ١٧٥ من القانون المدنى على أن " للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر وفى المادة ٣٢٦ منه على أنه " إذا قام بالوفاء شخص غير المدين حل المتوفى محل الدائن الذى استوفى حقه فى الأحوال الآتية: (أ) إذا كان الموفى ملتزما بالدين مع المدين أو ملزما بوفائه عنه وفى المادة ٣٢٩ منه على أن " من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق فى خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفع ويكون هذا الحل بالقدر الذى أداه من ماله من

حل محل الدائن " يدل على أنه اذا قضى على المتبوع بالتعويض عما لحق المضرور من ضرر بخطأ ارتكبه التابع وقام المتبوع نفاذا لهذا الحكم بالوفاء الى المضرور بحقه فى التعويض حل محله فى نفس حقه والنقل إليه هذا الحق بما له من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفعوع وكان له أن يرجع به كله على تابعه طالما كان المتبوع مسئولا عن هذا التابع وليس مسئولا معه، فإذا لم يكن التابع قد اختصم فى دعوى التعويض كان له فى دعوى الحلول أن يتمسك فى مواجهة المتبوع بالدفعوع التى كان له أن يتمسك بها فى مواجهة المضرور - بما فيها الدفع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى المقرر فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى متى كان قد انقضى على علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه اكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع عليه دعوى التعويض، ذلك ان رفع المضرور دعواه على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع، كما لا يعتبر الحكم الصادر فى تلك الدعوى حجة على التابع لعدم اختصاصه فيها - أما اذا كان التابع قد اختتم مع المتبوع فى دعوى التعويض وقضى بها عليهما بهذا التعويض متضامين وحاز الحكم الصادر فيها قوة الامر المقضى فإن هذا الحكم يكون حجة على التابع، وعملا بنص المادة ٣٨٥ من القانون المدنى تصبح مدة تقادم دعوى التعويض المقضى به خمس عشرة سنة ويمتنع على التابع ان يتمسك فى مواجهة المتبوع بما يمتنع عليه أن يتمسك به من دفعوع فى مواجهة المضرور نتيجة لذلك الحكم بما فيها الدفع بالتقادم الثلاثى المشار إليه "

(١٩٩٠/٥/٨ طعن ١٣٠ لسنة ٥٨ق - م نقض م - ٤١ - ٧٧)

**وقضت أيضا بأن:** يستطيع المتبوع الرجوع على تابعه بالدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ مدنى التى تقضى بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على الندين بقدر ما دفعه، وهذه الدعوى سواء كان أساسها الاثرارة بلا سبب أو الفضالة فإن المتبوع لا يستطيع الرجوع بها اذا كان قد أوفى التعويض للدائن المضرور بعد أن كان حق الدائن فيه قد سقط بالنسبة للتابع لأن هذا لم يفد شيئا من هذا الوفاء وليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذى أوفاه بالدعوى الشخصية التى قررها القانون فى المادة ٨٠٠ من القانون المدنى للكفيل قبل المدين، وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى اذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده، وضمان المتبوع لاعمال تابعه هو ضمان فى القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده " (١٠/٥/١٩٧٩ طعن ٨٧١ لسنة ٤٣ق - م نقض م - ٣٠ العدد الثانى - ٣٠٧) وبأنه " المتبوع حين يوفى التعويض الى الدائن المضرور إنما يحل محل هذا الدائن فى نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفعات ومن ثم يجوز للمدين التابع أن يتمسك بانقضاء هذا الحق بالتقادم كما كان يستطيع التمسك بذلك قبل الدائن فهذا الدفع إنما يرد على حق الدائن الاصلى الذى انتقل الى المتبوع بحلوله محل الدائن فيه والذى يطالب به المتبوع تابعه وليس على حق المتبوع فى الرجوع على هذا التابع " (٢٢/٢/١٩٦٨ طعن ٦٤ لسنة ٣٣ق - م نقض م - ١٩ - ٣٢٧) وبأنه " للمتبوع عند وفاته بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع على التابع بدعوى الحلول المنصوص عليها فى المادة ٧٩٩ من القانون المدنى والتى ليست إلا تطبيقا للقاعدة العامة فى الحلول القانونى المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ من القانون المذكور

والتي تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذى استوفى حقه اذا كان الموفى ملزما بوفاء الدين عن المدين، وإذ كان للمدين فى حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك فى مواجهة الكفيل بالدفع التى كان له أن يتمسك بها فى مواجهة الدائن فإنه من حق التابع أن يتمسك قبل المتبوع الذى أوفى التعويض عنه للمضرور بانقضاء حق هذا الدائن المضرور قبله بالتقادم الثلاثى المقرر فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع، على أساس أنه انقضى على علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع المضرور ليه الدعوى بطلب التعويض على أساس أن رفعه الدعوى على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة اليه، والتقادم هنا لا يرد على حق المتبوع فى الرجوع على التابع، وإنما على حق الدائن الاصلى الذى انتقل الى المتبوع بحلوله محل الدائن المضرور فيه والذى يطالب به المتبوع تابعه، ذلك بأن المتبوع حين يوفى التعويض للدائن (المضرور) فإنه يحل محل هذا الدائن فى نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع " (١٠/٥/١٩٧٩ طعن ٨٧١ لسنة ٤٣ق - م نقض م - ٣٠ العدد الثانى - ٣٠٧ - وبفس المعنى نقض ١٩٦٩/١/٣٠ طعن ٥٤٠ لسنة ٣٤ق - م نقض م - ٢٠ - ١٩٩) وبأنه "مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور، وتقوم على فكرة الضمان القانونى، فيعتبر المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن مع المدين الذى كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولاً معه، وهذه القاعدة هي التى قننها المشرع فى المادة ١٧٥ من القانون المدنى التى تقضى بأن

للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر، ولم يقصد المشرع بتلك المادة ان يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه " (١٠/٥/١٩٧٩ طعن ٨٧١ لسنة ٤٣ق - م نقض م - ٣٠ العدد الثاني - ٣٠٧)

### • اختلاف السبب في دعوى الضمان الفرعية لا يجيز الدفع بعدم جواز

**نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها:** لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم السابق لا يحوز قوة الأمر المقضي فيه بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع والسبب في الدعويين فضلاً عن وحدة الخصوم وكان الثابت من الدعوى رقم ٩٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ الجيزة الابتدائية أن الطاعن أقام دعوى فرعية ضد المطعون ضده بطلب إلزامه بما عسى أن يقضي به عليه من تعويض في الدعوى الأصلية نتيجة خطئه أثناء عمله أما الدعوى الراهنة فهي الدعوى التي يرجع بها المتبوع على تابعه بعد وفائه بالمبلغ المقضي به في الدعوى الأصلية فيكون السبب مغايراً في الدعويين ولا يكون للحكم الأول حجية الأمر المقضي في الدعوى الحالية وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى الضمان الفرعية بمقولة اتحاد السبب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه " (الطعن رقم ٧٥٢٩ لسنة ٦٤ق جلسة ٢٥/٢/٢٠٠٧)

### • ومطالبة المضرور للمتبوع مطالبة قضائية لا تقطع التقادم بالنسبة

**للتابع، فقد قضت محكمة النقض بان:** مطالبة المضرور للمتبوع بالتعويض مطالبة قضائية وإن كانت تقطع التقادم بالنسبة للمتبوع إلا أنها لا تقطعه

بالنسبة للتابع وذلك أخذاً بما نصت عليه المادة ٢٩٢ من القانون المدني من انه اذا انقطعت مدة التقادم بالنسبة الى أحد المدينين المتضامنين فلا يجوز للدائن ان يتمسك بذلك قبل باقى المدينين، واذا كان قطع التقادم بالنسبة الى أحد المدينين المتضامنين لا يترتب عليه أثر بالنسبة لباقي المدينين فمن باب أولى لا يكون لقطع التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان متضامناً مع المدين الأصلي أثر بالنسبة الى هذا المدين. (١٩٦٩/١/٣٠ طعن ٥٤٠ لسنة ٣٤ق - م نقض م - ٢٠ - ١٩٩).

#### • وللمتبع أن يدخل التابع فى الدعوى التى يرفعها عليه المضرور، فقد

**قضت محكمة النقض بان:** لئن كان لا يحق للمتبع أن يرجع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور إلا إذا قام بأدائه للمضرور، إلا أن القضاء قد أجاز للمتبع أن يختصم تابعه فى الدعوى التى يرفعها المضرور على المتبع وحده وأن يطلب المتبع فى هذه الدعوى الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه للمضرور وذلك لما للمتبع من مصلحة فى هذا الاختصاص لأن مسئوليته تبعية لمسئولية التابع فإذا استطاع هذا درء مسئوليته وهو بطبيعة الحال أقدر من المتبع على الدفاع عن نفسه. استفاد المتبع من ذلك وانتفت بالتالى مسئوليته هو، وإذا لم يستطع التابع، كان حكم التعويض حجة عليه فلا يمكنه أن يعود فيجادل فى وقوع الخطأ منه عندما يرجع عليه المتبع بما أوفاه للمضرور من التعويض المحكوم به، وطبيعى أنه اذا حكم للمتبع فى تلك الدعوى على التابع بما حكم للمضرور على المتبع فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبع على التابع يكون معلقاً على وفاء المتبع بالتعويض المحكوم به عليه للمضرور " (١٩٦٩/١/٣٠ طعن ٥٤٠ لسنة ٣٤ق - م نقض م - ١٩٩).

### • إذا انتهت المحكمة الى تكييف الدعوى على خلاف تكييف المدعى فإنها

لا تكون ملزمة بتنبيه المدعى عليه (المتبوع) الى حقه فى إدخال تابعه : من المقرر أنه يتعين على المحكمة انزال حكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى دون أن تنقيد بتكييف المدعى الذى لا ينطبق على واقعها فإذا أقام المدعى دعواه على اساس المسئولية العقدية وتبين للمحكمة أنها مسئولية تقصيرية استنادا الى مسئولية تقصيرية استنادا الى مسئولية المتبوع عن عمال تابعه فإنه يجب عليها أن تمارس حقها فى التكييف الصحيح دون أن تكون ملزمة بتنبيه الخصوم الى الوصف الصحيح كذلك فإنها لا تكون ملزمة بتنبيه المدعى عليه لادخال تابعه فى الدعوى مادام أن المضرور له الحق فى أن يرجع مباشرة على المتبوع بالتعويض عن الضرر الناتج عن عمال تابعه غير المشروعة.

### وقد قضت محكمة النقض بان: وحيث أن الثابت من أوراق الملف

المضموم أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت دعواها أصلا على أساس مسئولية الهيئة العامة للبترول (الطاعنة) عن تعويض الضرر الذى لحق بها مسئولية عقدية اعتبارا بأن عقد ايجار السفينة قد تم بينهما ولما قضى برفض دعواها على هذا الاساس واستأنفت الشركة هذا الحكم ذكرت فى صحيفة استئنافها أنه اذا لم يكن العقد قد تم فإن الهيئة الطاعنة تكون قد ارتكبت خطأ تقصيريا وتكون مسئولة عن تعويض الضرر طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدنى وقالت أن هذا الخطأ يتمثل فيما وقع من السكرتير العام للهيئة من أفعال كان من نتيجتها ايقاع وكيلها المطعون ضده الثانى فى فهم خاطئ بأن العقد قد تم وأن الهيئة وافقت على قدوم السفينة فى

الميعاد الذى أخطرتها به الشركة المدعية. لما كان ذلك، وكانت محكمة الاستئناف على ما سلف بيانه فى الرد على السبب السابق قد أخذت بهذا الأساس الأخير واعتبرت ما وقع من السكرتير العام من أفعال أسندتها إليه الشركة المدعية خطأ تقصيريا غير أنها اعتبرت مسئولية الهيئة عن هذا الخطأ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدنى وليست مسئولية شخصية طبقا للمادة ١٦٣ كما وصفتها المدعية فإن هذا الذى فعلته محكمة الموضوع أن هو إلا انزال لحكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما تملكه تلك المحكمة لأن تكييف المدعى لدعواه تكييفاً لا ينطبق على واقعها لا يقيد القاضى ولا يمنعه من اعطاء الدعوى وصفها الحق وانزال حكم القانون الصحيح عليها وإن كانت محكمة الاستئناف عند تكييفها مسئولية الهيئة المدعى عليها على هذا النحو لم تخرج عن الوقائع الثابتة فى الدعوى والتي طرحتها عليها الشركة المدعية وكل ما فعلته المحكمة هو انزال حكم القانون الصحيح على هذه الوقائع وكانت المحكمة حين تمارس حقها فى هذا غير ملزمة بتبنيه الخصوم الى الوصف الصحيح الذى تنتهى إليه وكان للمضروور أن يرجع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشئ من أعمال تابعه غير المشروعة دون حاجة لادخال المتبوع فى دعاوى ولا تلتزم المحكمة فى هذه الحالة بتبنيه المتبوع الى حقه فى ادخال تابعه فإن النعى بهذا السبب يكون على غير اساس " (نقض ٢٨/٣/١٩٦٨ سنة ١٩ العدد الثانى ص ٦٤٢).

**اجتماع مسئولية المتبوع مع مسئوليته كحارس عن الشئ: راجع هذا**

الموضوع فى المسئولية الناشئة عن حراسة الأشياء.

## من أحكام القضاء:

١ - من مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة غير المشروعية هي مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني، فتعتبر المتبرع في حكم الكفيل المتضامن المضرور كان له ان يرجع به كاله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفه لانه مسئول عنه وليس مسئولا معه، وهذه القاعدة هي التي قنتها في المادة ١٧٥ من القانون المدني.

(نقض-جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢-مجموعة المكتب الفني-السنة ١٦-ص ٣٢٧)

٢ - من المقرر فقها وقضاء انه لئن كان لا يحق للمتبوع ان يرجع على تابعة بالتعويض المحكوم به للمضرور الا اذا قام بأدائه للمضرور، الا ان القضاء قد اجاز للمتبوع ان يختصم تابعه في الدعوى التي يرفعها المضرور على المتبوع وحده وان يطلب المتبوع في هذه الدعوى الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه للمضرور، وذلك لما للمتبوع من مصلحة في هذا الاختصاص لان مسئوليته تبعية لمسئولية التابع، فإذا استطاع هذا استفاد المتبوع من ذلك وانتفت بالتالي مسئوليته هو واذا لم يستطيع التابع كان حكم التعويض حجة عليه فلا يمكنه ان يعود فيجادل في وقوع الخطأ منه عندما يرجع عليه المتبوع بما اوفاة للمضرور من التعويض المحكوم به، وطبيعي انه اذا حكم المتبوع في تلك الدعوى على التابع بما حكم به للمضرور، فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبوع على التابع يكون معلقا على وفاء المتبوع بالتعويض المحكوم به عليه للمضرور.

(نقض-جلسة ١٩٦٩/١/٣٠-المرجع السابق-السنة ٢٠-ص ١٩٩)

٣ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعية مقرره بحكم القانون لمصلحة المضرور، وتقوم علي فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد. ومن ثم فإذا أو في المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله علي تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن علي المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولا معه، وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانوني المدني التي تقضي بأن المسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوي الشخصية جديدة يرجع بها علي تابعة.

(الطعن ٩٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧ س ٤١ ص ١٠٢٤)

٤ - النص في المادة ١٧٥ من القانون المدني علي أن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر وفي المادة ٣٢٦ منه علي أنه " إذ أقام بالوفاء شخص غير المدين حل الموفي محل الدائن الذي إستوفي حقه في الأحوال الآتية: إذا كان الموفي ملتزما بالدين مع المدين أو ملزما بوفائه عنه "وفي المادة ٣٢٩ منه علي أن " من حل قانوناً أو إتفاقاً محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من ثواب وما يكلفه من التأمينات وما يرد عليه من دفعوع ويكون هذا الحل بالقدر الذي أداه من ماله من حل محل الدائن " يدل علي أنه إذا قضي علي المتبوع بالتعويض عما لحق المضرور بحقه في التعويض حل محله في نفس حقه وانتقل اليه هذا الحق

بما له من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفعات وكان له أن يرجع به كله علي تابعه طالما كان المتبوع مسئولاً عن هذا التابع وليس مسئولاً معه، فإذا لم يكن التابع قد إختصم في دعوي التعويض كان له في دعوي الحلول أن يتمسك في مواجهة المتبوع بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة المضرور - بما فيها الدفع بسقوط دعوي التعويض بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني متي كان قد إنقضي علي علم المضرور بحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون ان يرفع عليه دعوي التعويض) ذلك أن رفع المضرور دعواه علي المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع كما لا يعتبر الحكم الصادر في تلك الدعوي حجة علي التابع لعدم إختصامه فيها - أما إذا كان التابع قد إختصم مع المتبوع في دعوي التعويض وقضي عليها بهذا التعويض متضامين وحاز الحكم الصادر فيها قوة الأمر المقضي فإن هذا الحكم يكون حجة علي التابع، وعملاً بنص المادة ٣٨٥ من القانون المدني تصبح مدة تقادم دعوي التعويض المقضي به خمس عشرة سنة ويمتنع علي التابع أن يتمسك في مواجهة الرجوع بما يمتنع عليه أن يتمسك به من دفعات من مواجهة المضرور نتيجة لذلك الحكم بما فيها الدفع بالتقادم الثلاثي المشار اليه.

(الطعن ١٣٠ لسنة ٥٨ - جلسة ١٩٩٠/٥/٨ س ٤١ ص ٧٧)

٥ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة. مسئولة تبعية. إعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون. حقه في الرجوع بما يفي من تعويض للمضرور. قوام علاقة التبعية السلطة

الفعالية للمتبوع في التوجيه والرقابة. جواز مباشرة هذه السلطة من تابع آخر نيابة عن المتبوع ولحسابه.

(الطعن ١٧٥٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣/٣/١٨)

(نقض جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ س ٤١ ص ١٨٦٤)

(نقض جلسة ١٩٨٧/٥/٨ س ٢٩ ص ١١٨٠)

(نقض جلسة ١٩٧٤/١١/٢٦ س ٢٥ ص ١٢٨٦)

(نقض جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ س ٢٠ ص ١٩٩)

٦ - إرتكاب التابع فعلاً غير مشروع دون وقوع خطأ شخصي من المتبوع. مؤداه. يكون المتبوع متضامناً مع تابعه ومسئولاً قبل المضرور. للمتبوع خيار الرجوع علي التابع أو المتبوع أو عليهما معاً.  
(الطعن ١٩٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٧ س ٤٤ ص ٥٧٥)

٧ - المتبوع في حكم الكفيل المتضامن. رجوع المتبوع علي التابع بدعوي الحلول بما أوفاه من تعويض للمضرور. مادة ٧٩٩ مدني. للأخير التمسك بسقوط حق المضرور بالتقادم الثلاثي دعوي المضرور قبل المتبوع. لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع. مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون (مثال: القصور في التسبيب).

(الطعن ٤١٤١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/١٦)

(الطعن ٨٧١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٠ س ٢٤٣٠ ص ٣٠٧)

(الطعن ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ س ٢٠ ص ١٩٩)

(الطعن ٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ س ١٩ ص ٢٢٧)

٨ - الخطأ المرفقي. ما هيته الخطأ الذي ينسب إلي المرافق حتي - لم كان الذي قام به مادياً أحد العاملين بالمرفق قيامه - علي أساس أن المرفق ذاته هو الذي تسبب في الضرر لكونه، لم يؤد الخدمة العامة وفقاً للقواعد التي يسير عليها. ثبوت أن الخطأ الموجب للتعويض خطأ شخصياً.

مسائلة التابع للمتبوع الكفيل المتضامن من معه الرجوع عليه بما يوفيه عنه من تعويض للمضرور مادة ١٧٥ مدني. مخالفة ذلك. خطأ في القانون.

الخطأ المرفقي - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - هو الخطأ الذي ينسب إلي المرفق حتي ولو كان الذي قام به مادياً أحد العاملين بالمرفق، ويقوم الخطأ علي أساس أن المرفق ذاته هو الذي تسبب في الضرر لأنه لم يؤد الخدمة العامة وفقاً للقواعد التي يسير عليها سواء كانت هذه لقواعد خارجية أي وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق، أو داخلية أي سنها المرفق لنفسه أو يقتضها السير العادي للأمر، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه من الحكم المطعون فيه فيما قضي به من إلزام الطاعن والمطعون عليه بتعويض المضرورين عن موت المجني عليه أنه أسس قضاءه بالتعويض إلزاماً بحجية الحكم الجنائي الذي أدان المطعون عليه فيما نسب إليه من إهمال لقيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق أمامه فاصطدم بالمجني عليه وأحداث به الإصابات التي أودت بحياته، لما كان ذلك وكان ما صدر من المطعون عليه من خطأ رتب مسئوليته عن الضرر الموجب للتعويض المقضي به لا يعدو أن يكون خطأ شخصياً يسأل عنه التابع وبالتالي يحق للمتبوع الكفيل المتضامن معه الرجوع عليها بما يوفيه عنه من تعويض للمضرور عملاً بنص المادة ١٧٥ من القانون المدني، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعتبر أن ما صدر من المطعون عليه تابع الطاعنين خطأ مهنيًا وأعمل حكم قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد خالف القانون. وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن ٢٧٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٦ ص ٤١ ص ٦١)

١٠ - مسؤولية المتبوع عن أعماله تابعة غير المشروعة. ما هيبتها. إعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون. للمتبوع حق الرجوع علي التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور. مادة ١٧٥. لم يستحدث المشرع بهذه المادي دعوي شخصية جديدة للمتبوع يرجع بها علي تابعة. من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعة غير المشروعه هي مسؤولية تبعية مقرره بحكم القانون لمصلحة المضرور وهي تقوم علي فكرة الضمان القانوني، فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد. ومن ثم فإن للمتبوع الحق أن يرجع علي تابعه محدث الضرر بما يفي من التعويض للمضرور، كما يرجع الكفيل المتضامن علي المدين الذي كفله لأنه مسئول عنه وليس مسئولاً معه. وهذه القاعدة هي التي قننا المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضي بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر. ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوي شخصية جديدة يرجع بها علي تابعة.

(الطعن ٢٥٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٥/١/٥ س ٤٦ ص ٨٢)

١٢ - صدور الحكم الجنائي بإدانة المطعون ضده بتسببه خطأ في موت المجني عليه حال قيادته القاطرة المملوكة للهيئة التي يمثلها الطاعن بصفته. مؤداه ثبوت أن الخطأ الموجب للتعويض خطأ شخصياً من المطعون ضده. الزام الطاعن بصفته بالتعويض بالتضامن معه بإعتباره متبوعاً له إلتراما بحجية الحكم الجنائي. أثره. للطاعن الرجوع عليه بما يوفيه عنه من تعويض المضرور. مادة ١٧٥ مدني. إعتبار الحكم المطعون فيه ما صدر من المطعون ضده التابع خطأ مهنياً مرفقياً وإعماله حكم قانون العاملين بالدولة. خطأ.

إذ كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوي رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٨٢ مدني محكمة جنوب القاهرة الابتدائية المؤيد بالإستئناف ٦٥٤٢ لسنة ٩٩ ق القاهرة فيما بني عليه من أسباب القضاء علي الطاعن بصفته بتعويض المضرورين ورثة المرحوم..... عما نالهم من أضرار مادية وأدبية فضلاً عن التعويض الموروث بمبلغ التعويض مثار النزاع بإعتباره متبوعاً قد أسس قضاءه التزاماً بحجية الحكم الجنائي الذي أدان المطعون ضده التابع له فيما نسب إليه من تسببه خطأ في موت المجني عليه المذكور لعدم التزامه حال قيادته للقاطرة المملوكة للهيئة التي يمثلها الطاعن بصفته لعدم تهدئته السير بها عند المجاز رغم تنبيهه بإعطائه الإشارة الدالة علي ذلك فاصطدم به وأحدث به الإصابات التي أودت بحياته ومن ثم يكون قد سجل عليه الخطأ الشخصي الموجب لتعويض ورثته عما نالهم من أضرار من جراء الحادث يسأل عنها والزم به الطاعن بصفته بإعتباره كفيل متضامن معه وبالتالي يحقق للأخير الرجوع عليه بما يوفيه عنه من تعويض للمضرورين عملاً بالمادة ١٧٥ من القانون المدني وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعتبر أن ما صدر من المطعون ضده تابع الطاعن خطأ مهنيّاً مرفقياً وأعمل حكم قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن ٢٢٢٨ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠ لم ينشر بعد)

١٣ - إن المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مسئلة المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي مسئلية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وهي تقوم في فكرة الضمان القانوني فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد. ومن ثم فإن المتبوع الحق في أن يرجع علي تابعه محدث الضرر بما يفي به من

التعويض للمضرور، كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه مسئول عنه وليس مسئولا معه وهذا القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني المدني التي تقضي بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر، ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعة.

(الطعن ٩١٦ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٣/٢/١٨ لم ينشر بعد)

١٤- أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ومن ثم فإذا أوفى المتبوع التعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولا معه. وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧ من القانون المدني التي تقضي بأن المسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه وإنما يكون له عند وفائه بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع على التابع بإحدى دعويين، الأولى دعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست إلا تحقيقا للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضي بأن الموفي يحل محل الدائن الذي استوفى حقه إذا كان الموفي ملزما بوفاء الدين عن المدين وإذا كان للمدين في حالة الرجوع

عليه بهذه الدعوى أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن فإن من حق التابع أن يتمسك قبل المتبوع الذي أوفى التعويض عنه للمضرور بانقضاء حق هذا الدائن المضرور قبله بالتقادم المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع على أساس إنه انقضى على علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع المضرور عليه الدعوى بطلب التعويض وعلى أساس أن رفعه الدعوى على المتبوع "الطاعن" لا يقطع التقادم بالنسبة إليه والتقادم هذا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع، وإنما على حق الدائن الأصلي الذي انتقل إلى المتبوع بحلوله محل الدائن المضرور فيه والذي يطالب به المتبوع تابعه، ذلك بأن المتبوع حين يوفي التعويض للدائن المضرور فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع، والدعوى الثانية التي يستطيع المتبوع الرجوع بها على تابعه هي الدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ مدني التي تقضي بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه. وهذه الدعوى سواء كان أساسها الإثراء بلا سبب أو الفضالة فإن المتبوع لا يستطيع الرجوع بها إذا كان قد أوفى التعويض للدائن المضرور بعد أن كان حق الدائن فيه قد سقط بالنسبة للتابع لأن هذا لم يغير شيئاً من هذا الوفاء وليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذي أوفاه بالدعوى الشخصية التي قررها القانون في المادة ٨٠٠ من القانون المدني للكفيل قبل المدين وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن المضرور وحده،

## المسئولية الناشئة عن الأشياء

### مسئولية حارس الحيوان

النص التشريعي (مادة ١٧٦) :

حارس الحيوان ولم لم يكن مالكا له مسئول عما يحدثه الحيوان من ضرر، ولو ضل الحيوان او تسرب مالم يثبت الحارس ان وقوع الحادث كان بسبب اجنبى لايد له فيه.

### النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية، المواد التالية:  
مادة ١٧٩ لىبى و ٢١١ و ٢٢٧ عراقى و ١٧٧ سورى و ١٥٨ سودانى و ١٢٩ و ١٣٠ لبنانى و ٩٤ تونسى و ٨٦ مراکشى (مغربى).

### الاعمال التحضيرية :

يعتبر هذا النص متقدما على نظيره فى نصوص التقنين المصرى الحالى (الملغى) من ناحيتين:

(أ) فيلاحظ من ناحية، انه نوه صراحة بفكرة (الحراسة) وجعل لحارس الحيوان مسئولا عما يحدثه الحيوان من ضرر، وهذه الفكرة لا تستخلص الا اقتصاد من دلالة عبارة المادة ٢١٥/١٥٣ اذ تنص على الزام مالك الحيوان او مستخدمه بالضرر الناشئ عن الحيوان المذكور، وقد جهد الفقه الحديث فى تحليل فكرة الحراسة تحليلا دقيقا بلغ به احيانا حد الارهاق او التهافت، فهو يفرق على الاخص بين الحراسة المادية والحراسة القانونية. والثانية دون الاولى هى التى تبنى عليها المسؤولية وعلى هذا يسأل مالك الحيوان، متى كانت له الحراسة القانونية، عما يحدثه هذا الحيوان من ضرر، للرائض، الذى استخدمه للعناية به، وقد عنى

النقنين اللباني بالنص على هذا الحكم فى عبارة صريحة، فقضى فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٩ بأن "تلك المسؤولية تترتب ولو كان الحارس المضروور قد ارتبط من قبل بعقد من العقود، كاجارة الاشخاص مثلاً، مالم ينص على خلاف ذلك، ويراعى ان الحراسة القانونية تظل قائمة ولو ضل الحيوان او تسرب.

(ب) ويلاحظه من ناحية اخرى ان المشروع اختار صراحة فكرة الخطأ المفترض، وجعل منها أساساً لمسؤولية حارس الحيوان، وقد جرى القضاء المصرى على اتباع هذا الرأى، رغم ان المادة ٢١٥/١٥٣ من النقنين المصرى لم تذكر شيئاً فى هذا الشأن، وقد وقفت التقنيات الاجنبية من فكرة افتراض الخطأ هذه، مواقف مختلفة، فيما يتعلق بقوة القرينة التى تقوم عليها من حيث جواز سقوطها، او عدم سقوطها بإثبات العكس، فبعض هذه التقنيات يبيح لحارس الحيوان الاكتفاء بإقامة الدليل على انه التزام الحيطة الواجبة لمنعه من الاضرار او لرقابته (المادتان ٨٦/٩٤ من النقنين التونسى والمراكشى، وبعضها لا يبيح الا إثبات السبب الاجنبى (المادة ١٢٩ من النقنين اللباني والمادة ١٩٠٥ من النقنين الاسباني) وهذا هو ما اختاره القضاء والقضاء الفرنسى، ويتوسط التقين البولونى هذين الرأيين، فيكتفى من حارس الحيوان بأقامة الدليل على ان خطأ ما لم يقع منه، او من احد ممن يسأل عنهم (م١٤٨) ومع ذلك فهو يجيز للمحكمة رغم قيام هذا الدليل ان تلزم مالك الحيوان او مستخدمه بتعويض كل الضرر او بعضه، اذا اقضت العدالة ذلك، ومع مراعاة الظروف ويسار المضروور ومالك الحيوان او مستخدمه بوجه خاص، ولم يبح المشرع الا إثبات السبب الاجنبى اقتداء بما جرى عليه القضاء المصرى فى هذا الشأن.

(مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى-جزء٢-ص٢٤و٢٥)

## رأى الفقه:

١ - يتبين من نص المادة ١٧٦ مدنى ان المسؤولية عن الحيوان تتحقق بتوافر شرطين:

١ - تولى شخص حراسة حيوان ٢- احدث الحيوان ضرر للغير. فحارس الحيوان اذن هو من بيده زمانه ولو لم يكن مالكه، والسيطرة الفعلية على الحيوان فى الرقابة والتوجيه والتصرف هى معيار الحراسة، و اى ضرر يحدثه الحيوان يكون الحارس مسئولا عنه.

وتقوم مسؤولية حارس الحيوان على خطأ مفترض فى جانب الحارس، هو خطأ فى الحراسة، وهو افلات الحيوان من سيطرة الحارس لان هذا الافلات هو الذى احدث الضرر، ولا يكلف المضرور الا بإثبات ان المدعى عليه هو حارس الحيوان، وان الضرر قد وقع بفعل الحيوان:

والخطأ هنا مفترض افتراضا لا يقبل إثبات العكس، فلا يجوز للحارس ان ينفى الخطأ نفسه بأن يثبت انه لم يرتكب خطأ وانه قام بما ينبغى من العناية حتى لا يحدث الحيوان الضرر، ولا يستطيع حارس الحيوان ان ينفى عنه المسؤولية الا بنفى علاقة السببية ما بين فصل الحيوان والضرر الذى وقع، وذلك بأن يثبت ان وقوع الضرر وكان بسبب اجنبى اى بقوة قاهرة او حادث فجائى او خطأ المضرور او خطأ الغير، وهو ما تنص عليه صراحة المادة ١٧٦ مدنى.

(الوسيط ١. للدكتور السنهاوري- المرجع السابق- ص ١٠٥٢ وما بعدها وكتابة: الوجيز-

المرجع السابق- ص ٤٣٢ وما بعدها)

٢ - يبين من ذلك فى تقنيات البلاد العربية- فيما يتعلق بالمسؤولية عن فعل الحيوان- فريقان على طرفى نقيض: الاول- يشمل التقنيين المصرى والسورى والليبي واللبنانى والتونسي والمراكشى، وقد اخذت

كلها بما اخذ به النقتين الفرنسي من تقرير مسئولية مفترضة تقع على حارس الحيوان.

**والثانى-** يستقل به التقنين العراقي وهو يسلك فى ذلك مسلك الشريعة الاسلامية من حيث انه لا يجعل مالك الحيوان او مستخدمه مسئولا عن فعل الحيوان مسئولية مفترضة، وانما يقصر مساءلته على ما يكون قد وقع منه من خطأ تسبب فى وقوع الضرر بفعل الحيوان.

(المسئولية المدنية فى تقنيات البلاد العربية- للدكتور سليمان مرقص- القسم الثانى- ١٩٦٥- ص ٩٤ وما بعدها)

٣ - أساس مسئولية حارس الحيوان قائمة على خطأ مفروض فرضا لا تقبل إثبات العكس، ولا يستطيع حارس الحيوان ان يتخلص من المسئولية، بنفيه الخطأ من جانبه، وانما ان هو اراد ذلك فعليه ان يثبت السبب الاجنبى.

(الالتزام - للدكتور حسين النوري- المرجع السابق - ص ٥٢)

● **ولتحقيق مسئولية حارس الحيوان يتعين توافر شرطين: أولهما: أن يكون هناك حيوان فى حراسة شخص: حارس الحيوان هو صاحب السيطرة الفعلية عليه. ومسئولية حارس الحيوان تقوم على خطأ مفترض فى الحراسة ومثل هذا الخطأ لا يمكن أن ينسب إلا للشخص الذى يكون الحيوان تحت إشرافه ورقابته .والأصل أن حارس الحيوان هو مالكة ومن يصيبه ضرر من حيوان يستطيع أن يرجع بالتعويض على المالك باعتباره حارس الحيوان دون حاجة إلى إثبات ذلك وعلى المالك إذا أراد أن ينفى ذلك بإثبات أن الحراسة كانت لشخص آخر غيره. والحراسة تنتقل من المالك إلى الغير كالمنتفع أو المستأجر بشرط أن تنتقل إلى أى منهما السيطرة الفعلية على الحيوان، إذ من الجائز أن يؤجر الحيوان أو يعار**

ولكن تظل السيطرة الفعلية عليه لمالكه. وكذلك قد تنتقل الحراسة إلى الطبيب البيطرى أو صاحب الإسطبل بشرط أن تنتقل إلى أى منهما السيطرة الفعلية على الحيوان. وكما يكون انتقال الحراسة من المالك إلى شخص آخر بمقتضى اتفاق بينهما كما فى الأمثلة السابقة، فإن ذلك قد يحدث دون اتفاق كما لو سرق الحيوان من مالكه، فإن السيطرة عليه تنتقل إلى السارق سواء كان من أتباع المالك أو شخص غريب عنه وفى هذا المثال يتضح أن الحراسة لا تقوم دائماً على أساس حق للحارس على الحيوان بل تقوم أولاً وقبل كل شئ على أساس السيطرة الفعلية على الحيوان. ويلاحظ أن تابع المالك وهو الخادم والسايس والراعى وغيرهم لا يعتبر هو حارس الحيوان ولو كان هو الموكول إليه القيام بالخدمات الخاصة بهذا الحيوان، لأن السيطرة الفعلية تظل مع ذلك للمالك. ولكن التابع قد يصبح هو حارس الحيوان إذا سرقه من مالكه على ما سبق ذكره. أو إذا عهد إليه المالك بالسيطرة الفعلية على الحيوان كمالك الحصان يعهد به إلى خيال (جوكى) يجرى به فى سباق الخيل. واصطلاح الحيوان يصدق على كل أنواع الحيوان الأليف منها وغير الأليف كالكلاب والقطط والمواشى والبهائم والأسود والنمور والدواجن والطيور.. الخ (انظر تناغو - السنهورى بند ٧٠٠ - جمال زكى بند ٣٠٤ - مرعى بند ٢٣٤ وما بعده - مرقص بند ٢٩٠ وما بعده - حسين عامر فى المسؤولية المدنية بند ٧٠٠ - الصدة بند ٥١٩ - الشرقاوى بند ١٢٢ - محمد صلاح الدين حلمى فى رسالته ص ٥١٩ وما بعدها وراجع فيه الفقه الإسلامى فى المسؤولية عن الدواب).

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** حارس الحيوان بالمعنى المقصود فى المادة ١٧٦ من القانون المدنى هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ويملك التصرف فى أمره ولا تنتقل الحراسة من مالك الحيوان إلى التابع المنوط به ترويضه وتدريبه ذلك أنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الحيوان وقت تدريبه إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويتلقى تعليماته فى كل ما يتعلق بهذا الحيوان فإنه يكون خاضعا للمتبوع مما تظل معه الحراسة لهذا الأخير إذ أن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هى سيطرة الشخص على الحيوان سيطرة فعلية لحساب نفسه " (١٩٦٧/٣/٢) طعن ١٨١ سنة ٣٣ ق - م نقض م - ١٨ - ٥٣١).

**وثانيها: أن يكون الحيوان سبب ضرراً للغير:** يشترط لقيام مسئولية حارس الحيوان أن يصدر من الحيوان فعل إيجابى يسبب ضرراً للغير كأن يقوم الحيوان ببعض الغير وإحداث جرح به أو يقتل الغير أو يتلف له زراعته أو أى شئ يملكه ولو كان هذا الشئ حيواناً آخر مملوكاً له. ولا يشترط أن يحدث انتهاك مادية بين الحيوان والشئ الذى حدث فيه الضرر فلو كان الحيوان مفترساً وخرج من المكان المخصص له إلى الطريق العام مثيراً الفزع بين الناس فنتج عن هذا الفزع اصطدام أحد الأشخاص بغيره أو بالأرض فجرح أو مات فإن الضرر فى هذه الحالة يكون من فعل الحيوان. ومن ناحية أخرى فإنه ليس فى كل الحالات التى يحدث فيها انتهاك مادية بين الحيوان وبين من أصابه ضرر. ينسب فيه الضرر للحيوان إذ قد يكون الغير هو الذى اصطدم بالحيوان دون أن يصدر أى فعل إيجابى منه فلا

ينسب الضرر فى هذه الحالة إلى الحيوان. وإذا وقع ضرر من الحيوان وهو فى صحبة شخص يركبه أو يقوده فإن الضرر ينسب إلى الحيوان حتى تقوم مسئولية حارسه على أساس الخطأ المفترض ولا ينسب إلى الشخص الذى يقوده حتى لا يضطر المضرور إلى إثبات الخطأ من جانبه. ويشترط لقيام مسئولية حارس الحيوان على أساس الخطأ المفترض أن يكون الضرر قد أصاب شخصا من الغير. ويعتبر من الغير تابع المالك الذى يقوم بالخدمات اللازمة للحيوان ويعتبر من الغير المالك نفسه إذا كانت الحراسة قد انتقلت إلى شخص آخر غيره. أما إذا أوقع الحيوان الأذى بنفسه وكان مالكة هو حارسه. فإنه يتحمل بطبيعة الحال الضرر الناشئ عن ذلك ولا يرجع به على أحد. وإذا أوقع الحيوان الأذى بنفسه وكان فى حراسة شخص آخر غير مالكة فإن المالك لا يرجع بالتعويض على الحارس على أساس الخطأ المفترض بل يرجع عليه على أساس الخطأ الواجب الإثبات، فالمسئولية على أساس الخطأ المفترض قاصرة على الحالات التى يسبب فيها الحيوان ضررا للغير.

• **ويشترط فى الحيوان فوق ذلك أن يكون حيا:** ومملوكا لأحد الناس وأن تكون حراسته ممكنة ويستوى فى ذلك كافة أنواع الحيوانات سواء كانت مستأنسة أو متوحشة كبيرة أو صغيرة خطيرة أو غير خطيرة (السنهورى بند ٧٠١ - مرقص بند ٢٩١ وانظر أولا فيما سبق)

• **أساس مسئولية حارس الحيوان:** إذا توافرت الحراسة ووقع ضرر للغير بفعل الحيوان على النحو السابق قامت مسئولية حارس الحيوان. وهى مسئولية تقوم على خطأ مفترض فى جانب الحارس. والخطأ المفترض هو

خطأ فى الحراسة لا يكلف المضرور بإثباته فيكفيه أن يثبت أن الضرر قد وقع بفعل الحيوان، وأن المدعى عليه هو الحارس. فإذا كان المدعى عليه هو المالك فلا يكلف المضرور بإثبات أن الحراسة للمالك إذ يفترض أنه الحارس. ما لم يثبت أن الحراسة كانت لغيره. والخطأ المفترض فى جانب الحارس لا يقبل إثبات العكس فلا يستطيع الحارس أن يثبت أنه قام بواجب الحراسة على خير وجه، وأنه بذل ما ينبغى من العناية حتى لا يحدث الحيوان ضرر للغير، لأن الضرر قد وقع فعلاً، فلا يمكن نفى وقوعه. ولكن الحارس يستطيع أن يتخلص من المسؤولية بنفى علاقة السببية بين خطئه المفترض والضرر الذى سببه الحيوان للغير وذلك بأن يثبت وجود السبب الأجنبى كالقوة القاهرة أو خطأ المضرور نفسه أو خطأ الغير. ولذلك فإن النصوص التى تقرر مسئولية حارس الحيوان، تضيف فى نهايتها " ما لم يثبت الحارس أن وقوع الحادث كان سبب أجنبى لا يد له فيه " (انظر عبد الودود يحيى - مصادر الالتزام) وتتفى المسؤولية بنفى علاقة السببية بين فعل الحيوان وبين الضرر بإثبات أن الضرر كان بسبب أجنبى كقوة قاهرة أو فعل المضرور أو الغير. ولا يتوافر المقصود بفعل المضرور الذى يقطع رابطة السببية بتدخل المضرور لوقف حيوان جامح. (مرقص بند ٢٩٣ - السنهورى بند ٧٠٩ - الصدة بند ٥١٧ - الشرقاوى بند ١٢٢) كما تنتفى هذه المسئولية المفترضة إذا وجدت علاقة عقدية بين المضرور والحارس كالثأن فى عقد النقل إذ تكون المسئولية عقدية.

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بتقرير مسئولية الطاعنة (وزارة الحربية والبحرية) عن الضرر الناشئ من إحدى الأفراس المملوكة لها قد أقام

قضاه على أن مورث المطعون عليها كان عسكرياً بالوزارة المذكورة ومن أخص أعمال وظيفته القيام بالعمل الذى قام به وفقاً لما قرره المجلس العسكرى الذى شكل عقب وقوع الحادث وأنه وقت إصابته كان فى طريقه للخروج من ساحة العرض بعد أن تم استعراض الخيول وأن الحادث لم يقع بقوة قاهرة أو بسبب خطأ من جانب المصاب وأن مسئولية الطاعنة وهى مالكة الحيوان لا تتوقف وفقاً للمادة ١٥٣ مدنى قديم على خطأ معين يثبت فى حقها وأنها تقوم على مظنة الخطأ وحدها وهى بمثابة قرينة قانونية تستلزم مساءلتها فإن المحكمة تكون قد نفت فى حدود سلطاتها الموضوعية وقوع الحادث بقوة قاهرة أو بسبب خطأ من جانب مورث المطعون عليها، وهى إذ قضت بمسئولية الطاعنة عن الضرر الذى أصاب المطعون عليها بوفاته مورثها تكون قد استندت فى هذا الشأن إلى أسباب مسوغة لحكمها " (١٤/٢/١٩٥٢ - م ق م - ٤٤ - ٩٧٤)

### • التمييز بين مما إذا كان الحادث بفعل الإنسان أم بفعل الحيوان: من

الأهمية بمكان التمييز بين ما إذا كان الحادث قد وقع بفعل الإنسان أم بفعل الحيوان، كما لو اصطدم حصان يقوده شخص يركبه بأحد المارة فى الطريق، فإذا اعتبر أن الحادث بفعل الراكب، فإن على المصاب أن يثبت خطأه وفق ما تقضى به القواعد العامة فى تطبيق المادة ١٦٣ مدنى. أما إذا اعتبر أنه بفعل الحيوان فالخطأ مفترض فى جانب حارسه طبقاً للمادة ١٧٦ من القانون المدنى، فلا يستطيع الحارس التخلص من المسئولية إلا إذا أثبت خطأ المجنى عليه أو السبب الأجنبى. والمعيار الذى وضعه الفقهاء فى هذه الحالة بأن الحادث يعتبر بفعل الحيوان فى الحالة التى

يخرج فيها الحيوان عن زمام قائده مما يترتب عليه ألا ينسب حادث إلى إنسان في هذا الصدد، إلا إذا كان قد تعدد إحداثه فإن اعترف بذلك وهذا أمر بعيد الاحتمال كان الخطأ ثابتاً في جانبه وإلا فإن الحيوان عندما أحدث الضرر يكون زمامه قد أفلت من يده وتكون الإصابة قد حدثت بفعل الحيوان وعلى ذلك فإنه يمكن عملياً تطبيق المادة ١٧٦ من القانون المدني فيما يقع من ضرر عن حيوان مقود، وذلك على ما يؤخذ من نص هذه المادة إذ تنص على مسئولية الحارس عما يحدثه من ضرر ولو ضل فينصرف هذا إلى كل الحالات التي يضل فيها الحيوان وليس هناك من فرق بين الحيوان الذي ينزع وتده ويسير فيحدث ضرراً وبين الحيوان الذي يقوده قائده، فينعس القائد ويسير الحيوان على غير هدى ويحدث الضرر ففي كلتا الحالتين قد ضل الحيوان .

### • يتعين التفرقة بين ما إذا كان الحيوان أو شئ آخر غير حي هو الذي أحدث

**الضرر:** مثال ذلك أن يجر حصان عربية فتقلب أثناء السير فتصيب أحد المارة والقاعدة في هذا الأمر أن ينظر إلى ما يكون السبب الأول والمباشر فيما حدث فإذا كان الحصان قد انحرف أثناء سيره أو جر العربة بعنف فيعتبر الحادث أنه من فعل الحيوان، أما إذا كان انقلاب العربة يرجع إلى عيب فيها كأنفصال إحدى عجلاتها فيكون السبب المباشر فيما حدث هو فعل شئ غير حي (عامر بند ٨٧٣).

### • اختلاف المسئوليتين المدنية والجنايية لحارس الحيوان: ونلفت النظر

إلى أن مسئولية حارس الحيوان الجزائية تختلف عن مسئوليته المدنية ذلك أنه في الأولى لا يفترض الخطأ بل يتعين على النيابة أو المضرور في

حالة إقامته الدعوى بالطريق المباشر إثباته فى جانب حارس الحيوان. وذلك بأن يثبت عليه نوع من أنواع الخطأ فى المحافظة على حيوانه ومنع أذاه عن الغير على عكس ما هو مقرر فى المسؤولية المدنية من افتراض خطئه على النحو الذى أوضحناه آنفاً.

• **الضرر الذى تضمنه الحراسة:** وتضمن الحراسة كافة أنواع الضرر التى تحدث بفعل الحيوان سواء فى النفس أو المال وسواء وقع للغير أو لتابع المالك أو الحارس كالسائق أو السائق (السنهورى فى بند ٧٠٤ - مرقص بند ٢٩١ - الصدة بند ٥٢٠ - الشرقاوى بند ١٢٢ - وقارن مرعى بند ٢٤١) أو للمالك إذا كان الحيوان فى حراسة غيره وعلى العكس فإن المالك لا يضمن الضرر الذى يصيب الحارس من فعل الحيوان (راجع حكم النقض ١٩٥٢/٢/١٤ - م ق م - ٤٤ - ٩٧٤)

**ويجب على المحكمة أن تبين نوع الخطأ فى الحكم ووجه نسبته إلى مالك الحيوان فقد قضت محكمة النقض بأن:** لا يكفى لمحاكمة شخص جنائياً عما يصيب الغير من الأذى بفعل الحيوان أن يثبت أن ذلك الحيوان مملوك له لأن ذلك إذا صح مبدئياً أن يكون سبباً للمسؤولية المدنية فإنه لا يكفى لتقرير المسؤولية الجنائية التى لا يصح أن يكون لها محل إلا إذا ثبت على المالك نوع من أنواع الخطأ فى المحافظة على حيوانه ومنع أذاه عن الغير وفى هذه الحالة يجب بيان نوع هذا الخطأ فى الحكم ووجه نسبته إلى مالك الحيوان بالذات (نقض جنائى ١٩٣١/٤/٢٣ المحاماة ١٢ ص ٢٦٣).

## من أحكام القضاء:

١ - ان القانون يحمل مسؤولية الحادث رب الحيوان ومن كان فى حفظه بصفة قانونية غير انه تعرض الى دفع تلك المسؤولية فى صورة حصوص الضرر من قوة قاهرة او من فعل المتضرر نفسه.

(محكمة التعقيب التونسية - جلسة ١١/٤/١٩٥٠ مجلة القضاة والتشريع التونسية ١٩٦٠ - العدد ١٠٩ ص ١٣٩)

٢ - المالك للحيوان يعتبر هو الحافظ الطبيعى له وهو المسئول حتى على المكلف بحفظه وحراسته ان لم يكن رشيدا.

(محكمة التعقيب التونسية - جلسة ١٦/٧/١٩٥٧ - المرجع السابق - ١٣٩)

٣ - يكون قاصر التسبب الحكم الذى قضى على صاحب الحيوان بتعويض الضرر الذى تسبب فيه هذا الحيوان اذا لم يوضح انه كان تحت حراسته وقت حدوث الضرر فملكته للحيوان انما هى قرينة فقط على انه فى حفظه وتحت حراسته.

(محكمة التعقيب التونسية - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٢ - المرجع السابق - ١٩٦٢ - ص ٧١)

\* \* \*

## مسئولية حارس البناء

### النص التشريعي (مادة ١٧٧) :

(١) حارس البناء ولو لم يكن مالكه مسئول عما يحدثه إنهزام البناء ضرر ولو كان إنهزاماً جزئياً مالم يثبت ان الحادث لا يرجع سببه إلى إهمال فى الصيانة أو قدم فى البناء أو عيب فيه.

(٢) ويجوز لمن كان مهده بضرر بصيبه من البناء أن يطالب المالك باتخاذ ما يلزم من التدابير الضرورية تندر لورد الخطر فإن لم يقم المالك بذلك جاز الحصص على إذن من المحكمة فى إتخاذ هذه التدابير على حسابه.

### النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية، المواد التالية:  
مادة ١٨٠ لىبى و ٢٢٩ عراقى و ١٧٨ سورى و ١٥٩ سودانى و ١٣٣ لبنانى و ٩٨ تونسى و ٩٠ مراکشى (مغربى).

### الاعمال التحضيرية :

لم يعرض التقنين المصرى (الملغى) للمسئولية عن البناء، ولذلك جرى انقضاء المصرى بشأنها على تطبيق القواعد العامة، وجعل من الخطأ الثابت أساساً لها ولو انه لم يتشدد كثيراً فيما يتعلق بجسامة هذا الخطأ، اما المشروع فقد اثر تأسيس هذه المسئولة على الخطأ المفروض، والقى بعثها على عاتق حارس البناء دون مالكه، على خلاف ما اختار التقنين الفرنسى، لتظل مسئولية الحارس قائمة ما لم يثبت ان تداعى البناء لا يرجع الى إهمال فى صيانتة او قدم او عيب فى انشائه، اما التقنين الفرنسى فيلزم المضرور، على النقيض من ذلك بإقامة الدليل على إهمال الصيانة او القدم او العيب فى انشاء البناء، فإذا تم له تحصيل هذا الدليل،

اصبح مفروضاً ان تداعى البناء يرجع الى احد هذه الأشياء، ويكون اذن ناشئاً عن خطأ المالك.

وقد احتذى المشروع مثال بعض التقنيات الاجنبية فقرر بين أحكام المسؤولية عن البناء قاعدة خاصة بشأن ما يتخذ من التدابير الوقائية التي لا تتطوى على معنى التعويض، وكفى لاعمال هذه القاعدة ان يتحقق معنى التهديد بوقوع الضرر من جراء البناء دون ان يقع فعلاً، فلمن يتهدده هذا الضرر ان يكلف المالك دون الحارس باتخاذ ما يلزم من التدابير لدره الخطر، فإذا لم يستجب مالك البناء لهذا التكليف، جاز المحكمة ان تأذن لمن يتهدده الضرر باتخاذ هذه التدابير على حساب المالك (انظر فى هذا المعنى: المادتين ٩٨/٩٠ من النقنين التونسى والمراكشى).

(مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى - الجزء ٢ - ص ٤٣١)

### رأى الفقه:

١ - يتبين من نص المادة ١٧٧ مدنى ان مسؤولية تهدم البناء تتحقق بتوافر شرطين:

(١) حراسة البناء.

(٢) ان يكون تهدد البناء هو الذى احدث الضرر.

فلا تتحقق المسؤولية اذا تولى شخص حراسة بناء، ولا تعتبر المصاعد بناء.

ويجب ان يكون الضرر ناجماً من تهدم البناء تهدماً فعلياً.

وتقوم مسؤولية الحارس عن تهدم البناء على خطأ مفترض فى جانبه.

ويكلف المضرور بإثبات ان الضرر نجم من تهدد البناء، وان المدعى

عليه هو حارس البناء الذى تهدم، فإذا ما أثبت المضرور ذلك كان على

حارس البناء حتى يدفع مسؤوليته عن طريق نفى الخطأ ان يثبت ان تهدم البناء لا يرجع سببه الى إهمال في الصيانة او قدم في البناء او عيب فيه. ومن ثم فإن مسؤولية حارس البناء تقوم على خطأ مفترض في جانبه هو الإهمال في صيانة البناء او في تجديده او في إصلاحه حتى تدعى البناء او تهدم فأصاب الغير بالضرر.

هذا الخطأ المفترض في جانب حارس البناء خطأ ذو شقين: الاول- يقوم على ان التهدم بسببه إهمال في صيانة البناء او تجديده او اصلاحه، والافتراض هناك قابل لإثبات العكس والثاني- يقوم على ان الإهمال منسوب الى خطأ الحارس، والافتراض هنا غير قابل لإثبات العكس. (الوسيط ١ للدكتور السنهوري ص ١٠٦٦ وما بعدها، وكتابة: الوجيز ص ٤٣٩ وما بعدها)

٢ - كما تعددت المذاهب في الشرائع الغربية الحديثة في شأن، مسؤولية مالك البناء تعددت ايضا في تقنيات البلاد العربية، فمنها ما التزم في هذا الشأن حكم الوقاعد العامة، فاشتراط ثبوت الخطأ المالك مع تسهيله إثبات هذا الخطأ الى حد كبير (كالتقنين المدني العراقي في المادة ٢٢٩ منه)، ومنها ما اخذ بحكم القانون الفرنسي بأكمله (كتقنين الالتزامات اللبناني في المادة ١٣٣ منه)، ومنها ما اخذ بالحكم الاخير مع تعديله بحيث لا يجعل المسؤولية ملازمة للملكية بل قابلة للإنتقال الى من يتولى العناية بالبناء (كالتقنين التونسي والمراكشي في المادة ٨٩/٩٧ منها)، ومنها ما لم يكتف بالقرينة التي اخذ بها التقنين الفرنسي بل ذهب الى ابعاد من ذلك فقلب عبء الإثبات كلية اى انه اعفى المصاب من إثبات نقص الصيانة او عيب التشييد، وكلف المالك ان ينفى ذلك، ثم خفف عن المالك بأن جعل هذه المسؤولية غير ملازمة للملكية بل مرتبطه بالحراسة، ومن هذا الفريق

الاخير النقتين المصرى (م ١٧٧ منه) والنقتين السورى (م ١٧٨ منه) والتقنين الليبي (م ١٨٠ منه).

**(المسئولية المدنية في تقنيات البلاد العربية – للدكتور سليمان مرقص – القسم الثاني ١٩٦٠- ص ١٢٢ وما بعدها)**

٣ - لا يستقيم تأسيس مسئولية حارس البناء على أساس موحد هو افتراض الخطأ فى جانبه فالحارس لا يستطيع ان يدفع المسئولية عن نفسه بإثبات انه شخصيا لم يرتكب اى خطأ، بل يجب ان يثبت السبب الاجنبى الذى ترتب عليه انهزام البناء او الذى حال دون القيام بأعمال الصيانة اللازمة ام الذى ادى الى انهزام البناء الى احداث الضرر.

فالحارس الحالى للبناء يبقى مسئولا طالما لم يثبت ان الحادث لا يرجع سببه الى إهمال فى الصيانة او قدم فى البناء او عيب فيه، والإهمال فى الصيانة قد يكون إهمال من الحارس الحالى وقد يكون إهمالا من حارس سابق ولكن الحارس الحالى يبقى مسئولا قبل المضرور فى الحالتين، وعيب البناء يرجع فى الغالب الى خطأ المهندس او المقاول الذى اقام البناء، وقد يكون عيبا خفيا لا يعلم به الحارس ولم يكن يستطيع ان يعلم به، ومع ذلك فهو يبقى مسئولا قبل المضرور، فإقامة المسئولية على أساس افتراض خطأ الحارس وحده اذن لا يستقيم.

ولذلك فإن رأى الاول بالقبول هو الذى يقيم مسئولية حارس البناء على أساس مددود: فالقانون يجعل الحارس الحالى مسئولا، طالما لم يثبت السبب الاجنبى، على أساس انه اما ان يكون قد ارتكب خطأ هو الذى نتج عنه الحادث واما ان يكون الخطأ قد صدر من حارس سابق اهمل فى صيانة البناء او اهمل فى تشييده، فالقانون يجعل الحارس فوق مسئوليته عن خطئه الشخصى ضامنا خطأ غيره.

وبذلك تتضح الرابطة الوثيقة بين المسؤولية عن البناء، والمسؤولية عن الحيوان والأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة، ولذلك فإن المنطق يقضى بأن تصاغ نصوص موحدة للمسؤولية عن الأشياء عامة بدلا من افراد نص خاص للمسؤولية عن الحيوان (م١٧٦). وللمسؤولية عن البناء (م١٧٧)، وللمسؤولية عن الالات الميكانيكية والأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة.

(النظرية العامة للالتزام الفعل الضار للدكتور اسماعيل غانم، ١٩٦٨، ص ٤٧٠ و ٤٧١)

٤ - أساس المسؤولية عن سقوط البناء فى القانون الفرنسى خطأ مفترض فى جانب المالك فرضا لايقبل إثبات العكس، فمتى أثبت المضرور العيب او النقص فى تعهد البناء بالصيانة فليس عليه ان يثبت بعد ذلك خطأ فى جانب المالك فإن الخطأ مفروض فى جانبه، وللاخير ان يدفع المسؤولية بإقامة الدليل على وجود حادث جبرى او قوة قاهرة او سبب اجنبى لا دخل لارادته فيه.

اما فى مصر فإن أساس المسؤولية خطأ مفترض فى جانب الحارس فالمضرور هو المكلف بإثبات ان الضرر الذى اصابه نشأ عن تهمد البناء وان المدعى عليه هو حارس البناء الذى تهمد. فإذا أثبت المضرور ذلك كان على الحارس حتى يدفع مسؤوليته عن طريق نفى الخطأ ان يثبت ان التهمد لا يرجع سببه الى إهمال فى الصيانة او قدم فى البناء او عيب فيه، فإذا لم يستطع إثبات ذلك افترض القانون ان التهمد سببه إهمال فى الصيانة او قدم البناء او وجود عيب فيه، وان هذا الإهمال او القدم او العيب منسوب الى خطأ الحارس، فهو الذى قصر بأن لم يعن العناية الواجبة لصيانة البناء او لتجديده باصلاحه، فترتب على هذا التقصير ان تهمد البناء.

ومن ثم نرى ان مسئولية حارس البناء تقوم على خطأ مفترض فى جانبه هو الإهمال فى صيانة البناء او فى تجديده او اصلاحه حتى تداعى البناء وتهدم فأصاب الغير بالضرر .  
(المسئولية عن تهدم البناء مقال المستشار مصطفى أبو علم مجلة إدارة قضايا الحكومة السنة ٢- العدد ٤ ص ٥ وما بعدها).

**ويفترض هذا النوع من المسئولية، أن بناء ما تهدم تهدما كلياً أو جزئياً وأن التهدم سبب ضرراً للغير.** فى هذه الحالة يكون حارس البناء - حتى لو لم يكن هو مالكة - مسئولاً عن تعويض الضرر الذى أصاب الغير من تهدم البناء. ولا يستطيع الحارس أن يتخلص من هذه المسئولية. إلا إذا ثبت أن التهدم لا يرجع سببه إلى إهمال فى صيانة البناء أو قدمه أو إلى عيب فيه.

• **ويلزم لقيام مسئولية حارس البناء شرطان أولهما حراسة البناء**  
**وثانيهما وقوع الضرر من تهدم البناء وهما على الترتيب التالى :**  
**الشرط الأول : حراسة البناء :**

يجب أن يحدث الضرر من بناء ويصدق وصف البناء على أى نوع من المباني بصرف النظر عن المواد التى أقيمت منها أحجار أو أخشاب أو حديد أو خليط من كل هذا أو من بعضه وسواء أكانت معدة لتكون مساكن أو مخازن أو مأوى للحيوانات. ويعد من المباني أيضاً الأعمدة والتمائيل والقناطر والجسور والخزانات والسدود وكذا ما يشيد تحت الأرض من الأنفاق والكهوف وقنوات المجارى وسواء أكان كل ذلك قد تم تشييده أم كان لا يزال فى طور البناء. ومسئولية تعويض الضرر الحادث من البناء تقع على الحارس والحراسة تعنى هنا أيضاً السيطرة الفعلية على المبنى

التي تقتضى الالتزام بحفظه وصيانته وتتمثل فى القدرة على استعماله وإدارته. وهذه السيطرة تكون عادة للمالك ولكن من الممكن أن تكون الحراسة لغير المالك كصاحب حق الانتفاع والمرتهن رهن حيازة كما تكون هذه الحراسة للمقاول طوال فترة إقامة المبنى حتى تسليمه. ويلاحظ أن مستأجر البناء لا يعد حارسا له على خلاف ما رأينا فى حراسة الحيوانات أو الأشياء الأخرى ذلك أن السيطرة على البناء المؤجر أى حراسته بما تقتضيه من التزام بالصيانة تبقى للمالك المؤجر. والمسئولية كما يؤخذ من نص المادة ١٧٧-١ تكون عن الضرر الحادث من انهدام المبنى بسبب نقص الصيانة أو قدم المبنى أو عيب البناء وهى كلها أسباب يسأل عنها مالك هذا البناء أو صاحب الحق العينى عليه أو حائزه، فكل هؤلاء مكلف بترميمه وصيانته ولكن إذا كان المبنى مؤجرا وحدث انهدامه جزئيا نتيجة نقص الصيانة التى يلتزم بها المستأجر أى نتيجة إهماله فيما يلتزم القيام به من الترميمات البسيطة كإصلاح نافذة فتسقط هذه النافذة على مار فى الطريق، يكون المستأجر هو المسئول عن تعويض الضرر الناتج عن سقوطها. ولا يلزم أن تكون سيطرة حارس المبنى قائمة على حق ليعتبر حارسا فهى كما أشرنا سيطرة فعلية يمكن أن تتحقق لحائز سئ النية أو غاصب ويكون كل منهما مسئولا عن الأضرار التى تحدث للغير من البناء الذى تكون له عليه السيطرة (الشرقاوى - السنهورى - جمال زكى - الصدة - محمد صلاح الدين).

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا قصر فى ذلك كان مسئولا عن

الضرر الذى يصيب الغير بهذا التقصير. ولا يعفيه من المسؤولية أن يكون المستأجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة إذ على المالك إخلاء لمسئوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستأجر بما التزم به فى هذا الشأن (١٣/٥/١٩٦٨ طعن ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق - م نقض ج - ١٩ - ٨٥٤). وبأنه " عدم إذعان المجنى عليهم لطلب الإخلاء الموجه إليهم أو تراخى باقى ملاك العقار عن إجراء الترميم لا ينفى عن الطاعن الخطأ المستوجب لمسئوليته إذ يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم وغيره، فلا ينفى خطأ أحدهما مسؤولية الآخر " (١٢/٥/١٩٦٩ طعن ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - م نقض ج - ٢٠ - ٦٩٦) وبأنه " المقصود بحارس البناء هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه لحساب نفسه أو لحساب غيره فالحراسة تكون فى الأصل للمالك ولا تنتقل بالإجارة أو الحيازة للمستأجر - ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك - إذ أن المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه ومولاته بأعمال الصيانة والترميم، فإذا قصر فى ذلك كان مسئوفاً عن الضرر الذى يصيب الغير بهذا التقصير، ومن ثم فلا يحق للطاعنة مالكة العقار أن تنفى مسئوليتها التقصيرية عن تهدم العقار وإحداث الضرر بقيام العلاقة التعاقدية بينها وبين المستأجر - المطعون عليها الثالثة - وإن كان ما نصت عليه المادة ٥٦٨ من القانون المدنى من وجوب قيام المستأجر بإخطار المؤجرة للقيام بإجراء أعمال الصيانة لا يسرى على أحوال المسؤولية التقصيرية وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى يكون على غير أساس " (٢/١٢/١٩٨٠ طعن ٦١٦ لسنة ٤٦ ق - م نقض م - ٣١ - ١٩٧٨). وبأنه " العبرة فى قيام الحراسة الموجبة

للمسئولية على أساس الخطأ المفترض - وأيا كان وجه الرأي فى مدى اعتبار الوكيل تابعا للموكل هى بسيطرة الشخص على البناء سيطرة فعلية لحساب نفسه سواء كان التابع يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته فإنه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل للمتبوع وحده هو الحارس على العقار " (١١١٧ - ٣٥ - م نقض م - ٥٠ ق - م ١٩٨٤/٤/٢٦ طعن ١٦٤١ سنة ٥٠ ق - م نقض م - ٣٥ - ١١١٧). وبأنه " من المقرر أن مالك العقار مطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا قصر كان مسئولا عن الضرر الذى يصيب الغير بهذا التقصير " (١٩٧٦/١١/١ طعن ٥٢٧ لسنة ٤٦ ق - م نقض ج - ٢٧ - ٨١١). وبأنه " المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا قصر فى ذلك كان مسئولا عن الضرر الذى يصيب الغير بهذا التقصير ولا يعفيه من المسئولية أن يكون المستأجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة، إذ على المالك إخلاء لمسئوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستأجر بما التزم به فى هذا الشأن " (١٩٦٩/٥/١٢ طعن ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - م نقض ج - ٢٠ - ٦٩٦)

### الشرط الثانى: وقوع ضرر من تهدم البناء:

يجب أن يكون الضرر ناجما من تهدم البناء كليا أو جزئيا، والتهدم هو تفكك البناء وانفصال أجزائه المكونة له كانهدام حائط أو انهيار سقف أو سقوط شرفة أو انفصال التماثيل الملتصقة بالحوائط وسقوطها، أو تهدم سلم، فإن لم يكن الضرر ناتجا عن انهدام كلى أو جزئى فى المبنى لم يكن

الحارس مسئولاً عنه مسؤولية حارس البناء فإذا انزلق شخص على سلم فسقط وأصيب بكسور أو إذا اصطدم سائر فى الطريق بحائط أقامه شخص مخالفاً لوائح البناء، لا يعد ما أصابهما من ضرر مما يسأل عنه حارس البناء. وكذلك لو احترق بناء وامتد الحريق منه إلى بناء آخر، لا يكون حارس البناء الأول مسئولاً عن حريق البناء الثانى، مسؤولية حارس البناء ولو انهدم البناء نتيجة الحريق. وانهدام البناء الذى يؤدى إلى مسؤولية حارسه يجب أن ينتج، كما يؤخذ من نص المادة ١٧٧-١، عن إهمال فى صيانته أو قدم فى البناء أو عيب فيه. ولم يترك القانون من يتعرض لخطر انهدام البناء بلا حماية حتى يقع الانهدام فعلاً، بل نص فى الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ على حقه فى اتخاذ الإجراءات الوقائية، بمطالبة المالك بالقيام بالتدابير الضرورية لدرء خطر الانهدام، فإن لم يقم المالك من تلقاء نفسه بما يلزم، أجبر على ذلك عن طريق إذن القضاء بإتمام الأعمال اللازمة على حسابه. (الشرقاوى - المرجع السابق)

● **التدابير الوقائية:** إذا كانت المادة ١/١٧٧ من القانون المدنى تشترط لمساءلة الحارس وقوع التهدم فعلاً إلا أنها أجازت فى الفقرة الثانية منها لمن يهدده البناء بالسقوط أن يكلف المالك دون الحارس باتخاذ التدابير الضرورية لدرء الخطر فإن لم يستجب المالك إلى طلبه، جاز له بعد استئذان المحكمة اتخاذ هذه التدابير على حسابه، أى على حساب المالك. ويكفى لتطبيق هذا النص أن يتحقق معنى التهديد بوقوع الضرر من جراء البناء دون أن يقع فعلاً ويكون التكليف فى هذه الحالة لمالك البناء وليس لحارسه.

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** عدم إذعان المجنى عليهم بطلب الإخلاء الموجه إليهم أو تراخي باقى ملاك العقار عن إجراء الترميم. لا ينفى عن الطاعن الخطأ المستوجب لمسئوليته إذ يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم وغيره - فلا تتفى أخطاء أحدهما مسؤولية الآخر. (نقض جنائى جلسة ١٢/٥/١٩٦٩، مج المكتب الفنى، السنة ٢٠ ص ٦٩٦)

● **أساس مسؤولية حارس البناء:** تقوم مسؤولية حارس البناء إذا توافر الشرطان السابق ذكرهما فيكفى أن يثبت الضرور أن الضرر نتج من تهدم البناء وأن المدعى عليه هو حارس البناء الذى تهدم، فإذا أثبت ذلك قامت قرينة قانونية على خطأ الحارس فى صيانة البناء أو فى إصلاحه أو فى تجديده. على أن قرينة الخطأ المنسوب للحارس تقبل إثبات العكس، إذ يستطيع أن ينفى عن نفسه الخطأ وبالتالي يتخلص من المسؤولية، إذا أثبت أن البناء لم يكن فى حاجة إلى صيانة أو إصلاح أو تجديد، فإن لم يستطع ذلك - وهو فى الغالب من الأحوال لن يستطيع - اعتبر التهدم راجعاً إلى خطئه المفترض، ولا يبقى أمامه - إذا أراد أن يتخلص من المسؤولية - إلا أن يثبت أن التهدم راجع إلى سبب أجنبى كحريق شب فى البناء، أو قنابل ألقيت عليه أى ينفى علاقة السببية بين الضرر الذى وقع والخطأ المفترض فى جانبه. هذا ولما كان الخطأ يتطلب الإدراك وكانت مسؤولية حارس البناء قائمة على أساس الخطأ المفترض. فذهب رأى إلى أنه يشترط التمييز فى الحارس وأن الحراسة تنتقل بالنسبة لعديم التمييز إلى مثله القانونى كالولى أو الوصى أو القيم. (السنهورى وأنور سلطان) أما رأى

الثانى فينادى بتحقق المسئولية قبل الحارس ولو كان غير مميز. (أبو ستيت، الصدة، مرقص) والرأى الثانى هو الذى يتفق وصحيح القانون لأن المسئولية المدنية تختلف عن المسئولية الجنائية.

### وقد قضت محكمة النقض بأن: مفاد نص المادة ١/١٧٧ من القانون

المدنى أن مسئولية حارس البناء عن الضرر الناشئ عن تدممه كليا أو جزئيا تقوم على خطأ مفترض فى جانب الحارس بإهماله صيانة هذا البناء أو تجديده أو إصلاحه وهو خطأ لا يقبل إثبات العكس وإن كانت المسئولية تنتفى بنفى علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر بإثبات وقوع التهدم ولو كان جزئيا لا يرجع إلى إهمال فى الصيانة أو قدم فى البناء أو عيب فيه وإنما يرجع إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه " (١٩٨٦/٢/١٩ طعن ٢٣٤٨ سنة ٥٣ ق - م نقض م - ٣٧ - ٢٤١). وبأنه " من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ألا يعيب الحكم بالقصور إغفاله الرد على دفاع غير مؤثر فى الدعوى وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعنين على سند من خطئهم المفترض بوصفهم حراسا للبناء عملا بالمادة ١/١٧٧ من القانون المدنى فإن ما أثاره الطاعنون بدفاعهم - بفرض صحته - لم يكن يؤدى إلى تهدم البناء فلا يعد سببا أجنبيا تنتفى به علاقة السببية بين خطأ الطاعنين المفترض وبين الضرر بما لا يعيب الحكم إغفال الرد عليه أو تحقيقه (١٩٨٦/٢/١٩ طعن ٢٣٤٨ لسنة ٥٣ ق). وبأنه " تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى. وإذ كان ذلك وكان الحكم قد أثبت على الطاعن بأدلة سائغة أنه أهمل فى ترميم المنزل

على الرغم من إخطاره بقرار الترميم مما يتوفر به الخطأ فى حقه، واستظهر فى منطق سائق رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى أصاب المجنى عليهم وأحاط بعناصر جريمتى القتل والإصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثيره فى شأن عدم اتخاذ جهة الإدارة إجراءات إخلاء المنزل فوراً من سكانه ذلك بأن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكل للسلطة القائمة على أعمال التنظيم، فإذا جاز القول بأن خطأها فى هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام، فإن ذلك يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس كما أنه بفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لا ينفى مسئولية الطاعن طالما أن الحكم قد أثبت قيامها فى حقه ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن يكون سديداً فى القانون " (١٢/٥/١٩٦٩ طعن ٢٠٢ لسنة ٣٩ق- م نقض ج - ٢٠ - ٦٩٦).

**وقضت فى حكم حديث لها بأن:** مفاد نص المادة ١/١٧٧ من القانون المدنى أن مسئولية حارس البناء عن الضرر الناشئ عن تهدمه كليا أو جزئيا تقوم على خطأ مفترض فى جانب الحارس بإهماله صيانة هذا البناء أو تجديده أو إصلاحه وهو خطأ لا يقبل إثبات العكس وإن كانت المسئولية تنتفى بنفى علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر بإثبات أن وقوع التهدم وإن كان جزئيا لا يرجع إلى إهمال فى الصيانة أو قدم فى البناء أو عيب فيه وإنما يرجع إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه " (٢٤/٥/١٩٩٧ طعن ٣٨٦٩ سنة ٦١ ق). وبأنه مسئولية

حارس البناء تقوم قانونا عند تهدمه كلياً أو جزئياً وهى تستند إلى خطأ مفترض فى جانب الحارس بإهمال صيانة البناء أو التجديد أو الإصلاح وهو خطأ لا يقبل إثبات العكس بإقامة الدليل على قيامه بالصيانة أو التجديد أو الإصلاح وإن كانت المسئولية تنتفى بنفى علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر بإثبات أن وقوع التهدم - ولو كان جزئياً - لا يرجع إلى إهمال فى الصيانة أو قدم فى البناء أو عيب فيه وإنما يرجع إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه" (١٩٨٠/١٢/٢) طعن ٦١٦ سنة ٤٦ ق - م نقض م - ٣١ - ١٩٧٨). وبأنه " لا مصلحة للطاعة فيما تثيره فى شأن مسئولية جهة الإدارة - لجنة أعمال الهدم والبناء - عن تراخيها فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإخلاء العقارين من سكانهما بالطريق الإدارى بعد أن تحقق لها خطر سقوطهما، ذلك أن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فإذا جاز القول بأن خطأها فى هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس كما أنه بفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لا ينفى مسئولية الطاعة طالما أن الحكم قد أثبت قيامها فى حقها " (١٩٧٦/١١/١) طعن ٥٢٧ لسنة ٤٦ ق - م نقض ج - ٢٧ - ٨١١)

#### • مسئولية حارس البناء المفترضة مقررة لمصلحة المضرور فقط: من

المقرر أن مسئولية حارس البناء المفترضة عما يحدث من ضرر بسبب تهدم البناء، مقررة لمصلحة المضرور فقط. فلا يجوز لأحد غيره أن

يتمسك بها ولو كان ممن رجع عليهم الحارس بما دفعه من تعويض كبائع البناء الذى يرجع عليه مشتريه وهو حارسه من أجل العيب الخفى الذى تبين وجوده به، والمقاول أو المهندس المعماري، عند رجوع المالك عليهما أو على أحدهما بسبب عيب فى تشييد البناء وكالمستأجر عندما يرجع عليه المالك لإهماله فيما يجب من صيانة للبناء المؤجر له. ويتعين على محكمة الموضوع إذا انتهت إلى عدم مسئولية حارس العقار أن تبين فى حكمها سندها فى ذلك بأسباب كافية وسائغة. فإذا انتهت مثلاً إلى قيام السبب الأجنبى فعليها أن تبين ماهية السبب الأجنبى الذى أدى إلى تدهم البناء أو جزء منه على نحو يظهر توافر عناصره، فلا يكفى أن تقول فى هذا الشأن أن الحادث وقع قضاء وقدرًا، أو أن البناء كان قائماً قبل تدهمه كالطود الأشم، أو أنه لم يتقدم سقوطه إمارات تنبئ عن ذلك، كذلك فإنه لا يجوز لها فى سند إعفاء الحارس من المسئولية أن تبرر ذلك بوقوع تهاون من المصاب فى تفادى إصابته على النحو السالف بيانه.

#### ● استبعاد حكم المادة ١٧٧ عند قيام المسئولية العقدية: حكم المادة

١٧٧ الخاص بافتراض الخطأ فى جانب حارس البناء، وفقاً للرأى الراجح الذى أخذت به محكمة النقض لا يعمل به إلا فى مجال المسئولية التقصيرية، وعلى ذلك إذا كان هناك عقد بين المسئول والمضروب يوجب على الأول تأمين الثانى من أضرار تدهم البناء وجب الرجوع إلى أحكام المسئولية العقدية ولا يجوز لمستأجر البناء الرجوع على المالك على أساس المسئولية المفترضة وإنما على أساس المسئولية العقدية لقيام علاقة تعاقدية بينهما قوامها عقد الإيجار. وكذلك لا يجوز لنزيل الفندق الرجوع على

صاحب الفندق إلا استنادا لعقد الإيواء دون المسؤولية التقصيرية. (السنهورى وأنور سلطان) أما رأى العكسى فيرى تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية على ما يحدث من ضرر بسبب تهدم البناء وذلك فى كل الأحوال سواء كان المضرور متعاقدا أم غير متعاقدا (مصطفى مرعى) وفى حالة ما إذا كان المضرور خادما لحارس البناء أو تابعا فإن العقد فى هذه الحالة لا يلزم المتبوع بأن يكفل سلامة التابع، فيكون الحارس مسئولا قبل التابع بمقتضى المسؤولية التقصيرية ويقوم الخطأ المفترض على النحو السالف بيانه (يراجع فى كل ما سبق السنهورى - مصطفى مرعى - أبو ستيت - الصدة - أنور سلطان - مرقص)

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** إن المشرع قد جاء بنص المادة ١/١٧٧ من القانون المدنى الخاص بمسئولية حارس البناء ضمن النصوص المتعلقة بالمسئولية عن العمل غير المشروع لحماية غير المتعاقدين فى حالة تهدم البناء أو جزء منه أما من يربطه بحارس البناء عقد إيجار، فإن أحكام هذا العقد ونصوص القانون المدنى التى تنظم أحكام عقد الإيجار تكون هى وحدها الواجبة التطبيق لتحديد مسؤولية المؤجر " (١/٢٧/١٩٨١ طعن ٢٦٨ سنة ٤٧ ق - م نقض م - ٣٢ - ٣٥٥). وبأنه " دل المشرع بأفراده لكل من المسئوليتين التعاقدية والتقصيرية أحكاما مستقلة تختص بها دون الأخرى على النحو السالف الإشارة إليه، على أنه وضع المادة ١/١٧٧ لحماية غير المتعاقدين فى حالة تهدم البناء أو جزء منه أما من يربطه بحارس البناء عقد إيجار فإن أحكام هذا العقد ونصوص القانون المدنى الواردة فى الفصل الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى التى تنظم

أحكام عقد الإيجار تكون هي وحدها الواجبة التطبيق لتحديد مسؤولية المؤجر. ولا يغير من ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المدني تعليقا على المادة ٢/٥٦٥ الواردة في الكتاب الثاني ضمن أحكام عقد الإيجار من أنه " إذا كان بالعين المؤجرة عيب يعرض صحة المستأجر ومن معه لخطر جسيم وأصابه من ذلك ضرر بالفعل. وثبت خطأ فى جانب المؤجر فإن المستأجر يستحق التعويض طبقا لقواعد المسؤولية التقصيرية ويجوز له أيضا أن يطلب فسخ العقد ولو كان قد تنازل عن هذا الحق مقدما لأن الأمر يتعلق بالنظام العام ذلك أنه وقد خلت هذه المادة من عبارة " طبقا لقواعد المسؤولية التقصيرية " وورد نصها أمرا فى تنظيم أحد التزامات المؤجر المترتبة على العقد فإنه لا يخرج مسؤولية المؤجر - فى خصوص هذا الالتزام - عن طبيعتها ولا يحيلها إلى مسؤولية تقصيرية وذلك ما لم يثبت أن المؤجر ارتكب خطأ جسيما أو غشا أو فعلا يؤثمه القانون على النحو السالف بيانه " (١٦/٤/١٩٦٨ طعن ٢٨٠ لسنة ٣٤ ق - م نقض م - ١٩ - ٧٦٢) وبأنه "من المقرر أن مسؤولية حارس الشئ تقوم على أساس خطأ مفترض فى جانبه وهى تتطلب أساسا أن يقع الضرر بفعل الشئ ذاته أى بتدخله تدخلا إيجابيا بحيث يكون الفعل المسبب للضرر متصلا بدخله وتكوينه ويجب استبعاد هذه المسؤولية الشيئية متى قامت علاقة تعاقدية بين الحارس والمضرور " (١٣/٥/١٩٨٥ طعن ٧٦٠ سنة ٥٠ ق - م نقض م - ٣٦ - ٧٦٨). وبأنه " مفاد نص المادة ٥٦٧ من القانون المدني أن التزام المؤجر - طبقا لأحكام الإيجار فى القانون المدني - بصيانة العين المؤجرة وحفظها إنما هو تقرير للنية المحتملة للمتعاقدين وأنه إذا اتفق الطرفان على ما يخالفها تعين أعمال اتفاقهما، وإذ أورد

المشرع هذه المادة والمادة ٥٧٧ التى تقضى بالتزام المؤجر بضمان العيوب الخفية بالعين المؤجرة وغيرها من النصوص التى تنظم أحكام عقد الإيجار وتبين آثاره وتحدد المسؤولية عن إخلال بتنفيذه بالفصل الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من القانون المدنى، كما أورد فى شأن العقود الأخرى المنصوص عليها بذات الكتاب الأحكام التى تناسبها فى هذا الخصوص، وكانت المادة ١/١٧٧ من القانون المدنى الخاصة بمسئولية حارس البناء قد وردت بالفصل الثالث من الباب الأول من الكتاب الأول - ضمن النصوص المتعلقة بالمسئولية عن العمل غير المشروع، إذ خص المشرع على هذا النحو المسئولية العقدية والمسئولية التقصيرية كلا منهما بأحكام تستقل بها عن الأخرى وجعل لكل من المسئوليتين فى تقنيته موضعا منفصلا عن المسئولية الأخرى فقد أفصح بذلك عن رغبته فى إقامة نطاق محدد لأحكام كل من المسئوليتين. فإذا قامت علاقة تعاقدية محددة بأطرافها ونطاقها وكان الضرر الذى أصاب أحد المتعاقدين قد وقع بسبب إخلال الطرف الآخر بتنفيذ العقد فإنه يتعين الأخذ بأحكام العقد وبما هو مقرر فى القانون بشأنه باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هى التى تضبط كل علاقة بين الطرفين بسبب العقد سواء عند تنفيذه تنفيذا صحيحا أو عند الإخلال بتنفيذه ولا يجوز الأخذ بأحكام المسئولية التقصيرية التى لا يرتبط الضرور فيها بعلاقة عقدية سابقة لما يترتب على الأخذ بأحكام المسئولية التقصيرية فى مقام العلاقة العقدية من إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسئولية عند عدم تنفيذه مما يخل بالقوة الملزمة وذلك ما لم يثبت ضد أحد الطرفين المتعاقدين أن الفعل الذى ارتكبه وأدى إلى الإضرار بالطرف الآخر يكون جريمة أو يعد غشا أو خطأ جسيما مما تتحقق معه المسئولية

التقصيرية تأسيسا على أنه أخل بالتزام قانوني، إذ يمتنع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء أكان متعاقدا أو غير متعاقد " (١٦/٤/١٩٦٨ طعن ٢٨٠ سنة ٣٤ ق - م نقض م - ١٩ - ٧٦٢ - وراجع التعليق على المادة ١٦٣)

### • اختلاف هذه المسؤولية عن المسؤولية الناشئة عن أعمال الهدم والبناء:

يلاحظ أن المسؤولية المنصوص عليها في هذه المادة تتعلق بتهدم البناء كليا أو جزئيا بغير تدخل إنسان وهي بذلك تختلف عن المسؤولية عن الأضرار التي تنشأ عن أعمال الهدم والبناء التي قد يجريها المالك في ملكه سواء بنفسه أو عن طريق مقاول فهذه المسؤولية الأخيرة تحكمها قواعد المسؤولية عن الخطأ الشخصي أو مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه بحسب الأحوال كما تنظم القيام بأعمال الهدم والبناء قوانين التنظيم المتعلقة بذلك (المستشار محمد كمال عبد العزيز).

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي فصاحب البناء لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار - عند إقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته، فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه. ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن مسؤوليته قد انتفت بإقامته مقاولا لأعمال الحديد أقر بقيامه بهذه العملية فهو الذي يسأل عما يقع من تقصير في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الناس، وقد دانه الحكم المطعون فيه بوصف أنه المقاول المعهود إليه بإنشاءات الحديد ورتب مسؤوليته على أن نقل الحديد

تم على نحو تسبب عنه قتل المجنى عليها، وكان الحكم حين أشرك الطاعن في المسؤولية خلافا للأصل المقرر في القانون وألزمه باتخاذ احتياطات من جانبه، بعد أن سلم بأنه قد عهد بأعمال الحديد إلى مقاول مختص يقوم بهذا العمل عادة، لم يبين سنده فيما انتهى إليه، فإنه يكون مشوبا بالقصور الموجب لنقضه " (٣٠/٤/١٩٦٣ طعن ٢١٠٨ سنة ٣٢ ق - م نقض م - ١٤ - ٣٦٦). وبأنه " أن الأصل المقرر في القانون أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطأه الشخصي، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه " (١٩/١١/١٩٦٨ طعن ١٢٧٨ لسنة ٣٨ ق - م نقض ج - ١٩ - ٩٠٤). وبأنه " إذا كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه قد أثبت بغير معقب أن صاحب البناء (المطعون ضده) عهد بتنفيذ قرار التنظيم إلى المتهم الثانى وهو المقاول الذى دين فى جريمة القتل الخطأ لأنه أهمل وحده فى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية السكان أثناء تنفيذ قرار الهدم مما أدى إلى وقوع الحادث الذى نشأ عنه قتل المجنى عليه - وهو ما لا تنازع الطاعنة فيه - فإن الحكم إذا خلص من ذلك إلى تبرئة المطعون ضده لعدم وقوع خطأ من جانبه وما يلزم عن ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله وإدانة المقاول وحده يكون قد طابق صحيح القانون وذلك بصرف النظر عما تدعيه الطاعنة من ثبوت الخطأ فى جانب المالك مادام لم يسهم فى وقوع الحادث وما دام هو لم يشرف على تنفيذ المقاول لعملية الهدم بما يوفر خطأ فى جانبه لأن خطأ المالك فى تراخيه عن تنفيذ

قرار الهدم يكون حينئذ منقطع الصلة بالضرر الذى وقع " (١٩٦٨/١١/٤) طعن ١٢٧٨ لسنة ٣٨ ق - م نقض ج - ١٩ - ٩٠٤) وبأنه " مفاد نص المادة ١٧٧ من القانون المدنى أن حارس البناء الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى نص المادة هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السيطرة الفعلية على البناء بأن يكون ملتزما بصيانتة وترميمه وتلافى أسباب إضراره بالناس فالمسئولية المنصوص عليها فى تلك المادة تتعلق بهدم البناء كليا أو جزئيا بغير تدخل إنسان. والأصل أن تكون الحراسة للمالك ما لم ثبت انتقالها للغير بتصرف قانونى كالبيع أو المقولة، وكان من المقرر فى القانون أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصى فصاحب البناء لا يعتبر مسئولا مدنيا عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مقول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فإن الأخير هو الذى يسأل عن نتائج خطئه (١٩٨٤/٤/٢٦ طعن ١٦٤١ سنة ٥٠ ق - م نقض م - ٣٥ - ١١١٧)

• **ويجب أن نلاحظ أن صاحب البناء لا يسأل جنائيا أو مدنيا عما يصيب**

**الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة إلا إذا كان العمل تحت إشرافه وقد قضت محكمة النقض بأن: من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصى فصاحب البناء لا يعتبر مسئولا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مقول مختص**

يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه، وتقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة وعدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه فى الحكم المطعون فيه أثبت بغير معقب أن صاحب البناء المطعون ضده عهد بتنفيذ قرار التنظيم إلى المتهم الثانى وهو المقاول الذى دين فى جريمة القتل الخطأ، لأنه أهمل وحده فى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية السكان أثناء تنفيذ قرار الهدم مما أدى إلى وقوع الحادث الذى نشأ عنه قتل المجنى عليه - وهو ما لا تنازع الطاعنة فيه - فإن الحكم إذا خلص من ذلك إلى تبرئة المطعون ضده لعدم وقوع خطأ من جانبه وما يلزم عن ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله، وإدانة المقاول وحده يكون قد طابق صحيح القانون وذلك بصرف النظر عما تدعيه الطاعنة من ثبوت الخطأ فى جانب المالك ما دام لم يسهم فى وقوع الحادث، وما دام هو لم يشرف على تنفيذ المقاول لعملية الهدم بما يوفر خطأ فى جانبه لأن خطأ المالك فى تراخيه عن تنفيذ قرار الهدم، يكون حينئذ منقطع الصلة بالضرر الذى وقع، ولهذا فإن خطأ الحكم المطعون فيه - بفرض وقوعه - فى نفي تقاعس المالك مدة من الزمن عن تنفيذ قرار الهدم لا يقدح فى سلامته طالما أنه أقام قضاءه على تقرير قانونى صحيح يكفى لحمله. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض. (نقض جنائى ١٩٦٨/١١/٤ سنة ١٩٠٤ ص ١٩).

### • عدم انطباق مسؤولية حارس البناء فى شأن رجوع العامل المضرور

بالتعويض على صاحب العمل فقد قضت محكمة النقض بأن: رجوع العامل المضرور بالتعويض على صاحب العمل. مناطه. ثبوت أن إصابة العامل قد نشأت عن خطأ شخصى من جانب صاحب العمل يرتب مسئوليته الذاتية عن هذا التعويض. مؤداه. عدم تطبيق أحكام المسئولية المفترضة لحارس البناء الواردة بالمادة ١٧٧ مدنى. (الطعن رقم ٤٣٠٣ لسنة ٧٢ ق - جلسة ٢٠٠٣/٦/٢٢).

### • عدم اختصاص هيئة كهربة الريف بتشغيل وصيانة شبكات الجهد

المنخفض داخل الجمهورية وقراها: هيئة كهربة الريف وعلى ما تضمنته أحكام القانون رقم ٢٧ سنة ١٩٧٦ الصادر بإنشائها فى ١٢/٣/١٩٧٦ إنما تختص بدراسة وتخطيط وتنفيذ جميع الأعمال المتعلقة بمشروع كهربة الريف وتطويره وتدعيم شبكات التوزيع والقيام بجميع أعمال التوصيلات الكهربائية بالنسبة للقوى المحركة للصناعات البيئية وماكينات الرى وآلات الميكنة الزراعية وما فى حكمها والقيام بأعمال الخبرة وتنفيذ المشروعات التى تدخل فى اختصاص الهيئة فى الداخل أو فى الخارج وقد حلت هذه الهيئة محل الهيئة العامة لكهربة الريف الصادر بإنشائها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ سنة ١٩٧١ فى ٢٥/٣/١٩٧١ محددا نطاق أعمالها بتلك المتعلقة بمشروع كهربة الريف وتدعيم شبكات التوزيع القائمة دراسة وتخطيطا وتنفيذا دون أن يمتد نطاق اختصاصها وهيئة كهربة الريف التى حلت محلها إلى ما كان منوطا بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء ومن بعدها هيئة كهرباء مصر من تشغيل وصيانة شبكات توزيع الجهد المنخفض داخل الجمهورية وقراها.

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** هيئة كهربة الريف اختصاصها وفقا للقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٦ حلولها محل الهيئة العامة لكهربة الريف المنشأة بالقرار الجمهورى ٤٧٠ لسنة ١٩٧١. تحديد نطاق أعمالها بتلك المتعلقة بمشروعات كهربة الريف وتدعيم شبكات التوزيع القائمة دراسة وتنفيذًا وتخطيطًا. عدم امتداد اختصاصها إلى ما كان منوطا بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء أو هيئة كهرباء مصر من تشغيل وصيانة شبكات توزيع الجهد المنخفض داخل الجمهورية وقراها. (الطعن رقم ٢٩٧٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٣/٧/٦)

#### • مسؤولية المؤسسة المصرية العامة للكهرباء فى صيانة شبكات توزيع

**الجهد المنخفض فى ظل أحكام ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠، ق ٥٧ لسنة ١٩٧١:** إذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٦ سنة ١٩٦٥ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للكهرباء وخصها فيما ضمنه نص المادة ٣/٢ بتوزيع القوى الكهربائية وبيعها فى أنحاء الجمهورية ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٤ سنة ١٩٦٩ وأسند إلى تلك المؤسسة صراحة القيام بأعباء تشغيل وصيانة شبكات توزيع الجهد المنخفض داخل مجالس المدن والقرى مقابل ثلاثة مليارات عن كل كيلو وات ساعة مورد لتلك المجالس ومسجل على العدادات .. " وعلى أن يقوم مجلس المدينة أو القرية بسداد قيمة الطاقة الكهربائية الموردة إليه والمسجلة على العدادات مضافا إليها مقابل أعباء الصيانة والتشغيل للمؤسسة المصرية العامة للكهرباء على أن تتم المحاسبة والسداد شهريا "، فقد دل بذلك على أن المشرع أسند صراحة إلى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء - ومن بعدها هيئة كهرباء مصر - الطاعنة -

التي حلت محلها بالقانون رقم ١٢ سنة ١٩٧٦ بكل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات - أعباء تشغيل وصيانة شبكات توزيع الجهد المنخفض داخل مجالس المدن والقرى فى تاريخ الحادث الواقع فى ١٩٧٢/٥/٩ فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية والقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى الذى صدر مستقبيا ما لا يتعارض معه من أحكام القانون الأول واللوائح الصادرة له إلى أن تلغى أو تعدل أو يستبدل بها غيرها ومن ثم تكون هى صاحبة السيطرة الفعلية على هذه الشبكات والمتولية حراستها

### **وقد قضت محكمة النقض بأن: المؤسسة المصرية العامة للكهرباء،**

استقلالها وفقا للقرارين الجمهوريين رقمى ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥، ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ بأعباء تشغيل وصيانة شبكات توزيع الجهد المنخفض داخل مجالس المدن والقرى فى ظل العمل بأحكام القانونين ١٢٤ لسنة ١٩٦٠، ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى. أثره. اعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على الشبكات والمتولية حراستها. حلول هيئة كهرباء مصر محلها بكل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧٦. (الطعن رقم ٢٩٧٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٣/٧/٦)

### **أساس مسئولية حارس البناء المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة**

(١٧٧) الخطأ المفترض في جانب الحارس. أما أساس المسئولية عن الأعمال الشخصية هو خطأ واجب الإثبات، وقد قضت محكمة النقض بأن " لما كان الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حجية الشئ المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق بأسبابه إلا ما كان منها

مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية - سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم بدونها، ومن ثم فإن ما لم تنتظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضي. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن مطالبة الطاعن بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية كان مبناها المسؤولية عن الأعمال الشخصية طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني، ولم تتناول تلك المحكمة - وما كان لها أن تتناول - بحث طلب التعويض على أن أساس آخر، وقضت برفض الدعوى الجنائية، فإن ذلك لا يحول دون مطالبته بالتعويض أمام المحكمة المدنية باعتباره مسئولا عن الضرر الذي أحدثه بهدم سطح مصنع الطاعن طبقا للمادة ١/١٧٧ من القانون المدني لاختلاف السبب في كل من الطلبين لأن قوام الدعوى الأولى خطأ واجب الإثبات، في حين أن قوام الدعوى المطروحة خطأ مفترض في حق المطعون ضده باعتباره حارسا للبناء وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بعدم جواز نظر دعوى الطاعن لسابقة الفصل فيها في الدعوى المدنية المقامة أمام المحكمة الجنائية مع اختلاف السبب في كل من الدعويين على النحو السالف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه " (الطعن رقم ٧٦٩٣ لسنة ٦٥ جلسة ٢٢/٤/٢٠٠٧).

### من أحكام القضاء:

١ - ان المادة ١/١٧٧ من القانون المدني وضعت لحماية غير المتعاقدين مع حارس البناء في حالة تهدم البناء او جزء منه، اما المتعاقدون

معه فيخضعون لأحكام العقد ونصوص القانون المدني الخاصة بأحكام عقد الإيجار.

(نقض-جلسة ١٦٤/١٩٦٨-مجموعة المكتب الفني-السنة ١٩ مدني-ص ٢٦٢)

٣- مناط رجوع العامل المضرور بالتعويض على صاحب العمل أن يثبت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن إصابة العامل قد نشأت عن خطأ شخصي من جانب صاحب العمل يرتب مسئوليته عن هذا التعويض وهو ما لا محل معه لتطبيق أحكام المسئولية المفترض لحارس البناء الواردة بنص المادة ١٧٧ من القانون المدني.

(الطعن رقم ٤٣٠٣- لسنة ٧٢ ق- تاريخ الجلسة ٢٢/٦/٢٠٠٣)

\* \* \*

## مسئولية حارس الشيء

النص التشريعي (مادة ١٧٨) :

كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة الات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه، هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة.

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية، المواد التالية:  
مادة ١٨١ لىبى و ٢٣١ عراقى و ١٧٩ سورى و ١٦١ سودانى و ٣١ و ١٣٢ لبنانى.

الاعمال التحضيرية :

لم يورد التقنين المصرى (الملغى) اى نص يتعلق بالمسئولية عن الجمادات وازاء ذلك عمد القضاء المصرى الى تطبيق القواعد العامة بشأنها، كما فعل فى المسئولية عن البناء، فجعل ترتيبها معقودا بإقامة الدليل على وقوع الخطأ من حارس الشئ. ولكنه جرى على التسامح فى استخلاص هذا الخطأ، فهو يكتفى بأقل إهمال، بل مجرد العلم بما ينطوى فى الشئ من أسباب الخطر، للقول بتاخر الخطأ الذى ينبغى اقامة الدليل عليه، وهو بهذا يقيم قرينة قضائية على الخطأ، يستعيز بها عما تقرر النصوص من قرائن قانونية فى هذه الصدد، فليس من العدل فى شئ مثلا ان يلحق عبء الإثبات على المضرور فى حادث من حوادث السيارات، اذ يغلب ان يمتنع عليه عملا ان يتبين كيفية وقوع الحادث، وليس شك فى ان سائق السيارة اقدر من غيره على تعليل ما وقع، ولهذه العلة اختار

المشروع فكرة الخطأ المفروض، مقفها في ذلك اثر اكثر التشريعات الاجنبية، بل واثر القضاء الفرنسى نفسه في مراحل تطوره الاخيرة.

على ان المشرع لم يمتز في هذا السبيل للقصر من غاياته، بل اجتزا بما تقتضيه احوال البلاد في المرحلة الراهنة من حياتها الاقتصادية، فهو لم يبلغ شأن القضاء الفرنسى في الحديث من احكامه، فيما يتعلق باطلاق حكم هذه المسؤولية على الجمادات بجميع انواعها بل اقتصر على "الالات الميكانيكية" وبوجه عام على "الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة".

وبديهي ان هذا التخصيص قصد به الى قصر الحكم على تلك الأشياء التي تحتاج لحراسة بسبب الخطر الملازم لها، وبهذا يكون من الميسور تصور اقامة قرينة على "خطأ في الحراسة".

وغنى عن البيان ان عبء المسؤولية في هذه الحالة يقع على حارس الشئ دون مالكة، ولا تنتفى هذه المسؤولية الا بإثبات السبب الاجنبى، ومع ذلك تطبق القواعد العامة في المسؤولية في حالتين استثنائيتين: هما حالة تصاد الات الميكانيكية وحالة النقل على سبيل المجاملة، فالواقع ان طبيعة الأشياء في الحالة الأولى، ونية الطرفين المفروضة في الحالة الثانية تقتضيان اعمال هذا الحكم.

ومهما يكن من امر ما استحدث المشروع في هذا الشأن، ومهما يكن عظم نصيبه من الأهمية، فليس يقصد منه على اى وجه من الوجوه الا الأخذ بفكرة المسؤولية المادة او الموضوعية، على أساس تحمل تبعة المخاطر المستحدثة.

فالمسؤولية عن الأشياء لا تزال في احكام المشروع مسؤولية ذاتية او شخصية أساسها خطأ وقد تقدم التشريع المصرى لا يأخذ بأحكام المسؤولية المادية او الموضوعية الا في أحوال استثنائية.

## رأى الفقه:

١ - تتحقق مسؤولية حارس الأشياء وفقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى، بتوافر شرطين:

١- ان يتولى شخص حراسة شئ تقضى حراسته عناية خاصة او حراسة الات ميكانيكية.

٢- ان يقع الضرر بفعل هذا الشئ.

فتمتى تحققت مسؤولية حارس الأشياء، قامت هذه المسؤولية على خطأ مفترض فى جانب الحارس.

والخطأ المفترض فى جانب حارس الشئ كالخطأ المفترض فى جانب حارس الحيوان هو خطأ فى الحراسة Faute dans la garde، فإذا الحق الشئ ضررا بالغير، فذلك لان زمام هذا الشئ قد افلت من يد حارسه، وافلات زمام الشئ هو عين الخطأ.

والخطأ هنا مفترض افتراضا لا يقبل إثبات العكس كالخطأ المفترض فى جانب حارس الحيوان، فلا يجوز للحارس ان ينفى الخطأ عن نفسه بأن يثبت ان لم يرتكب خطأ وانه بذل ما ينبغى من العناية حتى لا يحدث الشئ الضرر.

ولا يستطيع الحارس ان ينفى عنه المسؤولية الا بنفى علاقة السببية ما بين فعل الشئ والضرر الذى وقع، وهو لا يستطيع نفى علاقة السببية هذه الا اذا أثبت ان وقوع الضرر كان بسبب اجنبى: قوة قاهرة او حادث فجائى او خطأ المصاب او خطأ الغير.

(الوسيط-١. للدكتور السنهوري- ص١٠٧٨ وما بعدها، وكتابة الوجيز ص ٤٤٤ وما بعدها)

٢ - ظاهر من النص المادة ١٧٨ مدنى انه يجعل المسؤولية المفترضة مقصورة على الاضرار التى تنتج من أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة

كالات الميكانيكية وغيرها، وانه قد اريد به الأخذ بالقيد الذى قيد به حكم النقص الفرنسى الصادر فى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ المسئولية الناشئة عن الأشياء وبالتفرقة التى واجدها ذلك الحكم بين الأشياء الخطيرة والأشياء غير الخطيرة.

وكذلك فعل كل من المشرع السورى (م ١٧٩) والمشرع الليبى (م ١٨١)، واخذ المشرع العراقى ما تقرب من ذلك (م ٢٣١).

وكان التقنيان التونسي والمراكشي وكذلك التقنين اللبناني قبل ذلك قد سبقت إلى الأخذ بالمسئولية عن الأشياء (م ٩٦/٨٨/١٣١ على التوالي) **(المسئولية المدنية في تقنييات البلاد العربية- القسم الثاني - الدكتور سليمان مرقص ص ١٥٦ وما بعدها)**

٣- تطبق المادة ١٧٨ مدنى على كل شئ يحدث ضررا بالغير سواء اكان هذا الشئ عقارا بالتخصيص او عقارا بالاندماج كالاسلاك الكهربائية او مواسير المياه او الغاز او نشأ عن سقوط شجرة على شريط السكك الحديدية مما ادى الى وقوع الحادث او على الطريق.

ولكن اى حراسة تشترط لقيام المسئولية على عاتق؟ هل الحراسة المادية؟ ام الحراسة القانونية، يعتبر الشخص حارسا حتى ولو انفصل الشئ ماديا عنه. اذا الحراسة القانونية يصعب الأخذ بها، فإذا انى مالك المنزل بصانع ليقوم بأعمال الصيانة، فليس معنى ذلك ان الحراسة انتقلت من المالك الى العامل، فالحادث الذى وقع من جراء المصعد يسأل عنه المالك (الحارس) وليس العامل.

ولكن للمالك ان يرجع على الصانع عن إهماله وعدم احتياطية فى القيام بأعمال الصيانة على الوجه الاكمل او لعدم اخطار المالك عن سوء حالة الاسانسير وعدم صلاحيته للاستعمال.

اذن يقصد بالحراسة المادية ان يظل الشئ تحت مباشرة وادارة وتوجيه الحارس، وهو مسئول عن كل الاضرار الناتجة عن هذا الشئ حتى ولو كان به عيب لا يدركه.

اذن المسؤولية الناتجة عن حوادث المصعد وان كانت فيما يتعلق بعلاقة المستأجر بالمؤجر مسئولية تعاقدية، الا انها كقاعدة مسئولية تقصيرية مبنية على الخطأ المفروض طبقا للمادة ١٧٨ مدنى بالنسبة للغير، فالمصاعد م الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة، وعلى ذلك، فإن كان من حق المستأجر الرجوع على المؤجر فى حوادث المصاعد طبقا لقواعد المسؤولية التعاقدية، الا ان من حق المستأجر كما من حق الغير المضرور مساءلة الحارس استنادا على المادة ١٧٨ مدنى، وكل ما يلتزم به المضرور هو إثبات ان المصعد هو السبب فى الحادث، وان الدور الذى لعبه المصعد فى الحادث دور ايجابى وليس سلبى، والا انعدمت المسؤولية.

(المسئولية المدنية عن حوادث المصاعد الكهربائية. للدكتور أبو اليزيد الميثب - المحامام السنة ٣٨- العدد ٢- ص ٢٥٨ وما بعدها، وأنظر أيضاً: تحديد مدلول الحراسة - مقال الدكتور نعيم عطية - المرجع السابق - السنة ٣٥- العدد ٣ ص ٥٩٦ وما بعدها)

• **أساس مسئولية حارس الأشياء:** تقوم مسئولية حارس الأشياء على أساس خطأ فى الحراسة، فإذا وقع للغير ضرر بفعل الشئ، فيفترض أن زمامه قد أفلت، وأن حارسه فقد السيطرة الفعلية عليه، وهذا هو الخطأ المفترض فى جانبه، فلا يكلف المضرور بإثباته، بل يكفيه أن يثبت أن الضرر وقع بتدخل إيجابى من آلة ميكانيكية، أو من شئ تتطلب حراسته عناية خاصة فيفترض عندئذ أن ذلك يرجع إلى خطأ فى الحراسة. والأصل

أن حارس الشئ هو مالكة فلا يكلف المضرور أن يثبت أن المالك هو الحارس .ولكن المالك يستطيع أن يثبت أن الشئ لم يكن فى حراسته وقت وقوع الضرر. والخطأ المفترض من جانب الحارس، لا يقبل إثبات العكس، فلا يجوز أن يثبت الحارس أنه لم يخطئ، وأنه بذل العناية المطلوبة لمنع وقوع الضرر. ذلك أن الضرر لم يقع، إلا لأن زمام الشئ قد أفلت من يده، وهذا الإفلات هو الخطأ ذاته. وقد ثبت بدليل وقوع الضرر، وبذلك لا جدوى من محاولة نفيه .

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** المسؤولية المقررة فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى، تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضا لا يقبل إثبات العكس ولا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير. (نقض مدنى الطعن رقم ١٠٧٢ س ٤٥ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٩ غير منشور).

ولكن إذا كان الحارس لا يستطيع أن يتخلص من المسؤولية بنفى الخطأ إلا أنه يستطيع ذلك بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر، ويكون ذلك بإثبات أن وقوع الضرر يرجع إلى سبب أجنبى، أى إلى قوة قاهرة أو خطأ الغير، أو خطأ المضرور نفسه وقد نصت على هذا صراحة النصوص التى نظمت مسؤولية حارس الأشياء إذ بعد أن قررت المسؤولية أضافت " ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه "

**وقضت محكمة النقض بأن:** لئن كانت مسؤولية الشئ المقررة بنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى، تقوم على خطأ مفترض افتراضا لا يقبل

إثبات العكس إلا أن الحارس يستطيع دفع مسؤوليته بنفى علاقة السببية بين فعل الشئ والضرر الذى وقع، وذلك بإثبات أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه كقوة قاهرة، أو حادث مفاجئ، أو خطأ المصاب، أو خطأ الغير (نقض مدنى - الطعن رقم ٢٧١ - س ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٩)

كذلك أضافت هذه النصوص " هذا مع عدم الإخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة" ومن أهم الأحكام الخاصة التى تشير إليها هذه العبارة ما تقرره القوانين الخاصة بمسئولية رب العمل عن حوادث العمل، إذ تقوم هذه المسئولية على أساس فكرة تحمل التبعة لا على أساس الخطأ المفترض. (راجع فيما سبق الدكتور عبد الودود يحيى)

### • والبين من أحكام محكمة النقض أنها لا تعنى التفرقة التى يعينها

**الفقه بين النظرة الشخصية لأساس المسئولية وبين النظرة الموضوعية لهذا الأساس،** فهى قد اضطردت فى أحكامها على القول بأن هذه المسئولية تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من الحارس افتراضا لا يقبل إثبات العكس، ثم هى تشير فى أحكامها المتأخرة إلى أن المسئولية ناشئة عن الشئ ذاته غير أنها لم تشر إلى غير ذلك من المعايير التى قال بها أصحاب النظرة الموضوعية.

### **وقد قضت محكمة النقض بأن: إن مسئولية حارس الأشياء المنصوص**

عليها فى المادة ١٧٨ من القانون هى مسئولية تقصيرية قوامها خطأ يتمثل فى تقصير حارس الشئ فى بذل ما تقتضيه الحراسة عليه من عناية خاصة تحول دون أن يفلت زمامه من يده فيحدث الضرر، وهو خطأ يمكن أن يكون محلا للمساءلة الجنائية متى تحدد نوعه وقام الدليل على نسبته إلى

الحارس، أما افتراض مسؤولية الحارس على الشئ فإنه قاصر على المسؤولية المدنية وحدها ينصرف الفرض فيها إلى علاقة السببية دون الخطأ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة المشار إليها من قابلية افتراضها لإثبات العكس متى أثبت الحارس وجود السبب الأجنبي الذى تنتفى به السببية " (١٩٨٠/٤/٢٢) طعن ٢١٤ سنة ٤٦ ق - م نقض م - ٣١ - ١١٨١). وبأنه " النص فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المسؤولية المقررة بموجبه تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضا لا يقبل إثبات العكس ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ أو أنه قام بما ينبغى من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى يتولى حراسته وهى لا ترتفع إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير والمقرر أن حارس الشئ الذى يفترض الخطأ فى جانبه هو الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشئ قصرا واستقلالاً ولا تنتقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشئ المسؤولية المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى فى أساسها خطأ مفترض قبل الحارس ما لم يقدم الدليل على حدوث خطأ من المضرور ينفى خطأ الحارس " (١٩٨٤/١/٣١) طعن ١٠٥٢ لسنة ٥٣ ق - م نقض م - ٣٥ - ٣٥٧). وبأنه " المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المسؤولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى إنما تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضا لا يقبل إثبات العكس، ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عنه بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما أو أنه قام

بما ينبغي عليه من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى فى حراسته وإنما ترتفع عنه هذه المسئولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر - كان بسبب أجنبى لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير، وإنه لئن كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ قد أورد القواعد الخاصة باستحقاق المكافآت والمعاشات والتعويضات لأفراد القوات المسلحة وأن هذه الأحكام يقتصر تطبيقها على الحالات المنصوص عليها فى هذا القانون ولا تتعدها إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام على ما سلف بيانه فى الرد على وجه النعى الأول إلا أنه من المقرر أيضاً أنه لا يصح الجمع بين التعويضين، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه على ما قرره من أن ... وكان يبين من الحكم أنه فى تقريره للتعويض المحكوم به للمطعون عليهم قد راعى وأدخل فى اعتباره كافة المبالغ التى صرفت لهم من إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة من تعويض ومعاش شهرى بموجب القانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ طبقاً لما تدون بالنموذج رقم ١٠ " تأمين ومعاشات "، على نحو ما أورده بمدوناته وكان البين من هذا الذى ساقه الحكم سنداً لقضائه أنه أطرح بأسباب سائغة لها أصلها الثابت فى الأوراق وتتفق مع صحيح القانون كل ما تذرعه به الطاعن ركيزة لهذا النعى " (٢٧/٢/١٩٩٤ طعن ١٤٥ سنة ٥٩ ق - م نقض م - ٤٥ - ٤٣٨). وبأنه " المسئولية المقررة فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضاً لا يقبل إثبات العكس، ولا ترتفع هذه المسئولية إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة

أو خطأ المضرور أو خطأ الغير " (١٢/٤/١٩٧٩ طعن ١٠٧٢ لسنة ٤٥ ق - م نقض م - ٣٠ العدد الثاني - ٤٣٧ - وبنفس المعنى فى ١٩٧٨/٢/٩ الطعن ٢٧١ لسنة ٤٥ ق - م نقض م - ٢٩ - ٤٣٧ - ١٩٧٧/١٢/٦ الطعن ٤ لسنة ٤٤ ق ١٩٧٧/٦/٢٢ طعن ٦٢٢ لسنة ٤٤ ق - م نقض م - ١٨ - ١٤٨٥ - ١٩٧٧/٣/١ طعن ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - م نقض م - ٢٨ - ٥٩١ - ١٩٦٦/١١/٢٢ طعن ٢٠٣ سنة ٣٢ ق - م نقض م - ١٧ - ١٧١٢ - ١٩٦٥/٣/٢ طعن ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق - م نقض م - ١٦ - ٣٩٦ - ١٩٦٣/١٢/١٢ طعن ٣٠٢ لسنة ٣٢ ق - م نقض م - ١٤ - ١١٥٦).

**وقضت أيضا فى حكم حديث لها بأن:** المسؤولية الشئئية - قيامها على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ - نفيها لا يكون إلا بإثبات الحارس أن الضرر وقع بسبب قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير - أساس ذلك - م ١٧٨ مدنى. (٢٩/١١/١٩٩٧ طعن ٤٤٠٠ سنة ٦١ ق). وبأنه " المسؤولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغى عليه من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى فى حراسته وإنما تنتفى هذه المسؤولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان لسبب أجنبى لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور وأن استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر أو انقطاعها عن مسائل الواقع التى تقدرها

محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض " (١٩٩٠/١/٣١) طعن ٨٣١ لسنة ٥٧ ق - م نقض م - ٤١ - ٣٧٠)

**وقضت أيضا بأن:** إذا كان الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع تبعا للدعوى الجنائية على المتهم ورب العمل بوصفه متبوعا أنها لا تطرح على المحكمة الجنائية خطأ شخصيا منسوباً للمتبوع وإنما يسأل فقط باعتباره كفيلا متضامنا مع المتهم فإن الحكم الذي يصدر برفض هذه الدعوى لا يحول دون مطالبة المضرور لرب العمل باعتباره مسئولا عن خطئه الشخصى المفترض بوصفه حارسا للشئ الذى وقع به الحادث وذلك لتغير صفة المدعى عليه والسبب فى الدعوى الأولى عنها فى الدعوى الثانية (١٩٨٣/١٢/١٥ طعن ٩٠١ سنة ٥٠ ق - م نقض م - ٣٤ - ١٨٣٠).

وبأن " إذ كان الثابت من الحكم الصادر فى الجنية رقم .. أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن وتابعه بوصف أنهما تسببا بإهمالهما فى موت مورثة المطعون عليهما وأمرت النيابة العامة بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية قبل التابع لوفاته وطلبت معاقبة الطاعن بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات وقد حكمت محكمة الجنىح ببراءته مما أسند إليه، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل فى الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية لأن قيام الأولى خطأ جنائى واجب الإثبات ومنسوب إلى الطاعن وتابعه قائد الجرار فى حين أن قوام الثانية خطأ مفترض فى حق الطاعن باعتباره الحارس على الجرار أداة الحادث وتتحقق مسؤوليته ولو لم يقع منه أى خطأ لأنها مسئولية ناشئة عن الشئ ذاته وليست ناشئة عن الجريمة " (١٩٩٤/٥/٨ طعن ٥٥٥ لسنة ٦٠ ق - م نقض م - ٤٥ - ٨٠٥). وبأنه " إذ كان الثابت من الحكم الصادر فى قضية الجنية رقم

١٢١١ لسنة ١٩٨٣ عسكرية شرطة أن الدعوى أقيمت ضد تابع الطاعن بصفته لأنه تسبب برعونته أثناء قيادته سيارة الشرطة فى إصابة المطعون ضدها بالإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى وطلبت النيابة العسكرية معاقبته بالمادة ١/٢٤١ قانون العقوبات وقد حكمت المحكمة العسكرية ببراءته مما أسند إليه، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة لم تفصل فى الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية لأن قوام الأولى خطأ جنائى واجب الإثبات ومنسوب إلى التابع فى حين أن قوام الثانية خطأ مفترض فى حق الطاعن بصفته باعتباره حارسا للسيارة، فمسئوليته تتحقق ولو لم يقع منه أى خطأ لأنها مسئولية ناشئة عن الشئ ذاته وليست ناشئة عن خطأ شخصى" (١٩٩٠/٢/٢١ طعن ١٣٥٥ سنة ٥٨ ق - م نقض م - ٤١ - ٥٤٠). وبأنه " الأساس المشترك للدعوى المدنية بطلب التعويض عن الوفاة استنادا لأحكام المسئولية الشئئية والدعوى الجنائية على مرتكب الحادث هو سبب وفاة المجنى عليه بما لازمه وقف الدعوى الأولى لحين الفصل فى الدعوى الثانية بحكم بات لا حجية للحكم الجنائى إلا إذا كان باتا " (١٩٩٦/١٢/١٠ طعن ٩٣٥٦ سنة ٦٤ ق - ٤٧ - ١٤٩٦) وبأنه " مفاد نصوص المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية، ١٠٢ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الجنائى تكون له حجيته فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله، فإذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها

لكى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له، ولما كان الثابت من الحكم الصادر فى قضية الجنحة رقم ٤٢٤٥ سنة ١٩٧٠ قصر النيل أن الدعوى أقيمت ضد تابع الطاعنين لأنه تسبب بإهماله فى قتل ولد المطعون عليها بأن تركه يستعمل المصعد رغم ما به من خلل وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وقد حكمت محكمة الجنح ببراءته مما أسند إليه، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل فى الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية لأن قوام الأولى خطأ جنائى واجب الإثبات نسبة إلى التابع فى حين أن قوام الثانية خطأ مفترض فى حق الطاعنين باعتبارهم حراسا للمصعد، فمسئوليتهم تتحقق ولو لم يقع منهم أى خطأ لأنها مسئولية ناشئة عن الشئ ذاته وليست ناشئة عن الجريمة " (١٩٧٨/٤/٢٥ طعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٤ ق - م نقض م - ٢٩ - ١٠٩٤)

● **الأشياء التى تشملها الحراسة:** يشمل نص المادة ١٧٨ مدنى نوعين من الأشياء أولهما الآلات الميكانيكية وهذه اعتبرها المشرع خطوة بطبيعتها، والآلة الميكانيكية هى الآلة المزودة بمحرك أو قوة دافعة باستثناء يد الإنسان، سواء كانت تلك القوة هى البخار أو الكهرباء أو البترول أو المياه أو الهواء، ولا يهم بعد ذلك الغرض الذى تستعمل فيه الآلة ولا المواد التى صنعت منها، ولا الشكل الذى اتخذته .(شنب فى رسالته بند ٣٦) ولا يهم ما إذا كانت تعتبر من العقارات أو من المنقولات وبذلك تشمل الآلات الميكانيكية السيارات والموتوسيكلات والدراجات المزودة بمحرك، والترام والمترو والترولى باص وإن كانت لا تشمل العربات التى تجرها إلا إذا كانت متصلة بها وقاطرات السكك الحديدية والطائرات

والمصاعد الكهربائية، والآلات الصناعية والزراعية والسفن سواء كانت نهربية أو بحرية. والنوع الثانى هو الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة والشئ الذى تحتاج حراسته إلى عناية خاصة يعتبر كذلك بالمعيار الموضوعى إذا كان خطرا بحكم تكوينه أو تركيبه كالأسلحة غير الميكانيكية والأدوية الطبية والزجاج والأسلاك الكهربائية والفؤوس والمصابيح والمفرقات، كما قد يعتبر كذلك بموجب النظرة الشخصية وفقا للظروف والملابس التى تحيط بكل حادث كالشجرة تقتلعها الريح فتسقط فى عرض الطريق تعرض المارة والسيارات للخطر. وقد ذهب الرأى الغالب فى الفقه إلى أن المقصود بالأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة تشمل النوعين جميعا أى الأشياء الخطرة بحكم تكوينها أو تركيبها والأشياء الخطرة بحكم الظروف والملابس التى أحاطت بالحادث. (السنهورى بند ٧٣١ - جمال زكى بند ٣١٥ - وقارن شنب فى رسالته بند ٥٠ ومرقص بند ٣٤٢ - الصدة ٥٣٢ - الشرقاوى بند ١٢٢ - موافى ص ٣٠ وما بعدها - نصر رفاعى بند ٤٢٣ والبنود ٥١٩ حتى ٥٣٢)

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه، والشئ فى حكم المادة السالفة الذكر هو ما تقتضى حراسته عناية خاصة إذا كان خطرا بطبيعته أو كان خطرا بظروفه وملابساته بأن يصبح فى وضع أو حالة تسمح عادة بأن يحدث الضرر ومن المقرر استخلاص علاقة السببية بين الخطأ

والضرر أو انقطاعها هو من مسائل الواقع التي يقدرها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض إلا بالقدر الذى يكون استخلاصه غير سائغ " (١٩٩١/٧/٢٤ طعن ٢٧٦٠ سنة ٥٦ ق). وبأنه " الشئ فى حكم المادة ١٧٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تقتضى حراسته عناية خاصة إذا كان خطرا بطبيعته أو كان خطرا بظروفه وملابساته بأن يصبح فى وضع أو فى حالة تسمح عادة بأن يحدث الضرر، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن حمام السباحة الذى وقع فيه الحادث هو من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة بالنظر إلى ظروف الحادث وملابساته استنادا إلى ما قرره أن عرضه ٢٥ م وعمقه من ٥-٦ وأنه كان ممثلا فى يوم وقوع الحادث. وثابت من أقوال .. مسئول النشاط الرياضى بأندية الشركة أن الحمام يقع فى وسط النادى ولا يمكن منع الاقتراب منه لرواد النادى .. ومثل هذا الحمام يعتبر شيئا خطرا فى مثل هذه الظروف طالما أنه غير محاط بسور يمنع الدخول إليه إلا بإذن مالكه أو تعيين عليه حراسة تمنع ذلك وهو الأمر الذى انتفى ساعة وقوع الحادث .. وأن الثابت من أقوال المسئولين المذكورين .. أن الحمام بعد الساعة ٢ لا يكون به مسئول عن الإنقاذ " (١٩٨٩/١/١٥ طعن ١٧٨١ لسنة ٥٦ ق - م نقض م - ٤٠ - ١٤٥) وبأنه " الشئ فى حكم المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو ما تقتضى حراسته عناية خاصة إذا كان خطرا بطبيعته أو كان خطرا بظروفه وملابساته بأن يصبح فى وضع أو فى حالة تسمح عادة بأن يحدث الضرر " (١٩٨٣/١/١٣ طعن ٥٢٢ سنة ٤٥ ق - م نقض م - ٣٤ - ٢٠٢). وبأنه " إذ قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض على أساس المسئولية الناشئة

عن حراسة الأشياء وفقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى وأن الشئ فى حكمها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تقتضى حراسته عناية خاصة إذا كان خطرا بطبيعته أو كان خطرا بظروفه وملابساته بأن يصبح فى وضع أو حالة تسمح عادة بأن يحدث ضررا، وكان استخلاص الحكم المطعون فيه أن الأسلاك التليفونية فى مثل ظروف الدعوى تعتبر من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة وهو استخلاص سائغ له أصله الثابت فى الأوراق وتؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ويتفق وصحيح القانون " (١/٣١/١٩٩٠ طعن ٨٢١ سنة ٥٧ ق - م نقض م - ٤١ - ٣٧٠)

● **المقصود بحارس الأشياء الخطرة:** حارس الأشياء الخطرة هو من له عليها السيطرة الفعلية وهذا هو نفس المعيار الذى طبقناه على حارس الحيوان. وهناك قرينة قانونية على أن مالك الأشياء هو حارسها. ولا يطالب المضرور بإثبات ذلك، بل هو يرجع على المالك بالتعويض، ولهذا الأخير أن ينفى المسؤولية عن نفسه بإثبات أن الحراسة كانت لشخص آخر غيره. والحراسة قد تنتقل من المالك إلى الغير بمقتضى عقد يتصل بالشئ، كانتقالها إلى المنتفع والمرتهن رهن حيازة، وكذلك فإن انتقال الأشياء المنقولة إلى المستأجر والمستعير يؤدى إلى انتقال الحراسة إلى أى منهما. وإعطاء الآلة إلى ميكانيكى يقوم بإصلاحها يؤدى إلى انتقال الحراسة عليها إلى هذا الشخص، فهو الذى أصبح صاحب السيطرة الفعلية عليها أثناء قيامه بإصلاحها. والعبرة فى كل ذلك بالحراسة الفعلية وليس الحق القانونى على الشئ، فسائق السيارة تنتقل إليه حراستها بحسب ما قررت الدوائر

المجتمعة لمحكمة النقض الفرنسية. وبالنسبة لسائق السيارة فالرأى السائد أنه لا يعتبر حارسا لها، بل تظل الحراسة للمالك، ولو وقع الضرر فى وقت كان السائق يقودها بمفرده دون أن يوجد معه مالك لها. والمضروور إما أن يرجع على المالك باعتباره متبوعا يسأل عن تابعه ويتعين فى هذه الحالة إثبات خطأ التابع، أو يرجع عليه باعتباره حارسا لشئ خطر على أساس خطأ مفترض فى جانبه افتراضا لا يقبل إثبات العكس، ولا تكون هناك حاجة إلى إثبات الخطأ فى جانب السائق. ولكن يلاحظ أن السيطرة الفعلية قد تنتقل من مالك السيارة إلى السائق، وهذه مسألة واقع يستوثق منها القاضى بحسب ظروف الدعوى. أما الأشياء التى تؤدى الأضرار الناجمة عنها إلى مساءلة حارسها على هذا النحو، فهى الأشياء الخطرة. وقد اعتبر القانون أن الآلات الميكانيكية من الأشياء الخطرة فى جميع الأحوال. أما غير الآلات الميكانيكية فإنها قد تكون أيضا أشياء خطيرة إما بطبيعتها أو بحسب الظروف الملائسة بها. ومن الأشياء الخطرة بطبيعتها الأسلحة والمفرقات والأدوية والزجاج والمواد الكيماوية .. الخ. ومن الأشياء الخطرة بحسب الظروف الملائسة لها، عربة الركوب فهى تعتبر خطيرة بالنسبة للمارة وإن كانت لا تعتبر كذلك بالنسبة للسيارات، والشجرة إذا اقتلعت من جذورها وأصبحت تهدد كل من يمر بجوارها. ومن هذين المثالين يتبين أن كل شئ غير خطر بطبيعته يمكن أن يصبح خطرا فى ظروف معينة بالذات. ويلاحظ أن لفظ الشئ يصدق على كل شئ باستثناء الأشياء غير المادية والحيوان والبناء. (يراجع تفصيل ذلك تناغو وانظر محمد لبيب شنب فى النظرية ونتائجها رسالة عن الأشياء طبعة ١٩٥٧).

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** ولئن كان الأصل أن تكون الحراسة لمالك الشيء إلا أنه إذا باشر شخص آخر خلافه السيطرة الفعلية على الشيء فى الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه فإن الحراسة تكون له دون ماله وذلك سواء انتقلت السيطرة الفعلية على الشيء بإرادة ذلك المالك أو دون إرادته (١٩٩٨/٤/٢٦ طعن ٢٠٥ سنة ٦٢ ق). وبأنه " النص فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه، يدل على أن الحارس الذى يفترض الخطأ فى جانبه هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصداً واستقلالاً، ولما كان الثابت فى الدعوى أن الشبكة الكهربائية داخل مدينة حوش عيسى مملوكة لمجلس المدينة - الطاعن - وهو الذى يسيطر عليها سيطرة فعلية ويتولى استعمالها واستغلالها لحساب نفسه وكان قيام المؤسسة المصرية العامة للكهرباء طبقاً للمادتين الأولى والثانية من القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ بتوريد الطاقة الكهربائية لمجلس المدينة وصيانة وتشغيل الشبكة الكهربائية داخل هذا المجلس مقابل جعل مآدى تقاضاه منه شهرياً، ليس من شأنه أن يخرج تلك الشبكة الكهربائية من السلطة الفعلية للمجلس. فإن هذا المجلس يكون هو الحارس لها وبالتالي مسئولاً عن الضرر الذى تحدثه مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالف الذكر " (١٩٧٨/٥/٢٣ طعن ١٣٠ سنة ٤٥ ق - م نقض م - ٢٩ - ١٣٠١) وبأنه " النص فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن

وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه .. " مفاده - أن الحارس الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السيطرة الفعلية على الشئ قصرا واستقلالاً لأن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسؤولية هى بسيطرة الشخص على الشئ سيطرة فعلية لحساب نفسه " (٢٦/٤/١٩٩٨ طعن ٢٠٥ سنة ٦٢ ق).

● **والمقصود بالعنصر المادى:** أن يكون للشخص سلطة استعمال الشئ وتوجيهه ورقابته، ولا يلزم لتوافر هذه السيطرة أن يكون الشئ فى وضع اليد الفعلية للشخص وقت الحادث كالشأن فيما لو ترك الشخص سيارته فى الطريق العام .(شنب ٦١ - مرقص بند ٣٤٥).

ومثال ذلك مالك السيارة الذى يعهد بقيادتها إلى سائق أجير فإن المالك هو حارس السيارة ولو أنها فى حيازة السائق المادية وذلك لأن له السلطة على استعمالها وتوجيه سائقها. ولا يشترط أن يمارس الشخص سلطته على الشئ فعلا فهو يعتبر حارسا ولو لم يكن يستعمل الشئ إذ يكفى أن تكون للشخص هذه السلطة ولو لم يمارسها ما دام أحد لا يستطيع أن يعارضه إذا فكر يوما فى مباشرتها.

● **الحراسة الإدارية:** إذا كانت الحكومتان المصرية واليونانية قد أبرمتا اتفاقا بتاريخ ١٩٦٦/٩/٢٦ وعمل به بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٧ بشأن تسوية التعويضات للرعايا اليونانيين عن الأموال التى مستها الإجراءات التى اتخذت فى البلاد بما فى ذلك أوامر فرض الحراسة المستندة للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وكذلك القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، وكان مؤدى المادتين ٢، ٤ من هذه الاتفاقية التزام الحكومة المصرية بدفع التعويضات المستحقة للرعايا

اليونانيين الذين مست أموالهم بأوامر الحراسة سواء كانت قرارات فرض الحراسة صحيحة أم باطلة لتضحي ذمتها بريئة بمجرد الدفع وقد وقعت الحكومة اليونانية باسمها واسم المستفيدين، ونفاذا لها قام الطاعنون بصرف التعويضات المقررة عن أموالهم وهو ما يسقط حقهم في طلب ردها إذ ليس عدلا أن يجمع بين المال وعوضه وإذ كان ذلك فإن أحكام هذا الاتفاق تضحي هي القانون الواجب التطبيق على المنازعة المطروحة بغض النظر عن مشروعية أوامر فرض الحراسة لأن الاتفاقية استهدفت تسوية جميع الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة استنادا إلى القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٨ والقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، أيا كان وجه الرأي في مشروعية تلك القرارات ومن ثم بات الجدل في الأمر غير منتج، وإذ التزم حكم محكمة القيم المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر فيما انتهى إليه من أن تعويض الطاعنين عن أموالهم التي شملتها إجراءات الحراسة من شأنه أن يبرئ ذمتها ويجعل تصرفات الحراسة كلها بمنأى عن الطعن فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون.

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** الاتفاقية المصرية اليونانية بشأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا اليونانيين. استهدفتها تسوية جميع الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفقا للقانونين ١٦٢ لسنة ١٩٥٨، ١٥٠ لسنة ١٩٦٤. صرف المستحقين التعويضات المقررة عن أموالهم. أثره. سقوط حقهم في طلب ردها سواء كانت قرارات فرض الحراسة صحيحة أم باطلة. التزام الحكم المطعون فيه ذلك. النعي عليه غير منتج. (الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٦/١١/٢٠٠١) (إيجارات).

وتتنطوى سلطات الحارس التي يتكون منها العنصر المادى على سلطة الاستعمال وسلطة التوجيه وسلطة الرقابة والمقصود بسلطة الاستعمال أن

يكون للشخص سلطة استخدام الشئ سواء لغرض مادي أو أدبي أو لغير ذلك من الأغراض، وقد يستند فيه إلى ما يخوله حق عيني كالملكية أو حق الانتفاع أو الرهن الحيازي، أو حق شخصي كعقد الإيجار أو العارية، أو قرار إداري. والمقصود بسلطة التوجيه سلطة الأمر التي ترد على الشئ أى سلطة تقرير كيفية الاستخدام ووقته وتحديد الغرض منه ومن يسمح لهم بذلك فإذا كان الشئ سيارة كانت سلطة التوجيه لمن يملك الأمر ببقائها في الجراج أو خروجها منه وتحديد من يقودها والأماكن التي تذهب إليها إلى غير ذلك من صور الأمر. أما المقصود بسلطة الرقابة فهو ممارسة الرقابة على الشئ ذاته لا على طريقة استعماله فتتطوى على سلطة فحصه، وتعهده بالصيانة والإصلاح واستبدال أجزاء أخرى بما يتلف من أجزائه (يراجع في هذه السلطات الثلاث شنب في البنود ٦١ حتى ٦٦ - ويراجع جمال زكي بند ٣١٧ - مرقص بند ٣٤٤ - الشرقاوى بند ١٢٢ - نصر رفاعى بند ٤٧٢ - موافى ص ٤٣ وما بعدها). وقد اختلف في أثر الانفصال بعض هذه السلطات الأخرى كما لو انفصلت سلطة الاستعمال عن سلطة التوجيه كأن يؤجر شخص سيارته إلى آخر بموجب عقد يفرض فيه على الأخير قيودا تتعلق بهذا العنصر الأخير كأن يشترط تحديد شخصية قائدها والغرض من الاستعمال، أو كما لو انفصلت سلطة الاستعمال عن سلطة الرقابة كأن يمنع مؤجر السيارة أو معيرها على المستأجر أو المستعير فحصها أو استبدال أجزائها، أو أن يعهد مالك المصعد بفحصه وصيانتته واستبدال أجزائه إلى شركة متخصصة في صيانة المصاعد. وقد قيل في هذه الصور بتجزئة الحراسة تبعاً لسبب وقوع الحادث فإن كان راجعاً إلى ما يعتبر من سلطة الاستعمال كان

المستأجر أو المستعير هو الحارس وإن كان يرجع إلى عيب فى تكون الشئ وتركيبه كانت الحراسة للمالك أو من عهد إليه سلطة الرقابة (يراجع فى هذا رأى الدكتور / عبد الحى حجازى فى المصادر غير الإرادية للالتزام ص ٥٦٠ - وراجع السنهاورى الجزء الأول هامش ١٠٨٨) غير أن الصحيح أن الحراسة لا تتجزأ وأن ثبوت العنصر المادى للحراسة الفعلية لشخص ما لا يستلزم أن يستجمع كل السلطات التى تخولها، والجوهرى من هذه السلطات هو سلطة الاستعمال، فمن ثبتت له هذه السلطة ثبت له العنصر المادى للحراسة الفعلية ولو لم تتوافر له سلطة التوجيه أو سلطة الرقابة (شنب بندى ٧٦ و ٧٧ - جمال زكى بند ٣١٧)

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** النص فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه. يدل على أن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعى أو المعنوى على الشئ سيطرة فعلية فى الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه (٣٠/٥/٢٠٠٠ طعن ٣٦٥٩ سنة ٦٩ ق). وبأنه " الحراسة الموجبة للمسئولية طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعى أو المعنوى على الشئ سيطرة فعلية فى الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه " (٥/١/١٩٨٩ طعن ٢٤ سنة ٥٦ ق - م نقض م - ٤٠ - ٧١). وبأنه " جرى نص المادة ١٧٨ مدنى

على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه. مما يدل على أن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقا لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي على الشئ سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه " (١٩٧٨/٤/٢٤ طعن ٨٥٠ سنة ٤٤ ق - م نقض م - ٢٩ - ١٠٧٩).

• **العنصر المعنوي:** لا يكفي لاعتبار الشخص حارسا أن تتوافر له سلطات الاستعمال والتوجيه والرقابة بل يجب فضلا عن ذلك أن يباشر هذه المظاهر المادية لحسابه الخاص، أى يقصد تحقيق مصلحة أو فائدة شخصية له. ولا يشترط فى المصلحة أن تكون مادية بل يصح أن تكون أدبية. فمالك السيارة الذى يخرج بها للنزهة يحقق بها مصلحة أدبية. والحارس لا يشترط فيه أن يكون مميزا فغير المميز يمكن اعتباره حارسا إذا توافرت له السيطرة الفعلية على الشئ فالمجنون الذى يقتل شخصا ببندقية يسأل عن تعويض الضرر الذى سببه سلاحه. ولا يشترط أن يكون الحارس شخصا طبيعيا بل يجوز أن يكون شخصا اعتباريا أو معنويا كشركة خاصة أو مرفق عام كمؤسسة المياه أو مؤسسة الصرف الصحى أو مؤسسة الكهرباء (يراجع فى تفصيل ذلك شنب بند ٨٠ - جمال زكى بند ٣١٧ - مرقص بند ٣٤٦ - السنهورى بند ٧٣٠).

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** جرى نص المادة ١٧٨ مدنى على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات

ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه. فقد دلت على أن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقا لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي على الشئ سيطرة فعلية فى الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه (١٩٧٨/٤/٢٤ - الطعن ٨٥٠ لسنة ٤٤ ق - م نقض م - ٢٩ - ١٠٧٩)

**وقضت أيضا بأن:** الحراسة الموجبة للمسئولية طبقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي على الشئ سيطرة فعلية فى الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه (١٩٨٩/١/٥ طعن ١٩٢ سنة ٥٦ ق - م نقض م - ٤٠ - ٧٧). وبأنه " الحراسة الموجبة للمسئولية طبقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى إنما تتحقق وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سيطرة الشخص على الشئ سيطرة فعلية فى الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه، وإذ كان الثابت فى الدعوى أن مورث الطاعنين - العامل لدى شركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا المطعون عليها الأولى - كان يقوم بإصلاح السيارة المملوكة للمطعون عليها الأولى داخل الجراج الخاص بها، فسقطت السيارة فوقه ولقى مصرعه فإن الحراسة على السيارة وقت الحادث تكون معقودة للمطعون عليها الأولى باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل إلى مورث الطاعنين، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن الشركة المطعون عليها الأولى قد تخلت عن سيطرتها الفعلية على السيارة إلى

مورث الطاعنين، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون " (١٢/٤/١٩٧٩ - الطعن ١٠٧٢ لسنة ٤٥ ق).

• **انتقال الحراسة:** الأصل أن تكون الحراسة للمالك بتقدير أن حق الملكية يخول صاحبه كافة السلطات التى تخولها الحراسة وإنه إنما يباشرها لحساب نفسه، ولكن الحراسة قد تنتقل من المالك إلى غيره بموجب عقد يخول الأخير سلطة الاستعمال والتوجيه والرقابة وقد يكون هذا العقد من العقود التى تتعلق بحق شخصى كالإيجار والعارية والوديعة والمقاوله والنقل. غير أنه يلاحظ أن العبرة ليست بنوع العقد وإنما بالسلطة الفعلية التى يباشرها الغير على الشئ لحساب نفسه فالمشتري لا يعتبر حارسا ولو انتقلت إليه الملكية إلا باستلام المبيع وممارسة سلطاته عليه وتبقى له الحراسة منذ استلامه للشئ ولو أبطل البيع أو فسخ حتى يرد المبيع إلى البائع. (مرقص)

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعى أو المعنوى على الشئ سيطرة فعلية فى الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الشركة الطاعنة على قواعد المسئولية الشبئية تأسيسا على أنها هى المالكة للعربة التى اقترفت الحادث وأن حيازة السائق لها كانت حيازة عرضية، دون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعنة بأن الحراسة قد انتقلت إلى مرتكب الحادث الذى يعمل لحساب نفسه كتاجر دون رقابة أو توجيه منها، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق

القانون والقصور فى التسبب " (١٩٨١/٦/٢) طعن ٥٧٠ لسنة ٤٦ ق - م  
 نقض م - ٣٢ - ١٦٧٣) وبأنه " إذا كان الثابت من مدونات الحكم  
 المطعون فيه إن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول  
 الدعوى تأسيساً على أن المؤسسة المصرية العامة للكهرباء هى المنوط بها  
 حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا بالتطبيق لأحكام القرارين  
 الجمهوريين رقمى ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥، ٣٠٩٤ لسنة ١٩٦٩، وكانت  
 المادة الثانية من القرار الجمهورى الأول قد نصت على اختصاص  
 المؤسسة المشار إليها بتنفيذ المشروعات الخاصة بإنتاج القوى الكهربائية  
 ونقلها وتوزيعها وإدارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها والنقل  
 وتنظيم حركة الأحمال على الشبكات الرئيسية فى أنحاء الجمهورية وتوزيع  
 القوى الكهربائية وبيعها فى أنحاء الجمهورية كما نصت المادة الثانية من  
 القرار الثانى على أن تقوم تلك المؤسسة بأعباء تشغيل وصيانة شبكات  
 وتوزيع الجهد المنخفض داخل مجالس المدن والقرى، لما كان ذلك، وكان  
 الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع على قوله أن أسلاك  
 الكهرباء كانت فى تاريخ الحادث ١٩٧٢/١١/٢٣ تتبع مجلس مدينة طنطا  
 وأن القانون الذى أتبعها لمؤسسة الكهرباء صدر بعد حادث الوفاة فإن هذا  
 الذى أورده الحكم ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون، ذلك أن القرارين  
 الجمهوريين سالفى الذكر قد صدر أولهما فى سنة ١٩٦٥ وثانيهما فى سنة  
 ١٩٦٩ أى قبل وقوع الحادث فى ١٩٧٢/١١/٢٣ وقد أدى هذا الخطأ إلى  
 حجب محكمة الاستئناف عن بحث دفاع الطاعن وتحقيق ما إذا كانت  
 حراسة الشبكة الكهربائية داخل مدينة طنطا قد انتقلت بالفعل إلى المؤسسة  
 المصرية العامة للكهرباء وأصبحت لها السيطرة الفعلية لحساب نفسها على

أعمدة وأسلاك الكهرباء من عدمه وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور " (١٩٧٨/٤/٢٤) طعن ٨٥٠ سنة ٤٤ ق - م نقض م - ٢٩ - ١٠٧٩).

**وقد قضت محكمة النقض فى حكم حديث لها بأن:** لما كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن السيارة أداة الحادث لم تكن فى حيازته وقت وقوعه مستدلا على ذلك بما ثبت بتحقيقات قضية الجنحة المنضمة للأوراق والمستندات المرفقة بها، وكان يبين من أوراق القضية رقم ٤٠٣٤ سنة ١٩٧٥ جنح قوص التى ضبطت عن الواقعة وأقوال من سئلوا بتحقيقاتها ومن كتاب الجمعية التعاونية للنقل بالسيارات بمحافظة قنا المرفق بأوراق تلك الجنحة أن السيارة أداة الحادث هى الوارد بيانها بأوراقها - رقم ٣١ نقل قنا - وأن المصابين والمتوفين كانوا يستقلونها وأنها لم تكن تعمل لحساب الطاعن وقت وقوع الحادث وإنما كانت تعمل لحساب الاتحاد الاشتراكى فى أحد المواقب بتكليف منه، فلا يكون للطاعن عليها سيطرة فعلية فى الاستعمال والتوجيه والرقابة فى هذا التوقيت، ولا تكون الحراسة عليها ثابتة له حينذاك، وإذ استخلص الحكم - خلافا لذلك - أن الحراسة على السيارة المذكورة كانت للطاعن وقت وقوع الحادث ورتب على ذلك مسئوليته عنه والإزامه بأداء مبلغ التعويض المقضى به ورفض دعواه الفرعية ودون أن يبين الأسانيد التى أقام عليها قضاءه. فإنه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب. (١٩٩٨/٤/٢٦) طعن ٢٠٥ سنة ٦٢ ق).

• **المالك:** الأصل أن تثبت الحراسة للمالك ومن ثم لا يلتزم المضرور بإقامة الدليل على ثبوت الحراسة له، إذ تقوم الملكية قرينة على الحراسة ويقع عبء إثبات انتقالها أو زوالها بعد ذلك على المالك. (السنهوري بند ٧٢٦ - مرقص بند ٣٤٥ - الصدة بند ٥٣٢ - موافى ص ٥٢ وما بعدها).

• **تعدد الحراس:** إذا كان الأصل هو عدم تعدد الحراسة بمعنى ألا تثبت الحراسة على الشيء نفسه لأكثر من شخص واحد في الوقت نفسه، إلا أن مناط ذلك أن يستند هؤلاء الأشخاص المتعددون إلى استنادات مختلفة، أما إذا اتحد السند فليس ثمة ما يمنع من تعدد الحراس وهو ما يطلق عليه الحراسة الجماعية، ويقصد بها أن تثبت لأكثر من شخص على نفس الشيء بسند له طبيعة واحدة بسلطات متساوية في الاستعمال والإدارة والرقابة كالتشأن في الملكية الشائعة أو المستأجرين المتعديدين لعين واحدة بعقد واحد، وذلك مشروط بأن يثبت قيام السلطة الفعلية لهم جميعاً، أما إذا انفرد أحدهم بمباشرة هذه السلطات كانت له وحده الحراسة فإذا تمت بين الملاك المشتاعين قسمة مهياةً زمنية، كانت الحراسة لمن اختص بالشيء خلال المدة المحددة له وطوال بقاء الشيء في سيطرته وإن كانت مهياةً مكانية كانت الحراسة لكل من المتقاسمين على الجزء الذي اختص به (شنب - جمال زكي).

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ - بإنشاء هيئة كهرباء مصر عهد إلى هذه الهيئة وحدها عملية تشغيل وصيانة شبكة الكهرباء وكانت تعتبر بهذه المثابة صاحبة السيطرة الفعلية عليها والمتولية حراستها إلى أن صدر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤ قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٨ بتأسيس شركة توزيع كهرباء القاهرة وبينت المادة الثالثة منه الغرض من تأسيس هذه الشركة بأنه توزيع وبيع للطاقة الكهربائية للمستهلكين في مدينة القاهرة وضواحيها وعهد ذات القرار بالفقرة الخامسة من المادة الحادية عشرة منه إلى الهيئة الطاعنة تخطيط عمليات الصيانة الأساسية وأعمال التجديدات والإحلال ومتابعة تنفيذها بما مؤداه أن شركة توزيع كهرباء القاهرة اختصت - بمزاولة جزء من نشاط هيئة كهرباء مصر المنوط بها طبقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٩ هو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين في مناطق معينة والقيام بعمليات الصيانة وأعمال التجديدات والإحلال التي تتولى الهيئة المشار إليها تخطيطها، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين كيف أن الحادث الذي أدى إلى وفاة مورث المطعون عليهما كان نتيجة عمليات الصيانة المنوط بالهيئة الطاعنة وليس نتيجة عمليات توزيع الطاقة الكهربائية المنوط بشركة توزيع كهرباء القاهرة وهو أمر يتعلق بواقع كان على المحكمة تحقيقه ليتسنى لها تحديد صاحب السيطرة الفعلية على الأسلاك المتسببة في الحادث والمسئول عن حراستها في معنى المادة ١٧٨ من القانون المدني، واقتصر على القول بأن شركة توزيع كهرباء القاهرة تابعة لقطاع الكهرباء وهي الهيئة الطاعنة ورتب على ذلك مسئوليتها عن الحادث فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب" (١٩٩١/٥/٢٦ طعن ١٨٠٠ سنة ٥٦ق) وبأنه " النص في المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه .. "

يدل على أن الحراسة على الأشياء الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي على الشئ سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه، وكان يبين من نصوص القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر - الطاعنة - أنها عهدت إلى هذه الهيئة وحدها عملية تشغيل وصيانة شبكة الكهرباء، وهي بهذه المثابة تعتبر صاحبة السيطرة الفعلية والمتوالية حراستها، غير أنه بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٨ بتأسيس شركة توزيع كهرباء مصر الوسطى - شمال الصعيد حالياً - وبينت المادة الثالثة منه الغرض من تأسيس هذه الشركة بأنه توزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين على الضغوط ١١ كيلو فولت، ٣٨٠ فولت، ٢٢٠ فولت في محافظات الفيوم والجيزة وبنى سويف وأسيوط والوادى الجديد والمنيا وأسندت المادة ١١/٥ منه إلى الهيئة الطاعنة عمليات الصيانة الأساسية وأعمال التجديدات أو الإحلال ومتابعة تنفيذها بما مؤداه أن الشركة المطعون عليها الأولى - وقد اختصت بتوزيع وبيع الطاقة في جهات معينة - هي صاحبة السيطرة الفعلية والمتوالية حراسة شبكة الكهرباء في المناطق سالفة الذكر والتي تقوم عن طريقها بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبالتالي تكون مسئولة عما يحدث عنها من أضرار ولا ينال من ذلك ما تضمنه قرار إنشاء الشركة المذكورة بأن تتولى هيئة كهرباء مصر - الطاعنة - بالنسبة للشركة الأنشطة المتعلقة بالبحوث والتطوير والتدريب الفنى والمشتريات والقروض الخارجية والاستثمارات وتخطيط عمليات الصيانة الأساسية والتجديدات

والإحلال ومتابعة تنفيذها إذ أن ذلك كله لا يعنى أن الهيئة الطاعنة مسئولة عن الأضرار الناتجة من تشغيل الشبكة الكهربائية المتعلقة بتوزيع وبيع الطاقة مما يدخل ضمن نشاط المطعون عليها الأولى التى اختصت وحدها بهذا النشاط " (١٧/١٢/١٩٩٥ طعن ٥٤٤ سنة ٥٩ ق - م نقض م - ٤٦ - ١٣٩٦).

**وقضت بأن:** إن نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى يدل على أن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقا لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعى أو المعنوى على الشئ سيطرة فعلية فى الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه، وكان مؤدى نصوص القانون ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٥ بتاريخ ١/٣/١٩٧٨ بتأسيس شركة توزيع كهرباء القناة أن هذه الشركة قد اختصت بجزء من نشاط هيئة الكهرباء وهو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية فى جهات معينة بما مؤداه أن الشركة أصبحت بذلك هى وحدها صاحبة السيطرة الفعلية المتولية حراسة شبكة الكهرباء فى المناطق سالفة الذكر التى تقوم عن طريقها بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبالتالي تكون مسئولة عما يحدث عنها من أضرار " (٢٦/١/١٩٩٢ طعن ٢٢٦١ سنة ٥٦ ق - م نقض م - ٤٣ - ٢٣٨).

• **التابع:** كسائق السيارة أو كعامل فى المصنع، لا يعتبر حارسا وإنه وإن كانت له السيطرة المادية على الشئ إلا أنه لا يمارسها لحساب نفسه، وإنما يمارسها لحساب المتبوع فتكون الحراسة للمتبوع وذلك حتى لو كان الشئ مملوكا للتابع وقدمه للمتبوع لاستعماله لحساب الأخير

بموافقته. ويرى الفقه أنه إذا استأثر التابع بالسلطة على الشئ لحساب نفسه انتقلت إليه الحراسة سواء تم ذلك بموافقة المتبوع أو بغير موافقته (جمال زكى بند ٣١٧ - شنب بند ٦٥ و ١٠٧ - مرقص بند ٣٤٦ - السنهورى بند ٧٢٦ - الصدة بند ٥٣٢ - نصر رفاعى بند ٤٢٦ - موافى ص ٩٠ وما بعدها)

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** حارس الشئ هو الشخص الطبيعي أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشئ ولا تنتقل الحراسة إلى تابعه المنوط به استعمال الشئ لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية عليه إلا أنه لا يعمل لحساب نفسه وإنما يكون خاضعا للمتبوع بما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويكون المتبوع وحده الحارس على الشئ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس مسئولية الحراسة دون مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه فلا محل معه لإثارة ما رددته الطاعن فى الشق الأخير من هذا السبب من الحادث وقع فى غير أوقات العمل الرسمية وبخطأ التابع ويكون النعى على الحكم بشقيه على غير أساس (١٩٨٨/١٠/٢٦ طعن ٧٥٩ سنة ٥٥ ق). وبأنه "مسئولية حارس الشئ تقوم على خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ أو تابعه الذى يمارس الحراسة عليه لحساب متبوعه باستعماله الشئ لحساب المتبوع وبموافقته " (١٩٩٤/١٢/٤ طعن ٢٨٠١ سنة ٦٠ ق - م نقض م - ٤٥ - ١٥٣٤). وبأنه " النص فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع

الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه يدل على أن الحارس الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى هذا النص هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السيطرة الفعلية على الشئ قصدا واستقلالا، ولا تنتقل منه إلى تابعه المنوط به رقابته لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الشئ إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته فإنه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشئ، لأن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية فى هذه الحالة هى بسيطرة الشخص على الشئ سيطرة فعلية لحساب نفسه وتقوم المسئولية على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضا لا يقبل إثبات العكس، ومن ثم فإن هذه المسئولية لا تدرأ عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغى من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى فى حراسته، وإنما ترتفع هذه المسئولية إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه بأن يكون الفعل خارجا عن الشئ فلا يكون متصلا بداخليته أو تكوينه فإذا كان الضرر راجعا إلى عيب فى الشئ فإنه لا يعتبر ناشئا عن سبب أجنبي ولو كان هذا العيب خفيا، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير " (١٩٧٨/٤/٢٥) طعن ١٤٩ سنة ٤٤ ق - م نقض م - ٢٩ - ١٠٩٤). وبأنه " حارس الأشياء الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى، هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشئ قصرا واستقلالا، ولا تنتقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشئ، لأنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على

الشيء وقت استعماله الشيء، إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذى يستعمله ذلك أن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هى بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه، فإذا كانت الوزارة الطاعنة هى المالكة للطائرة وقد أعدتها لتدريب طلبة كلية الطيران وعهدت إلى مورث المطعون ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختبارهم وأنه فى يوم الحادث خلق بها مصطحبا أحد الطلبة لاختباره، فسقطت به ولقى مصرعه فإن الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للطاعنة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل إلى مورث المطعون ضدها، وبالتالي تكون الطاعنة مسئولة عن الضرر الذى لحق به مسئولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى ولا تنتفى عنها هذه المسئولية إلا إذا أثبتت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه " (١٩٦٥/٣/٢٥ طعن ٢٨٥ سنة ٣٠ ق - م نقض م - ١٦ - ٣٩٦ - ويراجع نقض ١٩٧٨/٤/٢٥ طعن ١٤٩ لسنة ٤٤ ق - م نقض م - ٢٩ - ١٠٩٤).

● **فقد الحراسة:** إذا فقد الحارس سلطته على الشيء فإنه يفقد تبعا لذلك حراسته الفعلية والحارس يفقد سلطته على الشيء سواء بالضياع أو التخلي أو الغصب أو السرقة أو بسبب قوة قاهرة.

● **النائب:** كالوكيل الاتفاقى أو الحارس القضائى أو الولى أو الوصى أو القيم لا يعتبر حارسا بل تبقى الحراسة للأصيل ما لم يستخدم

الشيء لحساب نفسه فتنتقل إليه الحراسة (شئب بندى ١٠٨ و ١٠٩ - مرقص بند ٣٤٦).

● **محترف الحفظ أو الصيانة أو الإصلاح:** كصاحب الجراج أو المشرف على حفظ السيارات فى الطرقات أو الميكانيكى، يرى البعض أن الحراسة تنتقل إليهم بالقدر الذى يستلزمه مباشرة الحرفة أو المهنة (السنهورى بند ٧٣٦ - مرقص بند ٣٤٦ - الصدة بند ٥٣٢ - موافى ص ٧٨ ويراجع فيه حالة تجربة الشيء لشرائه ص ٩٧) ولكننا نرى أن الحراسة تبقى للمالك إذ أن هؤلاء إنما يمارسون الحرفة أو المهنة لحسابه وتبقى له وحده سلطة الاستعمال والتوجيه والرقابة. (مستشار / محمد عبد العزيز)

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** لما كان الثابت فى الدعوى أن الشبكة الكهربائية داخل مدينة ... مملوكة لمجلس المدينة - الطاعن - وأن المجنى عليه تابع له وقد أصيب أثناء مباشرة عمله فى إصلاح عطل بالشبكة الكهربائية بما يدل على أن الطاعن هو الذى يسيطر على تلك الشبكة الكهربائية سيطرة فعلية ويتولى استعمالها لحساب نفسه وكان قيام هيئة كهرباء مصر التى أنشئت بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ وحلت محل المؤسسة المصرية العامة للكهرباء فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات .. طبقاً للمادتين الأولى والثانية من القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٣٩٠١ لسنة ١٩٧٣ - بتوريد الطاقة الكهربائية لمجلس المدينة وصيانة وتشغيل الشبكة الكهربائية داخل هذا المجلس مقابل جعل مادی تتقاضاه شهرياً ليس من شأنه أن يخرج تلك الشبكة الكهربائية من السلطة الفعلية للمجلس فإن المجلس يكون

هو الحارس لها وبالتالي مسئولاً عن الضرر الذي تحدثه مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالف الذكر ولا تنتفى هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه " (١٩٩٠/٣/٢٠ طعن ٢٧٤٨ سنة ٥٦ ق - ويراجع نقض ١٩٧٨/٥/٢٣ طعن ١٣٠ سنة ٤٥ ق - م نقض م - ٢٩ - ١٣٠١ - ١٩٧٨/٤/٢٤ طعن ٨٥٠ سنة ٤٤ ق - م نقض م - ٢٩ - ١٠٧٩).

• **المقاول:** يعتبر المقاول حارساً لمعداته وأدواته التي يستخدمها أما إذا اقتصر التزامه على العمل بمواد من عند رب العمل أو على إصلاح الشيء الذي في حراسة الأخير كانت الحراسة لرب العمل. (شنب).

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** نصت المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه، ومن ثم فإن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه. ولما كان الثابت في الدعوى أن الشركة الطاعنة عهدت إلى مقاول بسد فتحات في أبواب بمبان مملوكة لها وفي يوم الحادث كان مورث المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وهو أحد العمال التابعين للمقاول يقوم بعمله وأثناء مروره صعقه سلك كهربائي مسند على حائط في المبنى فإن الحراسة على هذا السلك تكون وقت الحادث معقودة للشركة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على البناء والسلك الكهربائي الموجود فيه، ولم تنتقل هذه الحراسة

إلى المقاول لأن عملية البناء التى أسندت إليه لا شأن لها بالأسلاك الكهربائية الموجودة فى المبنى أصلاً وبالتالى تكون الشركة مسئولة عن الضرر الذى لحق بمورث المطعون عليه الأول مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالفه الذكر، ولا تنتفى عنها هذه المسئولية إلا إذا أثبتت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه " (١٩٧٧/٣/١ طعن ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - م نقض م - ٢٨ - ٥٩١). وبأنه " الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى إنما تتحقق بسيطرة الشخص على الشئ سيطرة فعلية فى الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه ولما كان الثابت فى الدعوى أن مرفق مياه القاهرة عهد إلى مقاول بالقيام بأعمال الحفر فى الطرق فى مناطق معينة بالقاهرة لوضع أنابيب المياه ثم ردم الحفر ورفع المتخلفات الناتجة عن هذه الأعمال، وكان من نتيجة هذا الحفر أن انكشفت الأسلاك الكهربائية وأصبحت غير عازلة للتيار الكهربى وفى يوم الحادث سقط الطاعن فى إحدى الحفر فصعقه التيار ومات لساعته، وإذ كانت الحراسة على الحفر التى أجراها المقاول فى الطريق وعلى الأسلاك الكهربائية التى كشفت عنها منوطة بمرفق مياه القاهرة باعتبار أنه صاحب السيطرة الفعلية عليها وعلى أنابيب المياه التى قدمها للمقاول، وتظل هذه الحراسة للمرفق المذكور ولا تنتقل إلى المقاول إذ العقد المبرم بينهما هو من عقود الأشغال العامة يمارس المرفق العام بمقتضاه سلطته فى الرقابة والتوجيه والإشراف على هذه الأعمال تحقيقاً للمصلحة العامة ويقوم فيه المقاول بالعمل لحساب المرفق، وكانت الحفر التى أجراها المقاول والأسلاك الكهربائية التى كشفت عنها هى من الأشياء التى تتطلب

حراستها عناية خاصة فيكون المرفق المذكور مسئولاً عن الضرر الذى أحدثته بالطاعن مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالفه الذكر ولا تنتفى عنه هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أن مرفق مياه القاهرة قد تخلى عن سيطرته الفعلية على أعمال الحفر فى مكان الحادث إلى المقاول لأنه نص فى عقد المقاول على أنه مسئول وحده عن الإصابات والأضرار التى تحدث أثناء سير العمل وأنه التزم بإحاطة الحفر والخنادق بحواجز من الحبال وأن المرفق لا يكون مسئولاً إلى أن يتم له استلام العمل نهائياً، ورتب الحكم على ذلك قضاءه بعدم مسئولية المرفق لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون" (١٩٧٤/١٢/٣١ طعن ٥٤٣ لسنة ٣٩ ق - م نقض م - ٢٥ - ١٥٥٧).

● **أمين النقل:** يعد الناقل حارساً للشيء خلال فترة نقله إلا أن رأى ذهب أن الحراسة تبقى للمالك لأنه لم يتخل عن سلطته فى التوجيه والرقابة (للتزيد انظر محمد لبيب شنب بند ١٠٥).

● **المودع لديه:** ذهب البعض إلى أن الحراسة على الشيء مدة الوديعة تكون للمودع لديه، ولكن الصحيح أنها تبقى للمالك لأنه الذى يحتفظ بالسيطرة على الشيء (شنب بند ١٠٢).

● **المستأجر والمستعير:** تثبت لهما الحراسة ولو قيدت سلطاتهما فى التوجيه والرقابة ما دام لهم سلطة الاستعمال، ولا تزول عنهما الحراسة إلا برد الشيء إلى المؤجر أو المعير (شنب بند ٩٢).

• **صاحب حق الحبس:** يعتبر من يحبس شيئاً مملوكاً للغير ضماناً لحقه استعمالاً لحقه المقرر فى المادة ٢٤٦ حارساً للشيء إلى أن يردده إلى صاحب الحق فيه. (شنب بند ٩٠).

• **أصحاب الحقوق العينية التى تخول الاستعمال:** كصاحب حق الانتفاع أو حق الاستعمال والسكنى، أو المحتكر أو المرتهن حيازياً تثبت لهم الحراسة على الشيء من تاريخ استلامهم له وتبقى لهم حتى تاريخ رد الشيء إلى صاحب الرقبة ما لم يكونوا قد نقلوا الحراسة إلى آخر كمستأجر، كما تثبت الحراسة لصاحب حق الارتفاق الإيجابى على المنشآت التى يقيمها استعمالاً لحقه على العقار المرتفق به. (شنب فى البند ٨٦ حتى ٩٠) كما تثبت الحراسة للحائز سواء كان حسن النية أو سيئ النية. (شنب بند ١٠٢)

• **الاستيلاء للمصلحة العامة:** كالشأن فيما تخوله قوانين الطوارئ لجهة الإدارة من الاستيلاء على الأشياء للمصلحة العامة ثم رده إلى صاحبه وكالشأن فيما ينص عليه المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتموين فى هذا الصدد وتثبت الحراسة للجهة الإدارية منذ الاستيلاء وحتى الرد. (شنب بند ١٠١).

• **الحائز على سبيل التسامح والمجاملة:** لا تنتقل إليه الحراسة بل تبقى للمالك الذى خول غيره استعمال الشيء على سبيل التسامح أو المجاملة (شنب بند ٩٢).

• **المصعد:** تكون الحراسة عليه لمالك البناء الذى يقع به أو لمستأجر هذا البناء أن انتقلت إليه سلطة السيطرة الفعلية على المصعد، ولا يعفى الحارس من تبعات الحراسة أن يعهد بصيانة المصعد إلى الغير. (شنب ٩٩).

### • معدات المياه والغاز والكهرباء: من العدادات والمواسير والأسلاك

فتثبت الحراسة على العدادات للجهة الموردة لأنها هي التي تهيمن على وضعها وقراءتها ورفعها، أما الأنابيب والأسلاك فإن التوصيلات الرئيسية الموجودة خارج المبنى تكون الحراسة عليها للجهة الموردة، أما التوصيلات الداخلية فتكون الحراسة عليها لمن له حراسة المبنى. (شنب بند ٩٨ - موافى ص ٣٢ - ويراجع فيه الحراسة على أدوات الجراحة وآلات الأشعة).

### وقد قضت محكمة النقض بأن: مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم

٤٣ لسنة ١٩٧٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والمادة التاسعة عشر من اللائحة التنفيذية لهذا القانون أنه أصبح بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ منوطا بوحدة الحكم المحلى تولى أعمال إنشاء وصيانة شبكات الإنارة العامة فى مختلف المدن والقرى فتكون هذه الوحدات فى مدلول حكم المادة ١٧٨ من القانون المدنى حارسة على هذه الشبكات باعتبارها الجهة ذات الهيمنة والسيطرة الفعلية عليها بما أسند إليها قانونا مهام إنشائها واستعمالها وصيانتها والرقابة على ما يتصل باستهلاك طاقة الكهرباء، ولا يسوغ انصراف الحراسة إلى الشركة الطاعنة والتي يبين من استقراء القرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٨ الصادر من رئيس مجلس الوزراء بتأسيسها أن الغرض من إنشائها هو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين بمحافظات مصر الوسطى فلا يعتبر قيامها بهذا العمل من شأنه أن يخرج شبكات الإنارة العامة من السلطة الفعلية لوحدات الحكم المحلى وفقا لما استهدفه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية. (١٩٨٩/١/٥ طعن ٤٩٢ سنة ٥٦ ق - م نقض م - ٤٠ - ٧٧).

• **أسلحة الرماية:** قد يحتفظ أحد الأندية بأسلحة ليستعملها أعضاؤه في الصيد أو الرماية، وقد يحتفظ أحد مستغلى مدينة الملاهى بأسلحة ليحرب بها رواد المدينة حظهم أو خبرتهم، ويرى البعض أن الحراسة تكون لعضو النادي أو مرتاد المدينة طوال احتفاظه بالسلاح بتقدير أنه يكون فى هذه الأثناء تحت سيطرته الفعلية ويقس هذا البعض هذه الحالة على حالة المستأجر أو المستعير لاشتراك الحالتين فى استخدام الشخص الشئ فى استعماله الشخصى ولكن رأى الراجح قضاء وفقها فى فرنسا يجعل الحراسة للنادى أو المستغل (شنب بند ٩٦).

• **مجهز السفينة والربان:** ذهب البعض إلى أن السفينة تعتبر فى حراسة الربان فى حين يرى البعض أن الحراسة تكون لمجهز السفينة بتقدير أن الأول إنما يلتزم بأوامره. (شنب بند ٩٥).

• **تعلم استعمال الشئ أو التدريب عليه:** كالشأن فى تعلم قيادة السيارات أو التدريب عليها. ومن المتفق عليه أنه إذا كان الشئ مملوكا للمعلم كانت الحراسة له ولو كان قد ترك القيادة للتلميذ، فإن كان المعلم تابعا لآخر مالك للشئ كمدرسة تعليم السيارات كانت الحراسة للمدرسة. أما إذا كان الشئ مملوكا للتلميذ فيرى البعض أن الحراسة تكون له لاستخدامه الشئ لحساب نفسه وهو التعليم فى حين يرى البعض انتقال الحراسة إلى المعلم بتقدير خضوع التلميذ لتوجيهه ورقابته. (شنب بند ٩٧ - الصدة بند ٥٣٢ - موافى ص ٧٨ و ٧٩).

• **الامتحان اللازم للحصول على ترخيص باستعمال الشئ:** كالشأن فى الترخيص اللازم لقيادة السيارة، فإن كانت السيارة مملوكة لطالب

الترخيص اعتبر حارسا لها دون الممتحن، أما إن كانت مملوكة للممتحن أو للجهة التابع لها أو للغير فتبقى الحراسة لصاحبها ولا تنتقل إلى طالب الترخيص. (في هذا المعنى شنب ٩٧).

● **عدم اشتراط التمييز في الحارس:** يذهب أستاذنا السنهوري إلى أنه يشترط في الحارس أن يكون مميزا لأنه مسئوليته تقوم على الخطأ المفترض وعديم التمييز لا يفترض فيه الخطأ (الجزء الأول من الوسيط بند ٧٣٥) ولكن الصحيح أنه لا يلزم في الحارس أن يكون مميزا فتقوم مسئوليته ولو كان فاقد التمييز لصغر السن أو الجنون أو العته. (يراجع في ذلك السنهوري في المرجع نفسه بند ٥٣٩ - جمال زكي في الوجيز في الالتزامات بند ٣١٧ - مرقص بند ٣٤٧ - موافى بند ٥٢ - شنب في رسالته بند ٨١)

● **طبيعة التزام الحارس:** ذهب بعض أنصار نظرية الخطأ المفترض كأساس لمسئولية حارس الأشياء غير الحية إلى القول بأن التزام الحارس هو التزام ببذل عناية فينتفى بثبوت عدم ارتكابه أى خطأ فى مسلكه، وإذا كان واضحا اصطدام هذا الرأي بما استقر عليه القضاء من أن الحارس يتمتع عليه نفيا لمسئوليته إثبات حسن مسلكه أو انعدام خطأه، فقد ساد القول بأن التزام الحارس هو التزام بنتيجة أى بتحقيق غاية هى عدم إحداث الشئ الذى فى حراسته ضررا للغير. (إبراهيم الدسوقي فى رسالته عن الإعفاء من المسئولية المدنية عن حوادث السيارات بند ٨٨ - مرقص بند ١٩١)

● **وجوب توافر السببية بين فعل الشئ ذاته وبين الضرر:** ويقصد بذلك أن يكون الضرر ناشئا عن فعل الشئ ذاته وبمعنى آخر أن يكون تدخل الشئ

هو الذى سبب الضرر. ويثور البحث عن المعيار الذى يكشف عن نوع التدخل الذى يعتد به فى معرض مسؤولية حارس الأشياء غير الحية. وفى هذا الصدد يفرق رأى السائد فى فرنسا ومصر قضاء بين التدخل الإيجابى والتدخل السلبي فيعتد بالأول دون الثانى ويتمثل معيار التفرقة بين التدخل السلبي والتدخل الإيجابى فى الوضع الذى كان عليه الشئ حين تدخله فى وقوع الحادث فإن كان فى وضعه المألوف الطبيعى واقتصر دوره على تلقى فعلة خارجية عنه كانت هى سبب وقوع الضرر كان دوره سلبيا وانتفت علاقة السببية بين فعل الشئ وبين الضرر. ولا يهم بعد ذلك أن يكون الشئ ساكنا أو متحركا. فلو أن سيارة اصطدمت بشجرة قائمة فى وضعها الطبيعى المألوف فنتج عن ذلك إصابة أحد ركاب السيارة أو تلف بها فإن الشجرة وإن تدخلت فى وقوع الحادث إلا أن تدخلها كان سلبيا بحتا إذ اقتصر دورها وهى فى وضعها المألوف الطبيعى على تلقى فعلة خارجية عنها كانت هى السبب فى حدوث الضرر وهى اصطدام السيارة بها، وعلى العكس من ذلك فلو هذه الشجرة كانت ملقاة بعرض الطريق فى وضع غير مألوف أو غير طبيعى فاصطدمت بها السيارة فإن تدخل الشجرة فى هذه الصورة يكون تدخلها إيجابيا. وبالمثل لو أن سيارة تقف فى الطريق نهارا فى الوضع المألوف الطبيعى المسموح به فتعثر بها عابر للطريق فأصيب فإن السيارة وإن تدخلت فى إصابة المصاب إلا أن تدخلها كان سلبيا بحتا إذ اقتصر دورها وهى فى وضعها الطبيعى المألوف على تلقى فعلة خارجية عنها كانت هى السبب فى وقوع الإصابة وهى اصطدام المصاب بها وعلى العكس من ذلك لو أن السيارة كانت تقف فى أحد الميادين ليلا دون علامات التنبيه التى تلزمها بها اللوائح بما يجعلها فى وضع غير مألوف أو غير طبيعى فاصطدم بها عابر الطريق فأصيب أمكن

القول بأن تدخل السيارة في حدوث الضرر كان تدخلا إيجابيا. فإذا تحقق التدخل الإيجابي للشئ في حدوث الضرر أمكن قيام مسؤولية حارسه يستوى في ذلك أن يكون الشئ في تدخله قد اتصل ماديا بجسم المصاب أو المال الذى وقع عليه الضرر أو لم يتصل. فلو أن سيارة وهى مسرعة مرت على قطعة من الحجر فطارت فى الهواء حتى اصطدمت بزجاج حانوت على جانب الطريق فأتلفه، كان تدخل السيارة فى أحداث هذا التلف إيجابيا. أما التمييز بين الوضع المألوف للشئ والوضع غير المألوف فيقوم به القاضى عن طريق الموازنة بين الوضعين بخبرته العامة (يراجع فى ذلك كله شنب فى رسالته فى البنود ١٢١ حتى ١٣٧ - السنهورى فى البنود ٧٢٨ حتى ٧٣٠ - مرقص بند ٣٤٣ - الصدة بند ٥٣٢ - الشرقاوى بند ١٢٢ - نصر رفاعى بند ٤٣٠ وما بعده - موافى بند ١٠٨ وما بعدها - وراجع منه تفصيل نظرية الوضع المألوف ص ١١٩ - وجمال زكى بند ٣١٦ - إبراهيم الدسوقي فى رسالته عن الإغفاء من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات طبعة ١٩٧٨ بند ٢٨٥ حتى ٣٤٤) ويلاحظ البعض أن التمييز بين التدخل الإيجابى والتدخل السلبى على ضوء معيار الوضع المألوف والوضع غير المألوف هو فى نطاق المسؤولية عن الأشياء غير الحية تطبيق لنظرية السبب المنتج أو الفعال عند تعدد العوامل التى ساهمت فى وقوع الضرر التى تسود المسؤولية عن الخطأ الشخصى الواجب الإثبات. (شنب بند ١٣١ - مرقص بند ١٨٨) كما يلاحظ البعض أن هناك أشياء لا يتصور افتراض الخطأ فى حارسها لأنها لا تتحرك إلا طوعا لإرادة إنسان مما يلزم للقول بالمسؤولية ثبوت الخطأ الشخصى كالأشأن فى مبضع الجراح وآلات الأشعة. (السنهورى هامش بند ٧٣٠).

### • وتدخل الشئ المتحرك يعتبر تدخلا إيجابيا فى جميع الأحوال: وإذا

كانت فكرة الوضع المألوف وغير المألوف، كمعيار للتفرقة بين التدخل الإيجابى والتدخل السلبى، تسوى - طبقا للسائد على ما أسلفناه - بين الأشياء المتحركة وبين الأشياء الساكنة، إلا أننا نتفق مع ما لاحظته البعض من اعتبار تدخل الأشياء المتحركة تدخلا إيجابيا فى جميع الأحوال ومن ثم افتراض قيام رابطة السببية بين هذا التدخل وبين الضرر وبالتالي توافر مسئولية الحارس ما لم ينف تلك الرابطة عن طريق إثبات السبب الأجنبى، وقصر مجال أعمال معيار الوضع المألوف والوضع غير المألوف للتفرقة بين التدخل الإيجابى والتدخل السلبى على الأشياء الساكنة وحدها. إذ فضلا عن أن ما دفع القضاء والفقه فى فرنسا إلى إطلاق إعمال ذلك المعيار على جميع الأشياء ساكنة أو متحركة هو الرغبة فى الحد من نطاق المسئولية عن الأشياء نظرا لأن النص المقرر لها فى فرنسا يجعلها عامة على جميع الأشياء سواء كانت ميكانيكية أو غير ميكانيكية وسواء كانت خطرة أو غير خطرة مما دفع القضاء والفقه إلى محاولة تضيق نطاق إعمال هذه المسئولية حتى تتاح فرصة إعمال المسئولية عن الخطأ الشخصى واجب الإثبات، وهى محكمة مننقية فى مصر حيث يقصر نص المادة ١٧٨ المسئولية عن الأشياء على الأشياء الخطرة سواء بطبيعتها أو بوضعها .. فضلا عن ذلك فإن القضاء فى فرنسا بدأ يتجه إلى اعتبار مجرد تدخل الشئ المتحرك تدخلا إيجابيا ففى بتوافر مسئولية الحارس عن إصابة طفل لانزلاق قدمه بسبب مجهول أثناء استعماله سلما متحركا فى أحد المحلات العامة مع التسليم بأن السلم المذكور كان مستكملا عناصر الأمان والسلامة وكان يعمل فى وضعه المألوف (يراجع فى ذلك كله جمال زكى بند ٣١٦)

ويبدو أن أستاذنا الدكتور السنهورى يأخذ بهذا الرأى حيث قصر معيار الوضع غير المألوف على الأشياء الساكنة وحدها حين عبر عن التدخل الإيجابى بقوله " أما إذا كانت العربة تسير أو كانت واقفة ولكن فى غير وضعها الطبيعى .. أو كانت الآلة الميكانيكية فى غير مكانها الطبيعى أو كانت تتحرك فإن الضرر يكون فى هذه الحالات من فعل الشئ، وقد يتدخل الشئ تدخلا إيجابيا فى إحداثه ". (بند ٧٢٨).

● **رابطه السببية:** رابطه السببية ركن من أركان المسئولية المدنية بصفة عامة ولكن هذه الرابطه تتنوع بتنوع المسئولية، فهى فى المسئولية عن الفعل الشخصى رابطه ما بين الخطأ والضرر وهى فى المسئولية عن الأشياء رابطه بين الشئ والضرر. ويثير تحديد هذه الرابطه مسألتين هامتين:

### ١- التمييز بين الأضرار الناشئة من الشئ والأضرار الناشئة من فعل

#### الإنسان: معيار التفرقة:

اعتبار الضرر ناشئاً عن فعل الإنسان إذا كان متعمدا سواء صدر عن مرتكبه فى ذلك عن نية خبيثة أو كان فى حالة ضرورة أو دفاع شرعى. أما إذا لم يكن الضرر متعمدا وكان الشئ قد تدخل فى إحداثه فإنه يعتبر ناتجا عن الشئ لا مجرد فعل الإنسان. فمعيار التفرقة هو قصد الإضرار فكما توافر هذا القصد لدى الحارس اعتبر الضرر ناشئاً عن فعل الإنسان إذ لا يكون الشئ إلا أداة فى يده يستعملها لتنفيذ مقصده. أما إذا لم يتوافر قصد الإضرار فالضرر يعتبر ناتجا عن الشئ ولو كان الإنسان يحركه وقت حصول الضرر كصاحب آلة ميكانيكية ينقلها من مكان لآخر فيصيب شخصا يمر فى الطريق.

## ٢- متى يكون الشئ سببا للضرر؟

يشترط لقيام هذه المسؤولية تدخل الشئ إيجابيا فى إحداث الضرر، فإذا لم يكن للشئ أى دور فى حصول الحادث فإن حارسه لا يمكن أن يسأل، إذ لا يكفى تدخل الشئ تدخلا سلبيا. وجرى القضاء والفقه على اعتبار تدخل الشئ إيجابيا إذا كان وقت الحادث فى موضع غير مألوف أو غير طبيعى من شأنه أن يؤدى إلى حصول الضرر بحكم السير العادى للأمر واعتبار هذا التدخل سلبيا إذا كان الشئ فى موضع مألوف ليس من شأنه أن يسبب ضررا فى العادة. فالشئ الذى يكون وقت الحادث فى موضع من شأنه أن يؤدى إلى الضرر عادة يعتبر هو السبب الفعال أو المنتج لهذا الضرر، أما الشئ الذى يكون وضعه مألوفاً وطبيعياً وليس من شأنه أن يحدث ضرراً، فإنه يكون سبباً عارضاً لا يعتد به. فإذا ترك شخص سيارته فى المكان المخصص لانتظار السيارات وصدمتها عربة أخرى أو أحد المارة فإن تدخل الآلة يكون سلبياً أما إذا كانت العربة متروكة فى غير المكان المعتاد للوقوف فصدمتها سيارة أخرى أو أحد المارة كان تدخل الآلة إيجابياً. وإذا كانت الآلة الميكانيكية ثابتة فى مكانها الطبيعى لا تتحرك فاصطدم بها شخص فجرح كان هذا وضعاً سلبياً، أما إذا كانت موضوعة فى غير مكانها الطبيعى أو كانت تتحرك فإن الضرر يكون من فعلها. ويقوم قاضى الموضوع بالتمييز بين الوضعين وفقاً لخبرته العامة المجردة، فلا يعتد فى تقدير وضع الشئ بخبرة الحارس الشخصية ولا برأى المضرور ويستترشد فى ذلك بالكشف عن الاستعمال المعد له فى الشئ فى العادة. (الدناصورى والشواربى).

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** من المقرر أن مسؤولية حارس الشئ تقوم على أساس خطأ مفترض فى جانبه وهى تتطلب أساساً أن يقع الضرر

بفعل الشئ ذاته أى بتدخله تدخلا إيجابيا بحيث يكون الفعل المسبب للضرر متصلا بداخله وتكوينه، ويجب استبعاد هذه المسؤولية الشيئية متى قامت علاقة تعاقدية بين الحارس والمضروب (١٣/٥/١٩٨٥ طعن ٧٦٠ سنة ٥٠ ق - م نقض م - ٣٦ - ٧٦٨). وبأنه " يشترط لتحقيق مسؤولية حارس الأشياء المقررة فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن يقع الضرر بفعل الشئ مما يقتضى أن يتدخل الشئ تدخلا إيجابيا فى إحداث الضرر. فإذا دفع الحارس هذه المسؤولية أمام محكمة الموضوع بأن تدخل الشئ لم يكن إلا تدخلا سلبيا وأن الضرر لم يقع إلا بخطأ المتوفى الذى دخل إلى حيث توجد آبار الفضلات - فى مكان يحرم عليه بحكم اللوائح دخوله بل إن الشارع يؤثم هذا الفعل - فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يواجه هذا الدفاع الجوهرى ولم يناقشه يكون معيبا بما يستوجب نقضه " (٢٠/٢/١٩٦٤ طعن ١٠٤ لسنة ٢٩ ق - م نقض م - ١٥ - ٢٤٠) وبأنه "مناطق المسؤولية الشيئية قبل حارس الشئ وفقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ثبوت فعل الشئ وإحداث الضرر فإذا ثبت ذلك أضحي الخطأ مفترضا فى حق الحارس بحيث لا يدرؤه إلا أن يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المضروب أو خطأ الغير، ولا يكفى لقيام رابطة السببية إثبات تدخل الشئ فى إحداث الضرر بل يشترط أن يكون التدخل إيجابيا ويكون كذلك إذا كان وقت الحادث فى وضع غير مألوف أو غير طبيعى من شأنه أن يؤدى إلى حصول الضرر عادة فيعتبر هو السبب الفعال أو المنتج لهذا الضرر ويقوم قاضى الموضوع بالتمييز بين الوضع المألوف للشئ والوضع غير المألوف " (١٥/٥/١٩٩١ طعن ٣١٣٣ سنة ٦٠ ق). وبأنه " من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة ١٧٨ من

القانون المدنى أن حارس الشئ هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشئ قصدا واستقلالاً وأن مناط مسئوليته هو ثبوت فعل الشئ وتدخله تدخلا إيجابيا فى إحداث الضرر فإذا ثبت ذلك أضحى الخطأ مفترضا فى حق الحارس ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه " (١٩٩٧/٥/٧ طعن ٧٨٦٤ سنة ٦٣ ق). وبأنه " النص فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى يدل على أنه يشترط لتحقيق المسئولية المقررة به أن يكون الشئ الذى لا يندرج فى مدلول الآلات الميكانيكية متطلبا فى حراسته عناية خاصة بحكم تكوينه أو تركيبه أو بحكم الظروف والملابسات التى أحاطت بالحادث وأن يقع الضرر بفعل الشئ ذاته مما يقتضى أن يتدخل الشئ تدخلا إيجابيا فى إحداث الضرر ولما كان الحكم المطعون فيه لم يثبت إطلاعه على محضر التحقيق الذى ضبط عن واقعة الحادث أو عنى بتمحيص أدلة ثبوت مسئولية الشركة الطاعنة وإنما ساق قضاءه مجهلا فى بيان ماهية الشئ الذى أحدث الضرر والإفصاح عن المصدر الذى استقى منه دليل قابليته للاشتعال بحكم تكوينه وتركيبه وكيف حدث اشتعال النار به وقت الحادث، وما إذا كان هذا الاشتعال ذاتيا أم بسبب تدخل خارجى، ولم يواجه الحكم بالتحقيق والتمحيص دفاع الشركة الطاعنة المؤسس على أن مورث المطعون ضدهم كان وقت الحادث يعمل فى تثبيت سجاد صناعى بمادة لاصقة صنعت لهذا الغرض ولم تشتعل النار ذاتيا. إنما بسبب إهمال هذا العامل فى تدخين لفافة تبغ أثناء عمله فامتدت النار منها إلى الأشياء التى كان يعمل بها وهو دفاع جوهرى لو صح لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى، لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا بالقصور المبطل " (١٩٨٨/١٢/١٥ طعن ٩٠٧ سنة ٥٧ ق).

### • إثبات رابطة السببية: يجب أن يثبت المضرور أن الشئ الذى كان

فى حراسة المدعى عليه قد تدخل فى حصول الضرر، فإذا هو لم يستطع أن يقيم الدليل على هذا التدخل رفضت دعواه. وتحرص الأحكام على ذكر أن المضرور لا يكلف بإثبات وقوع الخطأ من الحارس، وإنما يجب عليه إثبات رابطة السببية بين الشئ والضرر. ولما كان تدخل الشئ فى الحادث عملا ماديا لا تصرفا قانونيا فإنه يجوز إثباته بجميع طرق الإثبات بما فى ذلك قرائن الأحوال. ولكن إثبات تدخل الشئ فى حدوث الضرر لا يكفى لقيام رابطة السببية، ذلك أنه يشترط فى هذا التدخل أن يكون إيجابيا. ولا يكلف المضرور بإثبات أن التدخل كان إيجابيا وذلك على أساس أنه يفترض فى التدخل بمجرد ثبوته أنه كان إيجابيا. ولكن هذا الافتراض ليس قاطعا، فهو لا يعدو أن يكون قرينة بسيطة يستطيع الحارس أن يهدمها بإثبات أن الشئ وإن تدخل فى حصول الضرر، إلا أنه لم يكن هو السبب المنتج للضرر إذ أن تدخله كان سلبيا محضا. كذلك يستطيع الحارس أن يدفع المسؤولية بنفى علاقة السببية بين فعل الشئ والضرر الذى وقع وهو لا يستطيع نفي علاقة السببية هذه إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى وهو القوة القاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المصاب أو خطأ الغير. ويشترط فى السبب الأجنبى الذى ينفى رابطة السببية بين فعل الشئ وبين الضرر الشروط الثلاثة التى يتعين توافرها فى السبب الأجنبى بوجه عام، وهى: أن يكون مستحيل التوقع ومستحيل الدفع وأن يكون أجنبيا تماما عن الحارس، وبالتالي فلا يعد سببا أجنبيا إذا كان راجعا إلى فعله أو أحد ممن يسأل عنهم من تابعيه أو الخاضعين لرقابته، ومؤدى ذلك أن السبب لا يعتبر أجنبيا إذا كان راجعا إلى عيب ولو خفى فى التصميم أو التكوين أو التركيب

أو إلى خلل فى الحركة لا يمكن نسبته إلى الحارس أو يستحيل عليه كشفه ولم يكن من الممكن دفعه، لأن ذلك ليس أجنبيا عن الشئ وهو ما يعبر عنه بأن السبب الأجنبى لابد وأن يكون خارجا عن الشئ وأجنبيا عن الحارس، ويترتب على ذلك ألا يعتبر انفجار إطار السيارة أو كسر الفرامل أو عجلة القيادة أو إصابة قائدها بالإغماء العارض أثناء القيادة سببا أجنبيا. والقوة القاهرة والحادث الفجائى حادث خارجى لا يمكن توقعه أو دفعه يؤدى مباشرة إلى وقوع الحادث، فيجب أن يكون حادثا خارجها، وعلى ذلك فلا يعتبر العيب الخفى قوة قاهرة، كذلك فإن خلل الحركة لا يعتبر حادثا فجائيا، كما يشترط أن يكون الحادث هو السبب المباشر وألا يكون من الممكن درء نتائجه. وبالنسبة لخطأ الغير فالمقصود بالغير كل شخص أجنبى عن الحارس وعن المضرور وعن يسأل عنهم كلا منهما وإن كان لا يلزم أن يكون معروفا أو محددا ما دام أن وجوده وقت الحادث كان محققا وذلك على النحو الذى سبق أن شرحناه فى مسئولية المتبوع من أنه لا يشترط لقيامها التوصل لمعرفة تابعه. ويشترط فى فعل الغير أن يكون خاطئا بالمعيار الذى وضعته المادة ١٦٣ مدنى، وأن يكون هو السبب المباشر للضرر فإذا توافرت هذه الشروط انعقدت رابطة السببية بين الشئ وبين الضرر وإن كان ذلك لا يمنع من مسئولية الحارس طبقا لقواعد الخطأ الشخصى الواجب الإثبات ولو كان قد وقع منه أو من أحد تابعيه أو ممن يسأل عنهم خطأ اشترك مع خطأ الغير. وبالنسبة لخطأ المضرور فيشترط فيه - وفقا للرأى الراجح - أى فعل غير مشروع طبقا لما نصت عليه المادة ١٦٣ مدنى وأن يصدر هذا الخطأ من المضرور أو من أحد ممن يسأل عنهم سواء كانوا تابعين له أو خاضعين لرقابته وأن يكون هذا

الخطأ هو السبب المباشر للضرر فإذا توافرت هذه الشروط انقطعت رابطة السببية بين فعل الشئ وبين الضرر دون أن يشترط في خطأ المضرور أن يكون مستحيل التوقع أو مستحيل الدفع، أى أن رابطة السببية تنقطع بهذا الخطأ ولو كان ممكن التوقع أو ممكن تجنب آثاره. غير أنه في هذه الحالة من الجائز أن تقوم مسئولية الحارس طبقاً لقواعد المسئولية عن الخطأ الشخصى الواجب الإثبات، إذا ما أثبت وقوع خطأ منه أو من أحد ممن يسأل عنهم اشترك مع خطأ المضرور في وقوع الحادث. ولما كانت رابطة السببية تستخلص من وقائع مادية فإن ما يثبتته قاضى الموضوع فيها لا يخضع لرقابة محكمة النقض. أما التكييف القانونى لهذه الوقائع من حيث كفايتها لتوفير رابطة السببية بين الشئ والضرر فهى مسألة قانونية تخضع لهذه الرقابة. (راجع فى كل ما سبق جمال زكى بند ٣١٨ - شنب بند ١٣٧ و ١٣٨ - السهنورى بند ٧٣٤ - الدناصورى والشواربى)

#### • نفى رابطة السببية فقد قضت محكمة النقض بأن : لئن كانت مسئولية

حارس الشئ المقررة بنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى تقوم على خطأ مفترض افتراضاً لا يقبل إثبات العكس إلا أن الحارس يستطيع دفع مسئوليته بنفى علاقة السببية بين فعل الشئ والضرر الذى وقع وذلك بإثبات أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المصاب أو خطأ الغير " (١٩٧٨/٢/٩) - الطعن ٢٧١ لسنة ٤٥ ق - م نقض م - ٢٩ - ٤٣٧). وبأنه " مفاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن المسئولية المقررة فى هذا النص تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضاً لا يقبل إثبات العكس، ومن ثم فإن هذه المسئولية لا تدرأ عن الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ

ما أو أنه قام بما ينبغي من العناية والحيطة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى يتولى حراسته، وهى لا ترتفع إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير " (١٩٧٧/٦/٢٢ طعن ٦٢٢ لسنة ٤٤ ق - م نقض م - ٢٨ - ١٤٨٥). وبأنه " المسؤولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تقوم على أساس خطأ مفترض من حارس الشيء ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما أو أنه قام بما ينبغي من العناية والحيطة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى فى حراسته، وإنما ترتفع هذه المسؤولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير " (١٩٧٧/٣/١ طعن ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - م نقض م - ٢٨ - ٥٩١ - وبنفس المعنى ١٩٧٩/٤/١٢ فى الطعن ١٠٧٢ لسنة ٤٥ ق). وبأنه " المسؤولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء ومن ثم فإن هذه المسؤولية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا تدرأ عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيطة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى فى حراسته، وإنما ترتفع هذه المسؤولية - فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير " (١٩٦٦/١١/٢٢ طعن ٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - م نقض م - ١٧ - ١٧١٢) وبأنه " وإن جاز لحارس الأشياء أو الآلات الميكانيكية فى حكم المادة ١٧٨ مدنى نفى

مسئوليته المفترضة عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر بإثبات أن ما وقع كان بسبب أجنبي لا يد له فيه، إلا أنه يشترط أن يكون السبب الذي يسوقه لدفع مسئوليته محددا لا تجهيل فيه ولا إبهام سواء أكان ممثلا في قوة قاهرة أم حادث فجائي أم خطأ المصاب أم خطأ الغير " (١٩٦٥/٣/٢٥) طعن ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق - م نقض م - ١٦ - ٣٩٦ - وراجع نقض ١٩٦٦/١١/٢٢ - م نقض م - ١٧ - ١٧١٢ المنشور من قبل في أساس المسؤولية). وبأنه "المسؤولية المقررة في المادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضا لا يقبل إثبات العكس ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته وإنما ترتفع هذه المسؤولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلى قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في القول بانتفاء هذه المسؤولية عن الوزارة المطعون عليها على ما ذكره من انتفاء الخطأ من جانب الوزارة حارسة الشيء فإن ذلك لا تندفع به مسئوليتها طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني " (١٩٦٣/١٢/١٢) طعن ١٧ لسنة ٢٩ ق - م نقض م - ١٤ - ١١٥٦

### **وقضت أيضا في حكم حديث لها بأن: المسؤولية المقررة بالمادة ١٧٨ من**

القانون المدني إنما تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء، ومن ثم فإن هذه المسؤولية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تدرأ عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما أو أنه قام بما ينبغي من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته،

وإنما ترتفع هذه المسؤولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير (١٩٩٧/١١/٢٩ طعن ٤٤٠٠ سنة ٦١ ق - وبنفس المعنى ١٩٩٧/١٠/٢٥ طعن ٥٨٧ سنة ٦٦ ق - ١٩٨٤/١/٣١ طعن ١٠٥٢ سنة ٥٣ ق - م نقض م - ٣٥ - ٣٥٧ - ١٩٨١/١٢/٢ طعن ١٠٦٣ سنة ٤٨ ق - م نقض م - ٣٢ - ٢٢١٢ - ١٩٨٨/٢/١٨ طعن ١٩٦٩ سنة ٥٣ ق - م نقض م - ٣٩ - ٢٦٨). وبأنه " مناط المسؤولية الشيئية قبل حارس الشئ سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا له السيطرة الفعلية عليه لحساب نفسه قصدا واستقلالاً وفقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى وعلم ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو ثبوت فعل الشئ وإحداث الضرر فإذا ثبت ذلك أضحى الخطأ مفترضا فى حقه بحيث لا يدروؤه عنه إلا أن يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ الغير أو خطأ المضرور "

(١٩٩٤/٦/١٥ طعن ٩٢ سنة ٦٣ ق - م نقض م - ٤٥ - ١٠١٣)

### **وقضت أيضا بأن:** إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى القول بانتفاء

المسئولية المقررة فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى عن الوزارة المطعون عليها على ما ذكره من وقوع خطأ من الطاعن ومن انتفاء الخطأ من جانب المطعون عليها - ولما كانت المسؤولية المقررة فى المادة المذكورة تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضا لا يقبل إثبات العكس ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغى من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى فى حراسته، وإنما ترتفع هذه المسؤولية إذا أثبت

الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير - لما كان ذلك فإن ما قاله الحكم فى خصوص انتفاء الخطأ من جانب الوزارة المطعون عليها لا تندفع به مسئوليتها طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى (١٣/١٢/١٩٦٣ طعن ١٧ سنة ٢٩ ق - م نقض م - ١٤ - ١١٥٦)

• **ما يشترط فى السبب الأجنبى:** بوجه عام فيجب أن يتوافر فيه ثلاثة شروط أولها أن يكون مستحيل التوقع وثانيها أن يكون مستحيل الدفع أى مما لا يمكن درؤه أو درء نتائجه، وثالثها أن يكون أجنبيا تماما عن الحارس وعن الشئ وهو لا يكون كذلك إذا كان راجعا إلى فعله أو أحد ممن يسأل عنهم من تابعيه والخاضعين لرقابته.

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مسئولية حارس الشئ المستندة إلى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضا لا يقبل إثبات العكس وترتفع عنه المسئولية إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير، ولا يعتبر الفعل سببا أجنبيا إلا إذا كان خارجا عن الشئ فلا يتصل بتكوينه ولا يكمن توقعه أو دفعه أو درء نتائجه ويؤدى مباشرة إلى وقوع الحادث، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر انفجار الإطار من الأمور المألوفة التى يمكن توقعها والتحرز من حدوثها فلا يعد قوة قاهرة وهو نظر سائغ خلصت إليه محكمة الموضوع (٢٦/١٠/١٩٨٨ طعن ٧٥٩ سنة ٥٥ ق - وب نفس المعنى ١١/٦/١٩٩٦ طعن ٢٧٥٩ سنة ٦٠ ق - م نقض م - ٤٧ - ٩٤٠). وبأنه " إذ كانت المسئولية المفترضة

عملا بالقانون المدني تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضا لا يقبل إثبات العكس ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيطة حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى فى حراسته وإنما ترتفع هذه المسؤولية إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان لسبب أجنبى لا يد له فيه بأن يكون الفعل خارجا عن الشئ فلا يكون متصلا بداخليته أو تكوينه فإذا كان الضرر راجعا إلى عيب فى الشئ فإنه لا يعتبر ناشئا عن سبب أجنبى ولو كان هذا العيب خفيا - وإن الشئ فى حكم المادة سالفة الذكر هو ما تقتضى حراسته عناية صاحبه إذا كان خطرا بطبيعته أو كان خطرا لظروفه وملابساته بأن يصبح فى وضع أو حالة تسمح عادة بأن يحدث الضرر " (١٩٩١/٢/٢٧ طعن ١٠٣٦ سنة ٦٠ ق - وبنفس المعنى ١٩٧٨/٤/٢٥ طعن ١٤٩ سنة ٤٤ ق - م نقض م - ٢٩ - ١٠٤٩ - ١٩٧٧/١٢/ طعن ٤ سنة ٤٤ ق). وبأنه " حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضع المحاكمة وإذ قضى الحكم الصادر فى قضية الجنحة ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ لانقضاء الخطأ فى جانبه تأسيسا على أن تلف الفرامل المفاجئ الذى أسهمت فى حدوثه زيادة حمولة السيارة عن العدد المقرر ودخول السيارة فى منحدر يعتبر أمرا خارجا عن إرادة المتهم ويعد سببا أجنبيا للحادث لا يحول دون مطالبة الطاعنة بالتعويض أمام المحكمة المدنية باعتبارها حارسة السيارة ذلك أن مسؤولية حارس الشئ عملا بنص المادة ١٧٨ مدنى تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضا لا يقبل إثبات العكس

ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغى من العناية والحيطة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى فى حراسته إنما ترتفع هذه المسؤولية إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه بأن يكون الفعل خارجا عن الشيء فلا يكون متصلا بداخليته أو تكوينه، فإذا كان الضرر راجعا إلى عيب فى الشيء فإنه لا يعتبر ناشئا عن سبب أجنبى ولو كان هذا السبب خفيا" (١٨/٢/١٩٨٨ طعن ١٩١٩ سنة ٥٣ ق - م نقض م - ٣٩ - ٢٦٨). وبأنه " مجرد إغفال جهات جمع الاستدلالات والتحقيق وإجراء توقيع الكشف الطبى على جثة مورث الطاعنين عقب انتشالها من السيارة الغارقة فى الحادث لا يؤدى فى حد ذاته إلى القول بانتفاء السببية بين فعل الشيء ذاته وبين الضرر وبأن الوفاة مثبتة الصلة بالحادث الذى وقع من السيارة كما لا يؤدى إلى قيام السبب الأجنبى الذى يدرأ مسؤولية مالك السيارة بوصفه حارسا عليها " (٢٣/٢/١٩٩٧ طعن ٣٤٤٣ لسنة ٦٠ ق)

**وقضت فى حكم حديث لها بأن:** المسؤولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضا لا يقبل إثبات العكس وترتفع عنه المسؤولية إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير ولا يعتبر الفعل سببا أجنبيا إلا إذا كان خارجا عن الشيء فلا يتصل بتكوينه ولا يمكن توقعه أو دفعه أو درء نتائجه ويؤدى مباشرة إلى وقوع الحادث (١١/٦/١٩٩٦ طعن ٢٧٥٩ سنة ٦٠ ق - م نقض م - ٤٧ - ٩٤٠). وبأنه " إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر انفجار إطار السيارة أداة

الحادث سببا أجنبيا يعفى الشركة المطعون ضدها الأولى من مسئوليتها كحارس للسيارة في حين أن هذا الانفجار لا يعد خارجا عن السيارة وتكوينها ويمكن توقعه والتحرز من حدوثه فلا يعتبر من قبيل السبب الأجنبى مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال (١٩٩٦/٦/١١ طعن ٢٧٥٩ سنة ٦٠ ق - م نقض م - ٤٧ - ٩٤٠)

### • والمقصود بالقوة القاهرة أو الحادث الفجائى: حادث خارجى لا يمكن

توقعه أو دفعه يؤدى مباشرة إلى وقوع الحادث، فيجب أن يكون حادثا خارجيا بما لا يعتبر معه العيب الخفى قوة القاهرة كما لا يعتبر مع خلل الحركة حادثا فجائيا، كما يجب أن يكون الحادث من غير الممكن درء نتائجه، وأن يكون هو السبب المباشر للضرر (شنب فى البنود ٢٠٥ حتى ٢١٠ - إبراهيم الدسوقي بند ١٠٣ حتى ١٤١ - جمال زكى بند ٣١٨ - موافى ص ١٨٠ وما بعدها)

### • فعل أو خطأ الغير: المقصود بالغير كل شخص أجنبى عن الحارس

ومن يسأل عنه وعن المضرور ومن يسأل عنهم وإن كان لا يلزم أن يكون معروفا أو محددا ما دام وجوده وقت الحادث كان محققا. وقد رفضت بعض الأحكام أن تعتبر من طبقة الغير من يسلمه الحارس الشئ دون أن يخطره بعييه أو من يسمح له باستعماله. (شنب بند ٢٢٥ وراجع فيه مناقشة هذه الصور - موافى ص ٢٠٦ وما بعدها) ويشترط فى فعل الغير طبقا للرأى السائد أن يكون خاطئا بالمعيار الذى عرضت له المادة ١٦٣ وأن يكون هو السبب المباشر للضرر. فإذا توافرت هذه الشروط انقطعت رابطة السببية بين الشئ وبين الضرر، وإن كان ذلك لا يمنع مسئولية

الحارس طبقاً لقواعد الخطأ الشخصى الواجب الإثبات إن كان قد وقع منه أو من أحد تابعيه أو ممن يسأل عنهم خطأ مشترك مع خطأ الغير فى إحداث الضرر (شنب بند ٢١٨ ص ٢٢٥ - مرقص بند ٤٤) ومع ذلك فهناك اتجاه يسود القضاء الفرنسى يشترط لاعتبار فعل الغير سبباً لنفى رابطة السببية أن تتوافر فيه شروط السبب الأجنبى بأن يكون مستحيل التوقع مستحيل الدفع فإن كان ممكن التوقع أو يمكن تجنب آثاره لم تنقطع رابطة السببية والتزم الحارس بأداء كامل التعويض إلى المضرور سواء كان فعل الغير يشكل خطأ شخصياً أو لا يشكل، غير أنه فى حالة تشكيله خطأ يمكن للحارس أن يرجع عليه طبقاً لقاعدة تعدد المسؤولية عن الضرر (يراجع فى ذلك جمال زكى بند ٣١٨) كما يذهب اتجاه آخر إلى أن الأشخاص الذين يسأل عنهم الحارس يعتبرون من الغير فى هذا الصدد فتتقطع بفعلهم رابطة السببية بين فعل الشئ وبين الضرر، ويؤول الأمر بعد ذلك إلى إعمال أحكام المسؤولية عن الخطأ الشخصى الواجب الإثبات فإذا ثبت خطأهم كان الحارس مسئولاً مسئولية المتبوع أو مسئولية متولى الرقابة وهو ما يجعله يستفيد من عدم إعفاء المضرور من إثبات أن ما وقع من التابع أو الخاضع للرقابة يشكل خطأ. (إبراهيم الدسوقي فى رسالته بند ١٤٤ وما بعده)

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** يشترط فى الغير الذى ترتفع بخطئه مسؤولية الحارس ألا يكون ممن يسأل الحارس قانوناً عما يحدثونه من ضرر بعملهم غير المشروع، وإذ كان الحكم قد نفى مسؤولية الشركة المطعون عليها الأولى عن الضرر الذى أحدثتها سيارتها، استناداً إلى أنه

كان نتيجة خطأ الغير وهو الصبى الذى أدار المحرك، مع أن هذا الصبى تابع للشركة ووقع الخطأ منه فى حال تأدية وظيفته وبسببها، فتسأل عن الضرر الذى أحدثه بعمله غير المشروع وفقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدنى، فإن الحكم فى دعامته التى أقام عليها قضاءه بانتفاء مسئولية المطعون عليها الأولى، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون. (١٢/٤/١٩٧٩ طعن ١٠٧٢ لسنة ٤٥ ق).

● **فعل أو خطأ المضرور:** يشترط فيه طبقاً للرأى السائد أن يثبت وقوع خطأ أى فعل غير مشروع على النحو المبين بالمادة ١٦٣ وأن يصدر هذا الخطأ من المضرور أو من أحد ممن يسأل عنهم سواء كانوا تابعين له أو خاضعين لرقابته وأن يكون هذا الخطأ هو السبب المباشر للضرر (شنب بند ٢١١ حتى ٢١٧ - مرقص فى رسالته عن دفع المسئولية المدنية ص ٢٨٥ وما بعدها - موافى ص ١٩٣) فإذا توافرت هذه الشروط انقطعت رابطة السببية بين فعل الشئ وبين الضرر دون أن يشترط فى خطأ المضرور أن يكون مستحيل التوقع ومستحيل الدفع أى أن رابطة السببية تنقطع بهذا الخطأ ولو كان ممكن التوقع أو ممكن تجنب آثاره، ولكن فى هذه الحالة قد تقوم مسئولية الحارس طبقاً لقواعد المسئولية عن الخطأ الشخصى الواجب الإثبات إذا ما ثبت وقوع خطأ منه أو من أحد ممن يسأل عنهم اشترك مع خطأ المضرور فى وقوع الحادث (شنب بندى ٢١٦ و ٢١٧ - مرقص ص ٣٥٨) ولكن يذهب رأى إلى أن فعل أو خطأ المضرور لا يقطع رابطة السببية إلا إذا توافر له شرطاً السبب الأجنبى بأن يكون غير ممكن التوقع والدفع. فإن كان ممكن التوقع ويمكن تجنب

آثاره لم يعتبر سببا أجنبيا ولم يقطع رابطة السببية وتقوم مسئولية الحارس كاملة إلا أن يثبت أن فعل المضرور يشكل خطأ ساهم في إحداث الضرر فيخفض التعويض المستحق له بقدر مساهمته (جمال زكى بند ٣١٨) كما يذهب رأى إلى أنه لا يشترط في فعل المضرور الذى يقطع رابطة السببية أن يشكل خطأ وإنما يكفى تسببه فى الحادث ولو انتفى عنه وصف الخطأ، ويؤول الأمر إلى أعمال قواعد المسئولية عن الخطأ الشخصى الواجب الإثبات فإن وقع خطأ فى جانب الحارس أو أحد ممن يسأل عنهم قامت مسئوليته على هذا الأساس ويترتب على هذا الرأى أن فعل المضرور غير المميز يقطع رابطة السببية رغم أنه لا يرد عليه وصف الخطأ. (إبراهيم الدسوقي فى رسالته بند ١٦٩ وما بعده)

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى للأمر، وأن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة، ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين ما عزى إليه من خطأ بوصفه حارسا على العقار - من تركه المصعد يعمل دون إصلاح عيوبه - وبين ما لحق المجنى عليه من ضرر تأسيسا عن أن الحادث إنما نشأ خطأ المتهم الآخر وهو عامل المصعد فضلا عن خطأ المجنى عليه وذويه على النحو الذى فصله فى وجه طعنه وإن كلا من هذين الخطأين بالنظر إلى جسامته وغرابته يوفر سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادى

للأمور وما كان للطاعن بوصفه حارسا على العقار أن يتوقعه أو يدخله في تقديره حالة أنه لم يقصر في صيانة المصعد بل أناط ذلك بشركة مختصة بأعمال المصاعد وصيانتها وهو دفاع جوهرى لما يستهدفه من نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئوليته الجنائية والمدنية وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له بما يدل على أنها كان على بينة من أمره محيطة بحقيقة مبناه وأن تقسطه حقه إيرادا له وردا عليه - وذلك بالتصدى لموقف كل من المتهم الثانى فى الدعوى والمجنى عليه وذويه وكيفية سلوكهم وأثر ذلك على قيام رابطة سببية بين الخطأ المعزى للطاعن أو انتفائها أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسيب مما يتعين معه نقضه (١٧/١١/١٩٦٩ طعن ٩١١ لسنة ٣٩ ق - م نقض ج - ٢٠ - ١٢٧٠). وبأنه "متى كان الحكم قد انتهى فى منطق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده فإن ذلك يكفى بذاته للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية وذلك لأن مناط المسئولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو ألا يكون الضرر راجعا لسبب أجنبى لا يد للحارس فيه " (١٠/٣/١٩٥٨ طعن ٣٢ لسنة ٢٧ - م نقض ج - ٩ - ٢٦٧)

**وقضت أيضا بأن:** يشترط فى خطأ المضرور إذا كان هو الدعامة التى يستند إليها الحارس للقول بانقطاع رابطة السببية بين فعل الشئ والضرر الذى وقع أن يصدر عن المضرور أى فعل من شأنه أن يحدث الضرر به وأن يكون هو السبب المباشر له وهو ما يعنى انقطاع رابطة السببية إذا

كان تدخل الشئ فى حدوث الضرر سلبيا محضا حتى ولو كان خطأ  
المضرور ممكن التوقع أو ممكن تجنب آثاره (١٥/٦/١٩٩٤ طعن ٩٢  
سنة ٦٣ ق - م نقض م - ٤٥ - ١٠١٣)

### • أثر مساهمة المضرور فى استعمال الشئ - النقل المجانى: قد تتم

مساهمة المضرور فى استعمال الشئ الذى سبب له الضرر فى إحدى  
صورتين فقد يكون المضرور هو الذى يتولى تحريك الشئ وتسييره أو  
إدارته كالتأشأن فى قيادة السيارة أو إدارة المحرك أو دفع سيارة معطلة فى  
الطريق، وفى هذه الصورة يكون المضرور تابعا للحارس فيسأل الأخير  
عن الضرر الذى لحق به مسئولية حارس الأشياء. وإما أن تكون مساهمة  
المضرور فى استعمال الشئ قد تمت عن طريق حصوله على منفعة من  
جاء نشاط الشئ وأبرز صور هذه المنفعة فى الحياة العملية هو عملية  
النقل بأن يركب المضرور وسيلة النقل التى سببت له الضرر، وفى هذه  
الصورة إذا كان الفعل قد تم معاوضة فلا شبهة فى قيام علاقة عقدية بين  
الناقل والراكب تحكم علاقتهما بما لا يثير التساؤل حول أعمال أحكام  
المسئولية عن الأشياء إلا فى حالات الجريمة أو الغش أو الخطأ الجسيم  
على ما أسلفنا، مع ملاحظة أن النقل يعتبر معاوضة أيا كان قدر ونوع  
المقابل ومع ملاحظة التفرقة بين النقل المجانى وبين عدم دفع المقابل، فإذا  
كان النقل إنما يتم إلحاقا لعلاقة عقدية أخرى كنقل صاحب العمل لعماله أو  
صاحب المدرسة لتلاميذه أو صاحب الفندق لنزلائه كانت العلاقة علاقة  
نقل معاوضة وكذلك الشأن فى حالات إصدار أماناء النقل تصاريح للركوب  
المجانى لبعض الفئات كرجال الشرطة أو لبعض الأشخاص إذ يكون النقل  
فى هذه الحالة بناء على عقد معاوضة، أما إذا كان النقل مجانيا تماما فإنه

من الممكن إعمال المسؤولية العقدية إذا اتضح أن نية الطرفين قد اتجهت رغم مجانية النقل إلى إبرام عقد بينهما وهو ما لا يتوافر إلا إذا كانت النية المشتركة قد اتجهت إلى إنشاء التزام قانوني على عاتق الناقل بالنقل. وتبقى صورة النقل المجاني التي لا تستند إلى عقد وهو ما يطلق عليه النقل التفضلي، وقد كان الرأي السائد هو عدم إعمال المسؤولية عن الأشياء في صدد النقل المجاني وإن جاز إعمال المسؤولية عن الخطأ الشخصي الواجب الإثبات إن توافرت شروطها، وهو الرأي الذي أشارت إليه المذكرة الإيضاحية (ص ٤٣٦ - الجزء الثاني من مجموعة الأعمال التحضيرية) وأيده الفقه وأسس البعض على القول بأن المسؤولية عن الأشياء لم توضع إلا لحماية من لم يساهم في استعمال الشيء، وأسس البعض الآخر على القياس على المسؤولية المخففة للمدين في عقود التفضل كعقد الوكالة غير المأجورة وعقد الوديعة المجانية، في حين أسسه البعض الآخر على اعتبار المساهم حارساً، وبينما قال البعض أن العلم بالمخاطر أو قبولها كافيان لاستبعاد المسؤولية، واستند البعض الآخر إلى فكرة المنفعة أي الغرم بالغنم . (يراجع في تفصيل ذلك شنب في البنود ١٤٣ حتى ١٦٠ - مرقص بند ٣٢٦). غير أن القضاء الفرنسي عاد تحت ضغط الحاجة إلى حماية المضرور إلى التفرقة من بين صور النقل المجاني وبين النقل المصلحي والنقل التفضلي البحت وأعمل أحكام المسؤولية عن الأشياء في نطاق النقل المصلحي وهو نقل وإن كان يتم مجاناً إلا أنه يكون للناقل مصلحة فيه كالأشياء في تاجر الأثاث ينقل النجار بسيارة الأثاث لمعاونته في تسليمه أو صاحب السيارة ينقل آخر ليقدم له الأخير مشورة في أمر يهمه أو ليفحص له شيئاً يرغب في شرائه، ثم ازداد إلحاح الشعور بحاجة

المضرور إلى مزيد من الحماية، فاتجهت أحكام القضاء الفرنسى الحديثة إلى إعمال أحكام المسؤولية عن الأشياء فى نطاق النقل المجانى بصفة عامة، وهو ما أدى إلى جعل الراكب فيه أفضل حالا من الراكب بموجب عقد نقل إذ يتقيد الأخير بأحكام المسؤولية العقدية ومنها تحمله بعبء الإثبات واقتصار التعويض على الضرر المتوقع. (يراجع فى تفصيل ذلك كله واستعراض تطور القضاء الفرنسى الدكتور محمود جمال الدين زكى فى كتابه مشكلات المسؤولية المدنية الجزء الأول طبعة ١٩٧٨ - بند ٢٧ وهوامشه)

• **جواز اجتماع مسؤولية الحارس مع مسؤولية المتبوع:** وذلك فى الحالة التى يكون الشئ مع تابع للحارس فوقع من التابع خطأ أدى إلى الضرر، فيكون الحارس مسئولا بموجب مسؤولية حارس الشئ، كما يكون مسئولا مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه (السنهورى بندى ٧٢٦ و ٧٣٥ - موافى ص ١٤٦) ولكننا نرى مع البعض عدم دقة هذا القول لأنه إذا أثبت أن الضرر يرجع إلى خطأ شخصى أى خطأ واجب الإثبات انتفت القرينة على مسؤولية حارس الأشياء ووجب إعمال المسؤولية عن الخطأ الشخصى ووجد ذلك أثره فى عبء الإثبات وفى الرجوع إذ فى هذه الحالة يقع على عاتق المضرور إثبات خطأ التابع كما يكون للمتبوع الرجوع على التابع بما أداه. (راجع فى هذا المعنى الدكتور / إبراهيم الدسوقي فى رسالته عن الإعفاء من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات بند ١٤٦)

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** المسؤولية الشبئية ومسؤولية المتبوع من أنظمة المسؤولية التقصيرية ويكمل كل منهما الآخر وليس فى القانون ما يمنع من أن تتحقق مسؤولية مالك السيارة على الأساسين معا، فالسيارة

تعتبر فى حراسة مالکها ولو أسند قيادتها إلى سائق تابع له ومن ثم يسأل كمتبوع عن أخطاء تابعه فضلا عن مسئوليته كحارس على السيارة عما تلحقه من ضرر بالغير (١٩٧٨/٥/٢٩ طعن ٩٤٦ سنة ٤٦ ق - م نقض م - ٢٩ - ١٣٥٩) وبأنه " التناقض الذى يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو أن يكون واقعا فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أساس - قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه، والمسئولية الشئئية ومسئولية المتبوع من أنظمة المسئولية التقصيرية يكمل كل منهما الآخر وليس فى القانون ما يمنع من أن تتحقق مسئولية مالك الآلة على الأساسين معا، فالآلة تعتبر فى حراسة مالکها ولو أسند تركيبها وتشغيلها إلى تابعين له ومن ثم يسأل كمتبوع عن أخطاء تابعه فضلا عن مسئوليته كحارس على الآلة عما تلحقه من ضرر بالغير" (١٩٨٥/١٢/٥ طعن ١٠٣٣ سنة ٥٢ ق - م نقض م - ٣٦ - ١٣٥٩)

### • عدم قيام هذه المسئولية فى حالة وجود علاقة عقدية بين المضرور وبين

**الحارس:** وذلك عملا بما استقر عليه الرأى فى هذا الشأن، فأمين النقل وهو مسئول عن سلامة الراكب بموجب عقد النقل، والطبيب المتعاقد مع ا لمريض وهو مسئول بموجب العقد ببذل عناية، لا تقوم فى شأنها المسئولية الشئئية إلا عند الجريمة أو الغش أو الخطأ الجسيم، وإذا وجد عقد بين المتبوع والتابع يلزم الأول بسلامة الثانى استتبع أعمال المسئولية الشئئية. (السنهورى - مرقص - الصدة).

### وقد قضت محكمة النقض بأن: من المقرر أن مسئولية حارس الشئ

تقوم على أساس خطأ مفترض فى جانبه وهى تتطلب أساسا أن يقع الضرر

بفعل الشئ ذاته أو بتدخله تدخلا إيجابيا بحيث يكون الفعل المسبب للضرر متصلا بداخله وتكوينه، ويجب استبعاد هذه المسؤولية الشيئية متى قامت علاقة تعاقدية بين الحارس والمضروب. وإذا كان من المقرر أنه إذا هلك العين المؤجرة بعد الإيجار بغير خطأ المستأجر فإنها تهلك على المؤجر سواء حدث الهلاك قبل التسليم أو بعده ولا يكون المؤجر مسئولا عما يحدثه هذا الهلاك من ضرر بالمستأجر إلا إذا ثبت وقوع خطأ منه لأن مسؤولية المؤجر في هذه الحالة مسؤولية عقدية مصدرها عقد الإيجار ولا محل لتطبيق مسؤولية المستأجر المفترضة عن حريق العين المؤجرة المنصوص عليها في المادة ٥٨٤ من القانون المدني في حق المؤجر إذا حدث الحريق أثناء وجود العين المؤجرة في حيازته قبل تسليمها للمستأجر فعليا ذلك أن النص إنما يورد حكما خاصا بمسؤولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة لا يجوز القياس عليه (١٣/٥/١٩٨٥ طعن ٧٦٠ سنة ٥٠ ق - م نقض م - ٣٦ - ٧٦٨).

### • ولا تطبق قواعد المسؤولية عن الأشياء بالنسبة لهيئة التأمينات

**الاجتماعية وقد قضت محكمة النقض بأن :** النص في المادة ٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي على أنه لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة بالتعويضات التي تستحق عن الإصابة طبقا لأي قانون آخر، كما لا يجوز لهم ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ في جانبه يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط رجوع المضروب بالتعويض على صاحب العمل أن يثبت المضروب أن الإصابة أو الوفاة نشأت عن خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يترتب مسؤوليته الذاتية عن

التعويض وهو خطأ واجب الإثبات وهو ما لا محل معه لتطبيق أحكام المسؤولية المفترضة الواردة في المادة ١٧٨ من القانون المدني لأن النص في عجز هذه المادة على أنه " .. هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة " مفاده أنه عندما يكون قد ورد في شأن المسؤولية الشيئية أحكام خاصة فإن هذه الأحكام هي التي تطبق دون أحكام المسؤولية المفترضة الواردة في صدر المادة المذكورة التي تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضا لا يقبل إثبات العكس، فلا ترتفع ضده المسؤولية إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه " (١٢/٤/١٩٩٨ طعن ٩٢٨ سنة ٦٧ ق). وبأنه " إذ كان الثابت أن المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته قد أقام دعواه الحالية ضد الشركة الطاعنة لمطالبتها بالتعويض استنادا إلى أحكام المادة ١٧٨ من القانون المدني الخاصة بمسئولية حارس الأشياء، فإنه ليس للطاعنة أن توجه دعوى الضمان إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الحق المطالب به إذ لا علاقة بينهما تخولها هذا الحق، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أنه لا تعارض بين الدعوى التي يرجع بها العامل أو ورثته على هيئة التأمينات استنادا إلى قانون التأمينات الاجتماعية، ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الضمان، فإنه لا يكون قد خالف القانون " (١٩٧٧/٣/١ طعن ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - م نقض م - ٢٨ - ٥٩١)

• ويكون لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية لبحث العناصر المكونة للحراسة أما إسباغ صفة الحارس على أساس العناصر التي تثبت له فهي مسألة قانون تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض وقد قضت محكمة النقض بأن: تمسك الطاعنة في صحيفة الطعن بانتفاء مسؤولية حارس السيارة

لكون الحادث إنما وقع نتيجة خطأ المجنى عليه يعد دفاعا جديدا لم يسبق للطاعنة التمسك به أمام محكمة الموضوع وإن أوردته في مذكرتها التي قدمتها بعد الميعاد واستبعدتها محكمة الاستئناف وبالتالي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض (١٩٩٧/١١/٢٩ طعن ٤٤٠٠ سنة ٦١ ق). وبأنه " وإن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استخلاص دلالة المستندات المقدمة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائغا على أسباب من شأنها أن تؤدي إليه ولما كان على من يدعى خلاف الظاهر عبء إثبات ما يدعيه - مدعيا كان أو مدعى عليه وكان قوام مسؤولية حارس الأشياء هو الخطأ المفترض في حقه افتراضا لا يقبل إثبات العكس - لأن مسؤوليته تنشأ عن الشيء ذاته ولا تنشأ عن خطأ جنائي أو مدني واجب الإثبات، ولا ترتفع إلا إذا نفى الحارس رابطة السببية بين الشيء والضرر - بأن أثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي لا يد له فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المجنى عليه أو خطأ الغير - لما كان ذلك وكان الواقع الثابت في الدعوى أن الطاعنين قدموا شهادة رسمية من سجلات النيابة العسكرية التابعة للجهة المطعون ضدها ذاتها تفيد أنها قيدت الجنحة ١٠٥ لسنة ١٩٧٤ عسكرية القاهرة ضد أحد تابعيها لأنه بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١ تسبب خطأ في موت مورثة الطاعنين بأن صدمها أثناء قيادته السيارة ١٤٢١٠٦ جيش التي تتولى تلك الجهة حراستها وكانت الجهة الإدارية المطعون ضدها مع وجود أوراق الجنحة تحت يدها لم تقدم أى دليل يخالف الظاهر من دلالة الشهادة المشار إليها أو ينفي رابطة السببية بين السيارة وواقعة الوفاة على نحو ما سلف، ومع ذلك أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أن هذه الشهادة لا تعد

دليلا على وقوع الضرر بفعل السيارة فإنه يكون قد شابه فساد الاستدلال وخالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن (١٩٨٨/١٢/٢٧ طعن ١٣١٣ سنة ٥٦ ق - ويراجع ١٩٩٥/١٢/٦ طعن ١٧٧٨ سنة ٥٨ ق).

### • مدى اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة

**على مسؤولية حارس الشئ:** من المقرر أن المحكمة الجزائية لا تختص بالفصل فى الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة للدعوى الجنائية المنظورة أمامها وبالتالي فلا تختص بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية الناشئة عن الأشياء لأن الدعوى فى هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية فى جانب حارس الشئ وليست ناشئة عن الجريمة. وقد كان الإلتلاف بإهمال غير معاقب عليه حتى سنة ١٩٨١ إلا أن المشرع أدخل تعديلا على المادة ٣٧٨ عقوبات بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ وأصبح نصها الآتى " يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيها كل من ارتكب فعلا من الأفعال المبنية بالفقرات التى عدتها ومنها الفقرة السادسة ونصها " من تسبب بإهماله فى إلتلاف شئ من منقولات الغير " وعلى ذلك إذا كون الضرر الذى أحدثه الشئ جريمة إلتلاف بإهمال للغير جاز له المطالبة بالتعويض أمام محكمة الجench فإذا أقامت النيابة الدعوى الجزائية ضد قائد السيارة بتهمة أنه تسبب بإهماله فى إلتلاف منقول مملوك للغير وطلبت عقابه بالمادة ٣٧٨ عقوبات بوصف أنه ترك سيارته فى مكان مرتفع يليه مباشرة مكان منخفض فاندفعت السيارة بقوة الجاذبية إلى المكان المنخفض وأحدثت تلفا بسيارة أخرى كانت على مقربة منها فإنه يجوز للمضرور (وهو مالك السيارة التى كانت على مقربة من سيارة المتهم) أن يطالب

بالتعويض عن تلفها لا على أساس المسؤولية الشيئية ولكن على أساس الإلتاف بإهمال. وإذا انفجرت ماسورة مياه وتدفقت المياه ودخلت منزل أو محل مجاور وأتلفت المنقولات الموجودة فأقامت النيابة الدعوى الجزائية ضد المسئول الذى تركها بدون صيانة حتى أدى ذلك لانفجارها فإنه يجوز للمضرور أن يطلب التعويض عن التلف لا على أساس المسؤولية الشيئية ولكن على أساس الإلتاف بإهمال. وإذا حدث ماس كهربائى داخل الشقة نتيجة قيام شركة الكهرباء بتركيبات خاطئة عند مدها الأسلاك وتسبب ذلك فى إتلاف أجهزة كهربائية وقدمت النيابة العامل الذى قام بتركيبها إلى المحاكمة بتهمة الإلتاف بإهمال فيجوز لصاحب الشقة المطالبة بالتعويض على أساس الإلتاف بإهمال كما سلف القول. كذلك يجوز للمضرور فى هذه الحالة أن يقيم الدعوى الجزائية بالطريق المباشر ضد حارس الشئ بتهمة الإلتاف بإهمال ويطالبه بالتعويض على ما أصابه من ضرر. وإذا لجأ المضرور إلى محكمة الجناح مطالباً المضرور قيمة الشئ الذى أتلّفه على أساس الإلتاف بإهمال فإنه يكون هو المكلف بإثبات عناصر المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما وهنا يثور التساؤل عن سبب تفضيله محكمة الجناح فى هذه الحالة مع أنه لو طرق باب المحكمة المدنية مطالباً بالتعويض على أساس المسؤولية الشيئية فإن ذلك أيسر له فى الإثبات ويرد على ذلك بأن المضرور قد يرى أن سيقضى حقه من محكمة الجناح فى وقت قريب خصوصاً وأن معظم القضاة يكتفون فى مثل هذه الدعاوى بمحضر جمع الاستدلالات فى إثبات الواقعة أو نفيها وهذا على خلاف المحكمة المدنية فإن نظر الدعوى فى غالب الأحيان يستغرق وقتاً أطول خصوصاً إذا أحالت الدعوى للتحقيق لإثبات عناصر الدعوى بشهادة

الشهود، أو ندبت خبير لتحقيق عنصر أو أكثر من عناصر الدعوى.  
(الناصرى والشواربى).

**وقد قضت محكمة النقض بأن:** النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ حين استجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسؤولية الناشئة عن إهماله فى حراسة مسدسه هو نعى صحيح ذلك أنه لا دلالة للمحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية الناشئة عن الأشياء إذ الدعوى فى هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية فى جانب حارس الشئ وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشئ ذاته.  
(نقض جنائى ٨/١٠/١٩٧٩ سنة ٣٠ ص ٧٥٥).

#### • صدور ترخيص من الجهة المختصة بإنشاء المحل أو المصنع وإدارته

**لا ينفى خطأ المسئول:** من المقرر أن صدور ترخيص من الجهة المختصة بإنشاء وإدارة أى محل مقلق للراحة أو ضار بالصحة كمصنع مواد كيميائية لا ينفى مسؤولية متولى حراسة الأشياء الموجودة به عن الأضرار التى تنتج عن تشغيلها تطبيقاً لقاعدة المسؤولية الشيئية وتقوم مسؤوليته فى هذه الحالة على أساس خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس ولا يدرأ عنه المسؤولية أن يدفع بأن الجهات المسئولة لا تسمح بإنشاء وتشغيل المصانع إلا بعد استيفاء مواصفات معينة لأنه لا تأثير لهذا مطلقاً على توافر أركان المسؤولية. (المرجع السابق).

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** وحيث أن المادة ١٧٨ من القانون المدنى جرى نصها بالآتى " كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه

الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه " ومفاد ذلك أن المسؤولية المقررة في هذا النص تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضا لا يقبل إثبات العكس، ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغى من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى يتولى حراسته، وهى لا ترتفع إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة وبطرح دفاعها بانتفاء وقوع أى خطأ من جانبها على قوله، وهذا القول على الفرض الجدلى بصحته لا ينفى مساءلة الشركة عن الأضرار التى تنتج عن تشغيل مصنعها إعمالا للمسئولية الشئئية المقررة فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى إذ هى تتولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة فتكون مسئولة عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، والخطأ هنا مفترض افتراضا لا يقبل إثبات العكس فلا يجوز للشركة أن تنفى هذا الخطأ بإثبات أنها قامت بما ينبغى من العناية كما أنه لا يفيد فى هذا المقام ما ادعته من أن الجهات المسئولة لا تسمح بإنشاء وتشغيل المصانع إلا بعد استيفاء مواصفات معينة إذ لا تأثير لهذا البتة على توافر أركان المسئولية، ولما كان ما قرره الحكم يصادف صحيح القانون ويتضمن الرد الكافى على دفاع الطاعنة، ذلك أن مجرد الترخيص للطاعنة بإنشاء مصنعها وتشغيله لا ينهض سببا أجنبيا تنفى به مسئوليتها عما ينتج عنه من ضرر للغير، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى القانون والقصور فى التسبب يكون فى غير محله ويتعين رفض الطعن (نقض ١٩٧٧/٦/٢٢ سنة ٢٨ الجزء الأول ص ١٤٨٥).

### • لا يجوز الاتفاق سلفاً على الإعفاء من المسؤولية المفترضة فقد قضت

**محكمة النقض بأن:** وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أقام قضاءه في الرد على دفاع الطاعنين الذي يثيرانه بسبب النعي بصدد مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع على ما أورده في قوله من الخلاف البين في القانون المصري عن القانون الفلسطيني اكتفاء هذا القانون بالمسؤولية الشخصية مع أنه في معظم الأحوال يكون التابع غير ملئ - ومن المبادئ التي نظمها المجتمع المصري وسأيره فيها القضاء بل والقانون المسؤولية عن الغير. ومضى الحكم يقول " لقد اتضح للمشروع المصري أن المضرور وهو الطرف الضعيف يستحق الرعاية بأن ينال تعويضه من شخص ملئ فقرّر مسؤولية من تجب عليه الرقابة ومسؤولية المتبوع وهما في الغالب أكثر وفاء من التابعين أو من هم تحت رقابتهم ". واستند الحكم الابتدائي إلى نص المادة ٢٨ من القانون المدني المصري وخلص منها إلى وجوب استبعاد تطبيق أحكام القانون الفلسطيني الذي تعينه قاعدة الإسناد المقررة بالمادة ٢١ من القانون المدني المصري باعتبار أن القانون الفلسطيني هو قانون البلد الذي وقع فيه الفعل الضار المنشئ للالتزام تأسيساً على أن نصوص هذا القانون لا تعرف قاعدة مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة. ولما كانت المادة ٢٨ من القانون المدني تنص على أنه " لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب في مصر " وكأن مؤدى هذا النص - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي نهى القاضى عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في

الدولة مما يتعلق بالمصالح الجوهرية للمجتمع، وإذ تقوم مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أساس الخطأ المفترض في جانب المتبوع لتقصيره في مراقبة من عهد إليهم بالعمل لديه وتوجيههم مما مؤداه اعتبار مسؤولية المتبوع قائمة بناء على عمل غير مشروع، وكان متقضى المادة ٣/٢١٧ من القانون المدنى هو عدم جواز الاتفاق سلفا على الإعفاء من المسؤولية عن العمل غير المشروع، وإذ يهدف المشرع من تقرير مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة إلى سلامة العلاقات في المجتمع مما يعد من الأصول العامة التى يقوم عليها النظام الاجتماعى والاقتصادى فى مصر، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذا اعتبر القاعدة المقررة لمسؤولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة من المسائل المتعلقة بالنظام العام فى نص المادة ٢٨ المشار إليها ورتب على ذلك استبعاد تطبيق القانون الفلسطينى الذى لا تعرف نصوصه هذه المسؤولية وطبق أحكام القانون المصرى فى هذا الخصوص. (نقض ١٩٦٧/١١/٧ سنة ١٨ العدد الرابع ص ١٦١٤).

### **تقادم دعوى المسؤولية عن الأشياء: سبق أن أوضحنا أن الضرر الناشئ**

عن الأشياء لا يكون جريمة إلا فى حالة الإتلاف بإهمال. ولا يجوز للمضرور فى هذه الحالة أن يؤسس طلب التعويض على المسؤولية الشيئية وعلى ذلك فإن دعوى المسؤولية عن الأشياء تظل خاضعة لأحكام التقادم المدنى فلا تسقط إلا بمضى ثلاث سنوات من يوم علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه أو بمضى خمس عشرة سنة من يوم وقوع الضرر ولا ينطبق عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ مدنى

والتي تقرر أنه إذا كانت الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية (المرجع السابق).

### من أحكام القضاء:

١ - ان المسؤولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ، ومن ثم فإن هذا المسؤولية- على ما جرى به قضاء محكمة النقض- لا تدرأ عن هذا الحارس بإثبات انه لم يرتكب خطأ ما، وانه قام بما ينبغى من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشئ الذى فى حراسته وانما ترتفع هذه المسؤولية فقط اذا أثبت الحارس ان وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه، وهذا السبب لا يكون الا قوة قاهرة او خطأ المضرور او خطأ للغير.

(نقض-جلسة ١١/٢٢/١٩٦٦-مجموعة المكتب الفنى-السن ١٢-٣ ص ٥٩٦ وما بعدها)

٢ - يشترط لتحقيق مسئولية حارس الأشياء المقررة فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى ان يقع الضرر بفعل شئ مما يقتضى ان يتدخل الشئ تدخلا ايجابيا فى احداث الضرر، فإذا دفع الحارس هذه المسئولية امام محكمة الموضوع بأن تدخل الشئ لم يكن الا تدخلا سلبيا وان الضرر لم يقع الا بخطأ المتوفى الذى دخل الى حيث توجد ابار الفضلات- فى مكان يحرم عليه بحكم اللوائح دخوله، بل ان الشارع يؤثم هذا الفعل- فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يواجه هذا الدفاع الجوهرى ولم يناقشه يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

(نقض-جلسة ٢٠/٢/١٩٦٤-المرجع السابق-السنة ١٥-مدنى ص ٢٤٠)

٣ - حارس الأشياء الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى، هو ذلك الشخص الطبيعى او المعنوى

الذى تكون له السلطة الفعلية على الشئ قصدا او استقلالا، ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشئ، لانه وان كان للتابع السيطرة المادية على الشئ وقت استعماله، الا انه اذ يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته فإنه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشئ كما لو كان هو الذى يستعمله، ذلك ان العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هى بسيطرة الشخص على الشئ سيطرة فعلية لحساب نفسه، فإذا كانت الوزارة الطاعنة هى المالكة للطائرة رقدا اعدتها لتدريب طلبه كلية الطيران وعهدت الى مورث المطعم ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختبارهم وانه فى يوم الحادث حلق مصطحبا احد الطلبة لاختباره، فسقطت به ولقى مصرعه، فإن الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للطاعنة بإعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل الى مورث المطعم ضدها وبالتالي تكون الطاعنة مسئولة عن الضرر الذى لحق به مسئولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى، ولا تنتفى عنها هذه المسئولية الا اذا أثبت ان وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد لها فيه.

وانه وان جاز لحارس الأشياء الالات الميكانيكية فى حكم المادة ١٧٨ مدنى نفى مسئوليته المفترضة عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر بإثبات ان ما وقع كان بسبب اجنبى لا يد له فيه، الا انه يشترط ان يكون السبب الذى يسوقه لدفع مسئوليته محددا لا تجهيل فيه ولا ابهام، سواء اكان ممثلا فى قوة قاهرة ام حادث فجائى ام خطأ المصاب ام خطأ الغير.

(نقض- جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥- المرجع السابق - السنة ١٦- مدنى ص ٩)

٤ - المسئولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء، ومن ثم فإن هذه المسئولية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا تدرأ عن هذا الحارس بإثبات انه لم يرتكب خطأ، وانه قام بما ينبغى من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى فى حراسته وانما ترتفع هذه المسئولية فقط اذا أثبت الحارس ان وقوع الضرر كون بسبب اجنبى لا يد له فيه، وهذا السبب لا يكون الا قوة قاهرة او خطأ المضرور او حقا خطأ الغير.

(نقض - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢ - المرجع السابق - السنة ١٢ - مدني ص ١٧١٢)

٥ - مؤدي نص المادة الثانية نص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذي يحكم واقعة الدعوي - بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والمادة التاسعة عشر من اللائحة التنفيذية لهذا القانون أنه أصبح بصور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ منوطا بوحدات الحكم المحلي تولي أعمال إنشاء وصيانة شبكات الإنارة العامة في مختلف المدن - والقري فتكون هذه الوحدات في مدلول حكم المادة ١٧٨ من القانون المدني حارسة علي هذه الشبكات باعتبارها الجهة ذات الهيمنة والسيطرة عليها بما أسند إليها قانوناً من مهام إنشائها واستعمالها وصيانتها والرقابة علي ما يتصل باستهلاك طاقة الكهرباء، ولا يغير من ذلك ما تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ من إعتبار مرفق الكهرباء من المرافق ذات الطبيعة الخاصة في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلي السابق، اذ أن مجال تطبيق هذا القرار يقتصر علي نطاق سريان هذا القانون الذي صدر في ظله دون القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ والمتعارض من أحكام، ولا يسوغ انصراف الحراسة الي الشركة المطعون ضدها السادسة إذ يبين من استقراء القرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ الصادر

من رئيس مجلس الوزراء بتأسيسها والمعدل بالقرار رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٩ أن الغرض من إنشائها هو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية بمحافظات الدلتا فلا يعتبر قيامها بهذا العمل من شأن أن يخرج شبكات الانارة العامة من السلطة الفعلية لوحدات الحكم المحلي وفقاً لما استهدفه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية.

#### (الطعن ١١٢٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)

٦ - المسؤولية الشئئية. مادة ١٧٨ مدني. الشئ في حكم هذه المادة. ماهيته. إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بالتعويض علي أساس المسؤولية الشئئية وإستخلاصه أن الأسلاك التليفونية في مثل ظروف الدعوي تعتبر من الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة. سائغ له أصله الثابت بالأوراق ويؤدي إلي النتيجة التي إنتهي إليها. إتفاقه وصحيح القانون.

#### (الطعن ٨٣١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١ س ٤١ ص ٣٧٠)

٧ - نصت المادة الثانية من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ - الذي يحكم واقعة الدعوي - علي أن " تتولي وحدات الحكم المحلي إنشاء وإدارة جميع المرافق في دائرتها فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بإستئنافها قرار من رئيس الجمهورية ونصت المادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها القرار الجمهوري ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ علي أن " تباشر الوحدات كل في دائرة إختصاصاتها ووفقا لامكانية كل منها شئون توزيع الطاقة الكهربائية علي الضغط المنخفض " ٣٨٠ فولت فأقل " في المدن والقرى، مما مؤداه أن المشروع أناط بوحدات الحكم المحلي تولي أعمال إنشاء وإدارة توزيع الطاقة الكهربائية علي الضغط المنخفض في المدن والقرى، فتكون هذه الوحدات في مدلول حكم المادة ١٧٨ من القانون المدني حارسه علي شبكة

توزيع الطاقة الكهربائية بإعتبارها الجهة ذات الهيمنة والسيطرة عليها بما أسند إليها من مهام، ولا يعبر من ذلك ما تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ من إعتبار مرفق الكهرباء من المرافق ذات الطبيعة الخاص في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلي اذ لم يجعل لجهة أخرى سلطة استعمال واستغلال الشبكة الكهربائية داخل المدن لحساب نفسها بدلا من الوحدات المحلية.

(الطعن ٢٧٤٨ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

٧ - مؤدي نص المادة ١٧٨ من القانون المدني يدل علي أن الحراسة الموجبة للمسئولية علي أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص أنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي علي الشئ سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه وكان مؤدي نصوص القانون ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر، وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١ بتأسيس شركة توزيع كهرباء القناة، فإن هذه الشركة تكون قد اختصت بجزء من نشاط - هيئة الكهرباء وهو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية في جهات معينة بما مؤداه إن الشركة أصبحت بذلك هي وحدها صاحبة السيطرة الفعلية المتولية حراسة شبكة الكهرباء في المناطق سالفة الذكر التي تقوم عن طريقها بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبالتالي تكون مسئولة عما من أضرار.

(الطعن ٢٢٦١ لسنة ق- جلسة ١٩٩٢/١/٢٦ س ٤٣ ص ٢٢٨)

٨ - الحراسة الموجبة للمسئولية عن الأشياء. مناطقها. مادة ١٧٨ مدني. اختصاص شركة توزيع كهرباء القناة بجزء من نشاط هيئة كهرباء مصر بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية في جهات معينة. قرار رئيس مجلس الوزراء ٢٢٥ لسنة ١٩٧٨. مؤداه. إعتبار الشركة صاحبة السيطرة الفعلية

علي شبكة الكهرباء في مناطق اختصاصها. أثره. مسئوليتها عما يحدث عنها من أضرار دون الهيئة الطاعنة.

إن نص المادة ١٧٨ من القانون المدني يدل علي أن الحراسة الموجبة للمسئولية علي أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي علي الشئ سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه. وكان مؤدي نصوص القانون ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر، وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١ بتأسيس شركة توزيع كهرباء القناة أن هذه الشركة قد اختصت بجزء من نشاط هيئة الكهرباء وهو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية في جهات معينة بما مؤداه أن الشركة أصبحت بذلك هي وحدها صاحبة السيطرة الفعلية المتولية حراسة شبكة الكهرباء في المناطق سالفة الذكر التي تقوم عن طريقها بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبالتالي تكون مسئولة عما يحدث عنها من أضرار.

(الطعن ٢٢٦١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٢/١/٢٦ ص ٤٣ ص ٢٣٨)

٩ - الشئ في حكم المادة ١٧٨ مدني. ما هيته. عدم استجلاء لحكم المطعون فيه ذلك. قصور. (مثال).

(الطعن ١٠٢٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨ لم ينشر بعد)

(نقض جلسة ١٩٨٣/١/١٣ ص ٣٤ ١٤ ص ٢٠٢)

١٠ - مسئولية حارس الشئ. أساسها. خطأ مفترض. جواز دفعها بإثبات السبب الأجنبي. المادة ١٧٨ مدني.

(الطعن ١٦٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/١٢ لم ينشر بعد)

١١ - تنفيذها. اختصاص شركة توزيع كهرباء جنوب الصعيد بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين بمحافظة سوهاج وقنا وأسوان علي الضغوط ١١ ك ف ٣٨٠ فولت والقيام بأعمال الصيانة والتجديدات

والإحلال. ق ١٢ لسنة ١٩٧٦ وقراري رئيس مجلس الوزراء ٢٢٦ لسنة ١٩٧٨، ٣٧٦ لسنة ١٩٧٩. مؤداه اختصاص هذه الشركة بمزاولة جزء من نشاط الهيئة.

(الطعن ٨٠٢٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/١/٢٣ س ٤٧ ص ٢٠٤)

١٢ - تمسك الشركة بأن هيئة كهرباء مصر في المسئولية عن حراسة المحول جهد ٣٣ ك ف المتسبب في حدوث الأضرار بزراعة المطعون ضدهم. إلزام الشركة بالتعويض دون تحديد صاحب السيطرة الفعلية علي هذا المحول. قصور.

(الطعن ٨٠٢٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/١/٢٣ س ٤٧ ص ٢٠٤)

١٣ - المسئولية المقررة بالمادة ١٧٨ مدني. أساسها. خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ لا يقبل إثبات العكس. ارتفاع مسئوليته إذا أثبت أن وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يدلله فيه. هذا السبب الأجنبي لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير. إعتبار الفعل سبباً أجنبياً. شرطه. أن يكون خارجاً عن الشئ لا يتصل بتكوينه ولا يمكن توقعه أو دفعه أو درء نتائجه.

(الطعن ٢٧٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٦/٦/١١ س ٤٧ ص ٩٤٠)

١٤ - لمحكمة الموضوع سلطة تقدير ما إذا كانت الواقعة تعتبر سبباً أجنبياً ينقضي به الالتزام وتنتفي به المسئولية. شرطه. أن تقيم قضاءها علي أسباب سائغة تكفي لحملة.

(الطعن ٢٧٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٦/٦/١١ س ٤٧ ص ٩٤٠)

١٥ - إعتبار الحكم انفجار إطار السيارة أداة الحادث سبباً أجنبياً يعفي المطعون ضدها من مسئوليتها كحارسة لها حين أن هذا الانفجار لا يعد خارجاً عن السيارة وتكوينها ويمكن توقعه والتحرز من حدوثه. خطأ.

(الطعن ٢٧٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٦/٦/١١ س ٤٧ ص ٩٤٠)

١٦ - قيام شركة المصاعد بالصيانة والإصلاح اللازمين لتشغيل المصعد مقابل جعل مادي تتقاضاه من الطاعنة (مالكة المصعد شهرياً. ليس من شأنه إخراج المصعد من السلطة الفعلية للطاعنة أثره. بقاؤه في حراستها وعدم إنتقال الحراسة إلي شركة المصاعد. مؤداه مسئولية الطاعنة عن الضرر الذي يحدث المصعد مادة ١٧٨ مدني. عدم انتقاء هذه المسئولية إلا بإثبات الطاعنة أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه.

إذا كان الثابت في الدعوي أن المصعد الذي أحدث الضرر مملوك للشركة الطاعنة وهي التي تسيطر عليه سيطرة فعلية وتتولي استعماله واستغلافه لحسابها وكان قيام شركة الإسكندرية الميكانيكية للمصاعد الكهربائية بالصيانة والإصلاح اللازمين لتشغيل المصعد مقابل جعل مادي تتقاضاه من الطاعنة شهرياً - علي نحو ما هو ثابت من العقد المبرم بين الطاعنة والشركة المشار إليها والمودع ملف الطعن - ليس من شأنه أن يخرج هذا المصعد من السلطة الفعلية للطاعنة وبالتالي يظل في حراستها ولا تنتقل هذه الحراسة إلي شركة الإسكندرية الميكانيكية للمصاعد الكهربائية. ذلك بأن هذا العقد تمارس الطاعنة من خلاله سلطتها في الرقابة والتوجيه والإشراف علي ما تجربه هذه الشركة من أعمال والتي تقوم فيه العمل لحساب الطاعنة، فإن مؤدي ذلك أن تكون الطاعنة هي الحارس للمصعد وبالتالي تضحي مسئولة عن الضرر الذي يحدثه مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقاً للمادة ١٧٨ من القانون المدني ولا تنتقي عنها هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يدلها فيه.

(الطعن ٣٤٩٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٣ لم ينشر بعد)

١٧ - تمسك الطاعن بدفاعه أمام محكمة الموضوع بعدم قبول دعوي التعويض بالنسبة له تأسيساً علي أن السيارة أداة الحادث ملك الشركة وأنها الحارسة عليها والمسئولة عنها وثبتت ملكيتها لها من شهادة بيانات عول عليها الحكم المطعون فيه. قضاؤه برفض الدفع علي قالة عدم تضمن مراحل الدعوى دليل علي أنه كان يقود السيارة لحساب غيره دون يبحث وتحقيق ما إذا كانت حراستها قد انتقلت بالفعل إليه وسيطرته الفعلية عليها لحساب نفسه. قصور.

إذ كان الثابت من مدونات المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوي (دعوي التعويض) بالنسبة له تأسيساً علي أن السيارة أداة الحادث مملوكة لشركة..... ومن ثم تكون هي الحارس عليها والمسئولية عنها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض الدفع علي قوله " أن مراحل تطور الدعوى منذ تحرير محضر الضبط لا تتضمن دليلاً علي أن المستأنف ضده الأول كان يقود السيارة لحساب غيره " وهو ما لا يصلح رداً علي ما اعتصم به الطاعن إذ كان يجب علي المحكمة بحث دفاعه وتحقيق ما إذا كانت حراسة السيارة أداة الحادث قد انتقلت بالفعل إليه واصبحت ليه السيطرة الفعلية لحساب نفسه، خاصة وأن الثابت من شهادة البيانات التي عول الحكم المعطون فيه عليها في قضاؤه أن السيارة أداة الحادث ملك لشركة.....، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور في هذا الشأن.

(الطعن ٣٦٥٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠ لم ينشر بعد)

١٨ - القضاء ببراءة سائق السيارة المؤمن عليها لدي الطاعنة لقيام سبب آخر. أثره. انقطاع علاقة السببية بين فعله والنتيجة الضارة وانتفاء قرينة الخطأ المفترض في جانب حارس الشئ بالمادة ١٧٨ مدني. امتناع

إعمال هذه القرينة علي القاضي المدني. علة ذلك. السبب الأجنبي سبب قانوني عام للإعفاء من المسؤولية جنائية أو مدنية مؤسسة علي خطأ مفترض أو واجب الإثبات. لازمة. وقف الدعوى المدنية لحين صدور حكم بات في الدعوي الجنائية.

إذ كان القضاء ببراءة سائق السيارة المؤمن عليها لدي الطاعنة لقيام سبب أجنبي كالقوة القاهرة أو الحادث المفاجئ أو خطأ المجني عليه، أو خطأ الغير، كما يقطع علاقة السببية بين فعله والنتيجة الضارة، فإنه يؤدي إلي انتفاء قرينة الخطأ المفترض في جانب حارس الثئ المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدني، فيمتنع علي القاضي المدني إعمال هذه القرينة بعد أن نفاها الحكم الجنائي، وذلك لأن السبب الأجنبي سبب قانوني عام للإعفاء من المسؤولية جنائية كانت أو مدنية، وسواء تأسست علي خطأ شخصي واجب الإثبات أو علي خطأ مفترض في جانب المسؤول، وعلي ذلك فإنه - رداءً لاحتمال حصول تعارض بين الحكمين الجنائي والمدني - يتعين وقف السير في دعاوي المدنية لحين صدور حكم بات في الدعوي الجنائية التزاماً بمبدأ تقيد القاضي المدني بما فصل الحكم الجنائي وكان فصله فيه ضرورياً.

(الطعن ٣٤١٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٧ لم ينشر بعد)

١٩ - مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الجنائي تكون له حجبه في الدعوي المدنية أمام محكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية ولامدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلي فاعله فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع علي المحاكم

المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له، وكانت مسئولية حارس الشئ تقوم علي خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضاً لا يقبل إثبات العكس، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ومدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الجنائي الصادر في القضية رقم..... لسنة ١٩٩٥ جنح..... قضي ببراءة قائد السيارة رقم..... نقل المنيا من تهمة قتل مورث المطعون ضدهما تأسيساً علي عدم كفاية الأدلة وكان المطعون ضدهما قد أقاما دعواهما المائلة بمطالبة الشركة الطاعنة بالتعويض علي أساس مسئولية حارس المركبة المؤمن عليها لديها إعمالاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني واستند في ذلك إلي ما تضمنه تحقيق الجنحة سالفة البيان فإن مؤدي ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية لأن قوام الثانية خطأ جنائي واجب الإثبات ومنسوب إلي المتهم (قائد السيارة) في حين أن قوام الثانية خطأ مفترض في حقه بإعتباره حارساً علي هذه السيارة فمسئوليته ولا تدرأ عنه بإثبات أنه لم يرتكب أي خطأ لأنها مسئوليته ناشئة عن حراسة الشئ في ذاته وليست مسئولية ناشئة عن الجريمة.

(الطعانان ٤٢٣، ٦١٦ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٤/١٧ لم ينشر بعد)

٢٠ - المقر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الجنائي لا تكون له حجية أمام المحكمة المدنية إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل، ونسبته إلي فاعله، فإذا فصلت

المحكمة الجنائية في هذه الأمور، فإنه يمتنع علي المحاكم المدنية أن تعيد بحثها، ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق عليه. وإذا كانت المسؤولية الجنائية تقوم علي خطأ جنائي واجب الإثبات منسوب الي المتهم في حين أن مسؤولية حارس الشيء تقوم علي خطأ مفترض في جانب الحارس لا يقبل إثبات العكس، ويكفي لتحقيق هذه المسؤولية أن يقع الضرر بفعل الشيء أي بتدخله تدخلاً إيجابياً في إحداثه، فإن القضاء ببراءة سائق السيارة المؤمن عليها لدي الطاعنة من تهمة تسببه خطأ جنائي في وفاة ابن المطعون ضدهما لانتفاء علاقة السببية بين فعل السائق والنتيجة الضارة لا تكون له حجية تحول دون المطالبة بالتعويض عن الخطأ المفترض لانتفاء الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية، ولأن نفي الصلة بين فعل المتهم والنتيجة الضارة لا يؤدي بالضرورة وطريق اللزوم إلي انتفاء هذه الصلة بين فعل الشيء وتلك النتيجة.

(الطعن ١٨٧١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤ لم ينشر بعد)

٢١ - أن المسؤولية المقررة في المادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم علي أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضاً لا يقبل إثبات العكس ولا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كأن بسبب أجنبي لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ الغير - ولا ترتفع مسؤوليته إذا وقع الخطأ ممن يسأل عنهم الحارس قانوناً عما يحدثونه من ضرر بعملهم غير المشروع.

(الطعن ١٨٩٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٢ لم ينشر بعد)

٢٢ - القضاء ببراءة سائق السيارة المؤمن عليها لدي الطاعنة لقيام سبب اجنبي. أثره. انقطاع علاقة السببية بين فعله والنتيجة الضارة وانتفاء

قرينة الخطأ المفترض في جانب حارس الشئ بالمادة ١٧٨ مدني. امتناع أعمال هذه القرينة علي القاضي المدني علة ذلك. السبب الأجنبي سبب قانوني عام للإعفاء من المسؤولية جنائية أو مدنية مؤسسة علي خطأ مفترض أو واجب الإثبات. لازمه. وقف الدعوي المدنية لحين صدور حكم بات في الدعوي الجنائية.

إذ كان القضاء ببراءة سائق السيارة المؤمن عليها لدي الطاعنة لقيام سبب أجنبي كالقوة القاهرة أو الحادث المفاجي أو خطأ المجني عليه، أو خطأ الغير، كما يقطع علاقة السببية بين فعله والنتيجة الضارة، فإنه يؤدي إلي إنتفاء قرينة الخطأ المفترض في جانب حارس الشئ المنصوص عليها في المادة من القانون المدني. فيتمتع على القاضي المدني أعمال هذه القرينة بعد أن نفاها الحكم الجنائي ، وذلك لان السبب الاجنبى سبب قانوني عام للإعفاء من المسؤولية جنائية كانت أو مدنية ، وسواء تأسست على خطأ شخصي واجب الإثبات أو على خطأ مفترض في جانب المسئول ، وعلى ذلك فإنه - دراء - لاحتمال حصول تعارض بين الحكمين الجنائي والمدني - يتعين وقف السير في الدعاوى المدنية لحين صدور حكم بات في الدعوى الجنائية التزاماً بمبدأ تقيد القاضي المدني بما فصل فيه الحكم الجنائي وكان فصله فيه ضرورياً.

(الطعن ٢٤١٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٧ لم نشر بعد)

٢٣ - وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن مسؤولية حارس الشئ المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه منه افتراضاً لا يقبل إثبات العكس وترتفع عنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا إثبت أن وقوع الضرر كان يسبب أجنبى لا يد له فيه وهذه السبب لا يكون إلا قوة القاهرة أو خطأ المضرر أو الغير ،

كما أنه من المقرر أن مفاد نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية قبل الكافة أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلي فاعله، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يتمتع علي المحكمة المدنية أن تعيد بحثاً ويتعين عليها أن يتفقد بها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق صدوره، وكان الثابت من الحكم الصادر في الجنية رقم..... لسنة..... حلوان أن المحكمة أسست قضاءها ببراءة قائد السيارة من تهمة قتل مورث المطعون ضدهم خطأ علي ثبوت السبب الأجنبي متمثلاً في خطاه إذ عبر من الطريق فجأة فإصدام بالسيارة مما أدى إلي وقوع الحادث لازماً لقضائه بالبراءة فتكون له قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية تنقيد بها عند بحث طلب التعويض استناداً لقواعد المسؤولية الشيئية بإعتبار أن القضاء ببراءة قائد السيارة المؤمن عليها لدي الطاعنة لقيام سبب أجنبي هو خطأ المجني عليه كما يقطع علاقة السببية بين فعله والنتيجة الضارة فإنه يؤدي إلي إنتفاء قرينه الخطأ المفترض في جانب حارس الشئ لأن السبب الأجنبي سبب قانوني عام للإعفاء من المسؤولية جنائية كانت أو مدنية وسواء تأسست علي خطأ شخص واجب الإثبات أو علي خطأ مفترض في جانب المسئول.

(الطعن ٣٦٠٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٤ لم ينشر بعد)

٢٤ - وحيث أن هذا النعي شديد ذلك أن النص في المادة ١٧٨ من القانوني المدني علي أن " كل من تولي حراسة أشياء تتطلب حراستها

عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه.... " يدل - وعلي ماجري به قضاء هذه المحكمة - أن الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السيطرة الفعلية علي الشئ في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه وكان المشرع قد أصدر في ١٩٧٩/٦/٢٠ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلي ونص في المادة الثانية منه - بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - علي أن تتولي " وحدات الحكم المحلي في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولي هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضي القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية وذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولي المحافظات إنشائها وإدارتها والمرافق التي تتولي إنشاءها وإدارتها الوحدات الأخرى للحكم..... " .

(الطعن ١٤٦ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/٣/١٤ لم ينشر بعد)

(الطعن ٦٠٥٦ ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٤/٦/٣ لم ينشر بعد)

٢٥ - وحيث إن هذا النعي سديد، ذلك أن مفاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدني - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - يدل علي أن المسؤولية الشيئية المقررة بموجبه تقوم علي أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افتراضا لا يقبل إثبات العكس، وأن هذه المسؤولية لا تدرأ عن الحارس بإثبات أنه لم ترتكب خطأ أو أنه قام بما ينبغي من العناية والحيطة حتي لا يقع الضرر من الشئ الذي يتولي حراسته ولكنها ترتفع.

إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه وهو لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو الغير، وأن إغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم يترت عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة إذ يعتبر هذا الإغفال قصوراً في أسباب الحكم الواقعية بما يقتضي بطلانه.

(الطعن ٢٨٢٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٤/٥/٢٦ لم ينشر بعد)

(الطعن رقم ٤٧٣٢ لسنة ٧٤ ق - جلسة ٢٠٠٦/٣/٢١)

## الوقائع

في يوم ٢٠٠٤/٦/١٣ طعن بطريق النقض في حكم محكمة إستئناف الإسكندرية (مأمورية دمنهور) الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٧ في الإستئنافات أرقام ٢٣٢٢، ٢٦٣٣، ٣٢٩٠ لسنة ٥٩ ق - وذلك بصحيفة طلبت فيها الشركة الطاعنة بصفقتها الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة إستئناف الإسكندرية (مأمورية دمنهور) وذلك للفصل فيها من جديد مع إلزام المطعون ضدهم المصاريف والأتعاب.

وفي اليوم نفسه أودعت الشركة الطاعنة بصفقتها مذكرة شارحة. وفي ٢٠٠٤/٦/٢٢ أعلن المطعون ضدهم من الأول حتى الرابع بصحيفة الطعن.

وفي ٢٠٠٤/٦/٢٨ أعلن المطعون ضده الخامس بصفته بصحيفة الطعن. ثم أودعت النيابة مذكرتها طلبت فيها قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه.

وبجلسة ٢٠٠٥/١٢/٢٠ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة ٢٠٠٦/٢/٧ وبها سمعت

الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الشركة الطاعنة بصفتها والنيابة كل على ما جاء بمذكرته والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم.

## الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر الدكتور/ سعيد فيهم خليل - نائب رئيس المحكمة - والمرافعة بعد المداولة.

حيث أن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم من الأول حتى الرابع أقاموا الدعوى ٢٠٨٢ لسنة ٢٠٠٢ مدنى محكمة دمنهور الابتدائية على الشركة الطاعنة والشركة المطعون ضدها الأخيرة بطلب الحكم بإلزامها متضامين بأن يدفعوا إليهم مبلغ خمسمائة ألف جنيه تعويضاً عما لحقهم من أضرار مادية وأدبية فضلاً عن التعويض الموروث لوفاة مورث الثلاثة الأوائل وإصابة نجل الرابع في حادث تصادم السيارتين ١١٧٢٣ نقل بحيرة المؤمن عليها لدى الطاعنة، ١٥٩٦٨٤ ملاكى إسكندرية المؤمن عليها لدى المطعون ضدها الأخيرة والذى تحرر عنه المحضر ٣٧٨٤٣ لسنة ٢٠٠١ جرح أبو حمص وأمرت النيابة بحفظه لعدم معرفة الفاعل. أحالت المحكمة الدعوى للتحقيق، وبعد أن إستمعت للشهود قضت بإلزام الطاعنة والمطعون ضدها الأخيرة بالتضام بالتعويض الذى قدرته بحكم إستأنفه المطعون ضدهم من الأول حتى الرابع بالإستئناف ٢٣٢٢ سنة ٥٩ ق الإسكندرية - مأمورية دمنهور - كما إستأنفته الطاعنة والمطعون ضدها الأخيرة بالإستئنافين ٢٦٣٣، ٣٢٩٠ سنة ٥٩ ق، وبتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٤ قضت

المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقضه. عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيما إلترمت النيابة رأيها. وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تتعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الإحلال بحق الدفاع والقصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الابتدائي خلص في أسبابه إلى أن الحادث مرجعه إلى انفجار إطار في السيارة الملاكى المؤمن لدى المطعون ضدها الأخيرة وإختلال عجلة القيادة بين قائدها ومن ومن ثم إنحرافها وإصطدامها بالسيارة النقل المؤمن عليها لديها مما أدى إلى وفاة مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأوائل وإصابة نجل الرابع نافياً بذلك الخطأ عن قائد الساية النقل، إلا أنه عاد وقضى بإلزمها بالتعويض بالتضام مع المطعون ضدها الأخيرة إعمالاً لقواعد المسؤولية الشئنية المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدنى إستناداً إلى أن الحادث وقع نتيجة تدخل إيجابى من جانب هاتين السيارتين، فتمسكت في صحيفة إستئنافها بإنقاء تلك المسؤولية لثبوت السبب الأجنبى المتمثل في خطأ الغير، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد هذا القضاء لأسبابه معرضاً عن بحث هذا الدفاع رغم جوهريته فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أنه ولئن كانت مسؤولية حارس الشئ عن الضرر الواقع بفعل الشئ الذى في حراسته طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى تقوم على خطأ مفترض في جانبه إفتراضاً لا يقبل إثبات العكس إلا أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحارس يستطيع دفع مسؤوليته بنفى علاقة السببية بنفى علاقة بين فعل الشئ والضرر الذى وقع وذلك بإثبات أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه كقوة

قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المضرور أو خطأ الغير، كما أن من المقرر أنه إذا طرح على المحكمة دفاع كان عليها أن تتظر في أثره في الدعوى، فإن كان منتجاً ورأت جديته مضت إلى بحثه وتمحيصه لتقف على أثره في قضائها وإلا كان حكمها قاصراً، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه خلص في مدوناته من واقع أوراق محضر الجنحة المحرر عن الحادث والمعينة المرفقة به أن انفجار الإطار الأمامي الأيسر للسيارة الملاكى التى كان يستقلها مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأوائل ونجل الرابع وإختلال عجلة القيادة بيد قائدها هو السبب وقوع الحادث، إلا أنه أقام قضاءه بإلزام المؤمن لديها على السيارة الملاكى على قواعد المسئولية الشئئية طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون إستناداً إلى أن الحادث وقع نتيجة تدخل إيجابي من جانب هاتين السيارتين، وكانت الطاعنة قد تمسكت في صحيفة إستئنافها بإنتفاء تلك المسئولية لثبوت السبب الأجنبى المتمثل في خطأ الغير، وإذا أيد الحكم المطعون فيه هذا القضاء لأسبابه وأحال إليها دون أن يواجه هذا الدفاع والذى لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه في هذا الخصوص على أن يكون مع النقض الإحالة.

## لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من إلزام الشركة الطاعنة بالتعويض وأحالت القضية إلى محكمة إستئناف الإسكندرية - مأمورية دمنهور - وألزمت المطعون ضدهم - عدا الأخيرة - المصروفات ومائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

٣٢- مؤدي نص المادتين ١٦٥، ١٧٨ من القانون المدني أن ركن السببية في المسؤولية الناشئة عن حراسة الأشياء يتوافر متى وجدت صلة مباشرة بين تدخل الشيء والضرر في حين أنه يقوم في المسؤولية الجنائية على ثبوت العلاقة بين الخطأ والضرر فإن ما يعتبر سببا أجنبيا يقطع رابطة السببية وينفي المسؤولية الجنائية لا يصلح بالضرورة أساسا لدفع المسؤولية الشيئية.

**(الطعن رقم ٢١٢ - لسنة ٦١ ق - تاريخ الجلسة ١٢/٠٦/٢٠٠٦)**

٣٣- أن الحراسة الموجبة للمسؤولية طبقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي على الشيء سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه، وإذ كان المشرع قد أصدر قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩- الذي يحكم واقعة الدعوى- ونص في المادة الثانية منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أن "تتولى وحدات الحكم المحلي في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية وذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات إنشائها وإدارتها والمرافق التي تتولى إنشائها وإدارتها الوحدات الأخرى للحكم المحلي..". ونصت المادة التاسعة عشر من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على أن "تتولى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصه وفي حدود السياسة العامة

في مجال الطاقة الكهربائية الأمور الآتية:-المحافظات ١- الموافقة على خطط مشروعات توزيع الكهرباء بالمحافظة ٢- اعتماد برامج إدارة القوى ٣- الإشراف على فروع توزيع الكهرباء... الوحدات المحلية الأخرى:

١- الموافقة على خطط توزيع الطاقة الكهربائية ٢- الموافقة على خطط إنشاء وصيانة منشآت توزيع الطاقة الكهربائية ٣- إنشاء وصيانة شبكات الإدارة العامة والعمل على مدها إلى مختلف المناطق ٤- إحكام الرقابة على تحصيل قيمة استهلاك الكهرباء والتأكد من قانونية وسلامة التركيبات" ومؤدى ذلك أنه أصبح بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ منوطا بوحدة الحكم المحلي تولى أعمال إنشاء وصيانة شبكات الإدارة العامة في مختلف المدن والقرى فتكون هي في مدلول حكم المادة ١٧٨ من القانون المدني الحارسة على هذه الشبكات باعتبارها الجهة ذات الهيمنة والسيطرة الفعلية عليها بما أسند إليها قانونا مهام إنشائها واستعمالها وصيانتها والرقابة على ما يتصل باستهلاك طاقة الكهرباء ولا يسوغ انصراف الحراسة إلى الشركة الطاعنة- شركة جنوب الدلتا لتوزيع الكهرباء والتي يبين من استقراء القرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ الصادر من رئيس مجلس الوزراء بتأسيسها أن الغرض من إنشائها هو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين بمحافظة الوجه البحري- دمياط والدقهلية والقليوبية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية فلا يعتبر قيامها بهذا العمل من شأنه أن يخرج شبكات الإدارة العامة من السلطة الفعلية لوحدات الحكم المحلي وفقا لما استهدفه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية.

(الطعن رقم ١١٠٧ - لسنة ٧٥ ق- تاريخ الجلسة ٢٠٠٦/٣/٥)

٢٨ - مفاد النص في المادة ١٧٨ من القانون المدني يدل على أن المشرع قصد بهذا النص أن يدفع ظلما يمكن أن يحيق بطائفة من

المضرورين، فلم يشترط وقوع ثمة خطأ من المسئول عن التعويض وفرض على كل من أوجد شيئاً خطراً ينتفع به أن يتحمل تبعه ما ينجم عن هذا الشيء من أضرار سواء كان مالكا أو غير مالك، فحمل الحارس هذه المسؤولية وأسسها على خطأ مفترض يكفي لتحقيقه أن يثبت المضروور وقوع الضرر بفعل الشيء، ولا يملك المسئول لدفع المسؤولية إلا أن يثبت أن الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه.

(الطعن رقم ٥٤٣٢ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ١٥/٠٤/٢٠٠٧)

٢٩ - يقصد بالحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السيطرة الفعلية على الشيء على أنه يمكن أن يتعدد الحراس متى ثبت أن الحراسة قد تحققت لأكثر من شخص على نفس الشيء وتساوت سلطاتهم في الاستعمال والإدارة والرقابة بشرط قيام السلطة الفعلية لهم جميعاً على الشيء نفسه، ويبقى حقهم في توزيع المسؤولية فيما بينهم أو رجوع أحدهم على الآخر مردوداً للقواعد العامة في القانون المدني.

(الطعن رقم ٥٤٣٢ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ١٥/٠٤/٢٠٠٧)

٣٠ - إذ كانت المادة ١٧٨ من القانون المدني قد اشترطت لمسئولية الحارس عن الشيء أن يكون هذا الشيء آلة ميكانيكية أو شيئاً تقتضي حراسته عناية خاصة، وكان مكنم الخطر في الشبكة الكهربائية ليس فيما تتكون منه من أعمدة وأسلاك ممدودة، ولكن فيما يسري خلالها من طاقة كهربائية وهذه الطاقة لا تقبل بطبيعتها التجزئة. ولا يتصور تسليمها من يد إلى يد شأن الأشياء المادية، ولأهمية الطاقة فقد أنشأت الدولة لإنتاجها ونقلها وتوزيعها شخصيات اعتبارية بمقتضى قوانين وقرارات متعددة حددت فيها حقوقها وطبيعة العلاقة بينها ويتضح من الإطلاع عليها أن

المشرع اعتبر أن إنتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها من المنافع العامة التي تخضع دائماً للإشراف المباشر للدولة وما يستتبع ذلك من اعتبار منشأتها من الأموال العامة وقد نصت المادة ٨٧ من القانون المدني على أن "تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص...." وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم.

(الطعن رقم ٥٤٣٢ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ١٥/٠٤/٢٠٠٧)

٣١- التزاما بنهج المشرع وما استهدفته المادة ١٧٨ من القانون المدني والمادة ١١٥ من قانون المرافعات من الاكتفاء عند اختصاص أي شخص اعتباري عام أو خاص في تحديد الصفة أن يذكر اسم الجهة المدعى عليها في صحيفة الدعوى فيستطيع المضرور أن يقيم دعواه قبل أي منهم أو عليهم جميعاً وإذا استوفى حقه في التعويض من أحدهما برئت ذمة الباقيين عملاً بنص المادة ٢٨٤ من القانون المدني.

(الطعن رقم ٥٤٣٢ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ١٥/٠٤/٢٠٠٧)

٢٧- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل ينبغي أن يكون خصماً حقيقياً فيها وذا صفة في تمثيله بالخصومة.

(الطعن رقم ٣٠٠ - لسنة ٦٦ ق - تاريخ الجلسة ١٢/٠٤/٢٠٠٨)

٢٦ - المسئولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضاً لا يقبل إثبات العكس وترتفع عنه المسئولية إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون

إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير ولا يعتبر الفعل سبباً أجنبياً إلا إذا كان خارجاً عن الشيء فلا يتصل بتكوينه ولا يمكن توقعه أو دفعه أو درء نتائجه ويؤدي مباشرة إلى وقوع الحادث وأنه وإن كان لمحكمة الموضوع تقدير ما إذا كانت الواقعة المدعي بها تعتبر سبباً أجنبياً ينقضي به الالتزام وتنتفي به المسؤولية إلا أن ذلك مشروط بأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله.

(الطعن رقم ٤٥٠٩ - لسنة ٦٧ ق - تاريخ الجلسة ٢٠١٠/٠٤/٠١)

٢٧- المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن مفاد النص في المادة ١٧٨ من القانون المدني أن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه.

(الطعن رقم ١٢١٢٤ لسنة ٨٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٠١٥/٥/٢٧)

\* \* \*



## فهرس المحتويات



| الصفحة | الموضوع                                              |
|--------|------------------------------------------------------|
| ٥      | مقدمة.....                                           |
| ٧      | <b>مسئولية المكلف بالرقابة</b>                       |
| ٧      | النص التشريعي (مادة ١٧٣).....                        |
| ٧      | النصوص العربية المقابلة.....                         |
| ٧      | الأعمال التحضيرية.....                               |
| ١٠     | رأي الفقه.....                                       |
| ١٥     | شروط قيام المسؤولية عن عمل الغير.....                |
| ١٥     | الالتزام بالرقابة.....                               |
| ١٧     | مسئولية من تجب رقابته.....                           |
| ١٨     | الخطأ المفترض ونفيه.....                             |
| ١٩     | نفي علاقة السببية.....                               |
| ٢٣     | انتقال المسؤولية من ولي النفس إلى متولى الرقابة..... |
| ٢٧     | ينتهي واجب الرقابة ببلوغ القاصر سن الرشد.....        |
| ٢٨     | مدى مسؤولية المعلم أو المشرف.....                    |
| ٢٨     | المقصود بالمعلم.....                                 |
| ٢٩     | يقصد بالحرفى.....                                    |
| ٣٣     | قيام المسئولين.....                                  |
| ٣٤     | أحكام القضاء.....                                    |

| الصفحة | الموضوع                                                                                                                                                         |
|--------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٨     | مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة                                                                                                                                  |
| ٣٨     | النص التشريعي (مادة ١٧٤).....                                                                                                                                   |
| ٣٨     | النصوص العربية المقابلة.....                                                                                                                                    |
| ٣٨     | الأعمال التحضيرية.....                                                                                                                                          |
| ٣٩     | رأي الفقه.....                                                                                                                                                  |
| ٤٢     | أساس مسؤولية المتبوع.....                                                                                                                                       |
| ٤٧     | مسئولية المتبوع مدنيا عن تابعه تتحقق حتى ولو كان المتبوع غير مميز.....                                                                                          |
| ٤٧     | مسئولية المتبوع تتحقق ولو لم يعين تابعه الذى وقع منه الفعل غير المشروع إذ يكفى فى مساءلة المتبوع أن يثبت وقوع خطأ من تابع له ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه..... |
| ٥٠     | لا يلزم لمطالبة المضرور للمتبوع أن يختصم التابع إذ أن تضامنها فى المسؤولية يخوله الجميع بينهما أو اختيار أحدهما.....                                            |
| ٥١     | شروط قيام مسؤولية المتبوع.....                                                                                                                                  |
| ٥١     | أولاً: رابطة التبعية.....                                                                                                                                       |
| ٥٣     | علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية فى الرقابة والتوجيه سواء كانت دائمة أو موقوته مادام فعل التابع وقع فى ظلها                                                 |
| ٦٩     | المسئولية أيضا تقوم فى حالة الرقابة الإدارية.....                                                                                                               |

| الصفحة | الموضوع                                                                                        |
|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٧١     | تبعية العاملين بالمستشفيات والوحدات الطبية لرئيس الوحدة المحلية.....                           |
| ٧٤     | لا يشترط لتوافر علاقة التبعية ، أن يكون المتبوع رشيداً ، بل يجوز أن يكون المتبوع غير مميز..... |
| ٧٥     | تكفى التبعية الأدبية.....                                                                      |
| ٧٥     | كما تكفى أيضاً التبعية العرضية.....                                                            |
| ٧٦     | تقوم علاقة التبعية حتى ولو لم يكن المتبوع حراً فى اختيار تابعه أو أن تكون علاقتهما عقدية.....  |
| ٧٧     | لا ينفى قيام المسؤولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص.....                                      |
| ٧٨     | العبارة فى تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع بوقت وقوع الخطأ الذى رتب الضرر.....             |
| ٧٩     | ثانياً: خطأ التابع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها.....                                          |
| ٨١     | من أحكام القضاء.....                                                                           |
| ١٠١    | <b>رجوع المسئول عن عمل الغير علي المتسبب</b>                                                   |
| ١٠١    | النص التشريعي (مادة ١٧٥).....                                                                  |
| ١٠١    | النصوص العربية المقابلة.....                                                                   |
| ١٠١    | الأعمال التحضيرية.....                                                                         |
| ١٠٢    | رأى الفقه.....                                                                                 |

| الصفحة | الموضوع                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
|--------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠٣    | قيام مسؤولية التابع الى جانب مسؤولية المتبوع فيما بين المتبوع والمضروب.....                                                                                                                                                                                                                                     |
| ١٠٤    | قيام مسؤولية التابع الى جانب مسؤولية المتبوع فيما بين المتبوع والتابع.....                                                                                                                                                                                                                                      |
| ١١٠    | لا يلتزم المتبوع بإثبات خطأ التابع عند رجوعه عليه.....                                                                                                                                                                                                                                                          |
| ١١١    | عدم اختصام المضروب للتابع أو التنازل عن مخصصته.....                                                                                                                                                                                                                                                             |
| ١١١    | الخطأ المرفقى.....                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| ١١٤    | يجوز للمضروب الرجوع على أى من رب العمل أو المقاول التابع له.....                                                                                                                                                                                                                                                |
| ١١٥    | يكفى مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة أن يثبت أن الحادث وقع من خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه.....                                                                                                                                                                                          |
| ١١٩    | فى حالة ما إذا استغرق خطأ التابع خطأ المضروب فإنه يصبح وحده المنتج للضرر.....                                                                                                                                                                                                                                   |
| ١٢٠    | يكون رجوع المتبوع على التابع بموجب دعوى الحلول القانونى المقررة للكفيل المتضامن بما يخول التابع التمسك قبله بما له من دفع قبل المضروب ومنها تقادم دعوى الأخير قبل التابع التى لا يقطعها مطالبة المضروب للمتبوع... اختلاف السبب فى دعوى الضمان الفرعية لا يجيز الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها..... |
| ١٢٥    | بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.....                                                                                                                                                                                                                                                                     |

| الصفحة | الموضوع                                                                                                                               |
|--------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٢٥    | مطالبة المضرور للمتبوع مطالبة قضائية لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع.....                                                              |
| ١٢٦    | للمتبوع أن يدخل التابع فى الدعوى التى يرفعها عليه المضرور.....                                                                        |
| ١٢٧    | إذا انتهت المحكمة الى تكييف الدعوى على خلاف تكييف المدعى فإنها لا تكون ملزمة بتنبية المدعى عليه (المتبوع) الى حقه فى إدخال تابعه..... |
| ١٢٩    | أحكام القضاء.....                                                                                                                     |
|        | <b>المسئولية الناشئة عن الأشياء</b>                                                                                                   |
| ١٣٨    | <b>مسئولية حارس الحيوان</b>                                                                                                           |
| ١٣٨    | النص التشريعي (مادة ١٧٦).....                                                                                                         |
| ١٣٨    | النصوص العربية المقابلة.....                                                                                                          |
| ١٣٨    | الأعمال التحضيرية.....                                                                                                                |
| ١٤٠    | رأى الفقه.....                                                                                                                        |
| ١٤١    | لتحقيق مسئولية حارس الحيوان يتعين توافر شرطين.....                                                                                    |
| ١٤٤    | يشترط فى الحيوان فوق ذلك أن يكون حيا.....                                                                                             |
| ١٤٤    | أساس مسئولية حارس الحيوان.....                                                                                                        |
| ١٤٦    | التمييز بين مما إذا كان الحادث بفعل الإنسان أم بفعل الحيوان.....                                                                      |

| الصفحة | الموضوع                                                  |
|--------|----------------------------------------------------------|
|        | يتعين التفرقة بين ما إذا كان الحيوان أو شيء آخر غير حي   |
| ١٤٧    | هو الذي أحدث الضرر .....                                 |
| ١٤٧    | اختلاف المسئوليتين المدنية والجنائية لحارس الحيوان ..... |
| ١٤٨    | الضرر الذي تضمنه الحراسة .....                           |
|        | يجب على المحكمة أن تبين نوع الخطأ في الحكم ووجه          |
| ١٤٨    | نسبته إلى مالك الحيوان .....                             |
| ١٤٩    | أحكام القضاء .....                                       |
| ١٥٠    | <b>مسئولية حارس البناء</b>                               |
| ١٥٠    | النص التشريعي (مادة ١٧٧) .....                           |
| ١٥٠    | النصوص العربية المقابلة .....                            |
| ١٥٠    | الأعمال التحضيرية .....                                  |
| ١٥١    | رأي الفقه .....                                          |
| ١٥٥    | يلزم لقيام مسؤولية حارس البناء شرطان .....               |
| ١٥٥    | الشرط الأول: حراسة البناء .....                          |
| ١٥٨    | الشرط الثاني: وقوع ضرر من تهدم البناء .....              |
| ١٥٩    | التدابير الوقائية .....                                  |
| ١٦٠    | أساس مسؤولية حارس البناء .....                           |
|        | مسئولية حارس البناء المفترضة مقررة لمصلحة المضرور        |
| ١٦٣    | فقط .....                                                |
| ١٦٤    | استبعاد حكم المادة ١٧٧ عند قيام المسؤولية العقدية .....  |

| الصفحة | الموضوع                                                                                                                                                            |
|--------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٦٨    | اختلاف هذه المسؤولية عن المسؤولية الناشئة عن أعمال الهدم والبناء.....                                                                                              |
| ١٧٠    | يجب أن نلاحظ أن صاحب البناء لا يسأل جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة إلا إذا كان العمل تحت إشرافه.....    |
| ١٧٢    | عدم انطباق مسؤولية حارس البناء فى شأن رجوع العامل المضرور بالتعويض على صاحب العمل.....                                                                             |
| ١٧٢    | عدم اختصاص هيئة كهربة الريف بتشغيل وصيانة شبكات الجهد المنخفض داخل الجمهورية وقراها.....                                                                           |
| ١٧٣    | مسؤولية المؤسسة المصرية العامة للكهرباء فى صيانة شبكات توزيع الجهد المنخفض فى ظل أحكام ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، ق ٥٧ لسنة ١٩٧١.....                                       |
| ١٧٤    | أساس مسؤولية حارس البناء المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة (١٧٧) الخطأ المفترض فى جانب الحارس. أما أساس المسؤولية عن الأعمال الشخصية هو خطأ واجب الإثبات..... |
| ١٧٥    | أحكام القضاء.....                                                                                                                                                  |
| ١٧٧    | <b>مسؤولية حارس الشيء</b>                                                                                                                                          |
| ١٧٧    | النص التشريعي (مادة ١٧٨).....                                                                                                                                      |
| ١٧٧    | النصوص العربية المقابلة.....                                                                                                                                       |
| ١٧٧    | الأعمال التحضيرية.....                                                                                                                                             |

| الصفحة | الموضوع                                               |
|--------|-------------------------------------------------------|
| ١٧٩    | رأي الفقه.....                                        |
| ١٨١    | أساس مسئولية حارس الأشياء.....                        |
|        | البيان من أحكام محكمة النقض أنها لا تعنى التفرقة التى |
|        | يعنيها الفقه بين النظرة الشخصية لأساس المسئولية وبين  |
| ١٨٣    | النظرة الموضوعية لهذا الأساس.....                     |
| ١٨٩    | الأشياء التى تشملها الحراسة.....                      |
| ١٩٢    | المقصود بحارس الأشياء الخطرة.....                     |
| ١٩٥    | والمقصود بالعنصر المادى.....                          |
| ١٩٥    | الحراسة الإدارية.....                                 |
| ١٩٩    | العنصر المعنوى.....                                   |
| ٢٠١    | انتقال الحراسة.....                                   |
| ٢٠٤    | المالك.....                                           |
| ٢٠٤    | تعدد الحراس.....                                      |
| ٢٠٧    | التابع.....                                           |
| ٢١٠    | فقد الحراسة.....                                      |
| ٢١٠    | النائب.....                                           |
| ٢١١    | محترف الحفظ أو الصيانة أو الإصلاح.....                |
| ٢١٢    | المقاول.....                                          |
| ٢١٤    | أمين النقل.....                                       |
| ٢١٤    | المودع لديه.....                                      |
| ٢١٤    | المستأجر والمستعير.....                               |

| الصفحة | الموضوع                                                    |
|--------|------------------------------------------------------------|
| ٢١٥    | صاحب حق الحبس.....                                         |
| ٢١٥    | أصحاب الحقوق العينية التى تخول الاستعمال.....              |
| ٢١٥    | الاستيلاء للمصلحة العامة.....                              |
| ٢١٥    | الحائز على سبيل التسامح والمجاملة.....                     |
| ٢١٥    | المصدق.....                                                |
| ٢١٦    | معدات المياه والغاز والكهرباء.....                         |
| ٢١٧    | أسلحة الرماية.....                                         |
| ٢١٧    | مجهز السفينة والربان.....                                  |
| ٢١٧    | تعلم استعمال الشئ أو التدريب عليه.....                     |
| ٢١٧    | الامتحان اللازم للحصول على ترخيص باستعمال الشئ.....        |
| ٢١٨    | عدم اشتراط التمييز فى الحارس.....                          |
| ٢١٨    | طبيعة التزام الحارس.....                                   |
| ٢١٨    | وجوب توافر السببية بين فعل الشئ ذاته وبين الضرر.....       |
| ٢٢١    | تدخل الشئ المتحرك يعتبر تدخلا إيجابيا فى جميع الأحوال..... |
| ٢٢٢    | رابطة السببية.....                                         |
| ٢٢٦    | إثبات رابطة السببية.....                                   |
| ٢٢٨    | نفى رابطة السببية.....                                     |
| ٢٣٢    | ما يشترط فى السبب الأجنبى.....                             |
| ٢٣٥    | المقصود بالقوة القاهرة أو الحادث الفجائى.....              |
| ٢٣٥    | فعل أو خطأ الغير.....                                      |
| ٢٣٧    | فعل أو خطأ المضرور.....                                    |

| الصفحة | الموضوع                                                   |
|--------|-----------------------------------------------------------|
| ٢٤٠    | أثر مساهمة المضرور فى استعمال الشئ - النقل المجانى ....   |
| ٢٤٢    | جواز اجتماع مسئولية الحارس مع مسئولية المتبوع.....        |
|        | عدم قيام هذه المسئولية فى حالة وجود علاقة عقدية بين       |
| ٢٤٣    | المضرور وبين الحارس.....                                  |
|        | ولا تطبق قواعد المسئولية عن الأشياء بالنسبة لهيئة         |
| ٢٤٤    | التأمينات الاجتماعية.....                                 |
|        | يكون لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية لبحث العناصر         |
|        | المكونة للحراسة أما إسباغ صفة الحارس على أساس             |
|        | العناصر التى ثبتت له فهى مسألة قانون تخضع فيها محكمة      |
| ٢٤٥    | الموضوع لرقابة محكمة النقض.....                           |
|        | مدى اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى                |
| ٢٤٧    | التعويض المؤسسة على مسئولية حارس الشئ.....                |
|        | صدور ترخيص من الجهة المختصة بإنشاء المحل أو               |
| ٢٤٩    | المصنع وإدارته لا ينفى خطأ المسئول.....                   |
| ٢٥١    | لا يجوز الاتفاق سلفا على الإعفاء من المسئولية المفترضة... |
| ٢٥٢    | تقديم دعوى المسئولية عن الأشياء.....                      |
| ٢٥٣    | أحكام القضاء.....                                         |
| ٢٧٧    | فهرس المحتويات.....                                       |